١

المياه... أزمة وصراع

حوض الفرات ومشاهد الانفجار عام ٢٠٠٠

لكم نشاطكم ولنا مياهنا

الاعداد : موسى ابراهيم

الاشراف : حمزة عليان

أصدقاء الحرف

للصحافة والطباعة والنشر

١ المياه ... أزمة وصراع

حوض الفرات

ومشاهد الانفجار عام ٢٠٠٠

لكم نفطكم ولنا مياهنا!

دراسة أعدها مركز أبحاث الغد في
دار أصدقاء الحرف للصحافة والطباعة والنشر
المشرف العام: حمزة عليّـان

الطبعة الأولى
١٩٩٦/١٢/١
جميع الحقوق محفوظة للناشر:
دار أصدقاء الحرف للصحافة والطباعة والنشر
بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ نيو بيروت سنتر
هاتف: ١ ـ ٠١/٣٩٩٢٦٠ ـ ٠٣/٢٥٠٤٢٠

١

المياه ... أزمة وصراع

حوض الفرات ومشاهد الإنفجار عام ٢٠٠٠

لكم نفطكم
ولنا مياهنا!

الاعداد : موسى إبراهيم
الاشراف: حمزة عليان

أصدقاء الحرف
للصحافة والطباعة والنشر

مقدمة الناشر

هل تشعل المياه حربا؟

مع إطلالة القرن الحادي والعشرين، وانتهاء الحرب الباردة، تراجعت حروب التاريخ والجغرافيا والتي كان نصيب الشرق الأوسط ـ أرض الحضارات والثروات ـ وافراً منها، وبعد التطور التقني بشكل مذهل وسريع في العقدين الأخيرين وما كان له من انعكاسات ايجابية على الدورة الاقتصادية العالمية، اتجهت الأنظار الى الثروات والموارد الطبيعية وأهمها النفط والمياه. فكانت «الجولة الأولى» عاصفة الصحراء وما رافقها من غبار، حيث أجمع المراقبون على أن الهدف ليس الأرض إنما ما تختزنه في جوفها من ثروات.

إذا ما عدنا قليلا الى التاريخ لعلمنا أن معاهدة لوزان التي رسمت الحدود بين تركيا وسوريا والعراق سنة ١٩٢٣، سلخت هضبة الأناضول (منبع الفرات) عن سوريا وضمتها إلى تركيا.

وإذا ما راقبنا الانشاءات التركية على حوض الفرات وادعاءاتها بأن مياه حوض الفرات من ضمن الثروات الطبيعية التركية كما النفط العربي، بمعنى لنا مياهنا ولكم نفطكم.

وإذا ما سمعناهم يعرضون، تعالوا نتقايض: أنبوب النفط مقابل انبوب المياه

ومرة أخرى يقولون أرضنا خصبة أكثر فخذوا ما تحتاجون من

الخضار والفواكه جاهزة، ولا حاجة لكم بالمياه.

وإذا ما لاحظنا أنه زاد «الكرم المائي التركي» حتى وصل الى إسرائيل، وحيث توضحت الصورة التركية أكثر خصوصاً بعد أن تطور التعاون مع إسرائيل حتى وصل الناحية العسكرية.

إذا ما دققنا في هذه الأمور مجتمعة لعلمنا حجم الخطر الذي يتهدد المنطقة وتحديدا سوريا والعراق، بعد أن قطعت تركيا شوطا كبيرا في تنفيذ برامجها المائية، حيث عاد «التسلطن الأتاتوركي» يدغدغ أحلام تركيا بلعب دور ما... ربما يكون ضمن النظام العالمي الجديد.

هذه السلسلة «**المياه ... أزمة وصراع**» تحاول أن تضع بعض الحقائق والأرقام والبيانات في المتناول، لموضوع ساخن يكاد يكون مادة للصراع في العقود المقبلة، وقد رأينا البدء بالموضوع الأكثر حرارة وهو «حوض الفرات».

وسنتناول من ثم حوض النيل وما يدور حوله من مشاريع ومخططات، ومن ثم مياه الأردن وسوريا ولبنان والأراضي العربية المحتلة وأطماع اسرائيل فيها.

مرة أخرى السؤال يطرح: هل تشعل المياه حربا؟ يطرح بصوت عال .. علّنا نتجنب المحظور.

يحيى عليان

بيروت في ١/١٢/١٩٩٦م

مدخل

تتجه المنطقة العربية نحو أزمة حقيقية في الحصول على المياه اللازمة لكل شيء حي مع نهاية هذا القرن، ويرى الكثير من المتخصصين أن منطقة الشرق الأوسط برمتها تندفع نحو أزمة مائية ستقع لا محالة إذا لم تتضافر الجهود على المستويات كافة المحلية الإقليمية والدولية لإيجاد معادلة مقبولة لتقاسم المياه وترشيد استخداماتها وإيجاد بدائل متعددة لمصادر المياه المتجددة.

وقد عبر عن هذه المخاوف، تقرير أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في العام ١٩٨٨، اعتبر ان الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية، وأنه قبل أن يحل القرن الحادي والعشرون، يمكن للصراع حول الموارد المائية أن يؤدي الى اضطراب لم يسبق له مثيل في المنطقة.

وفي الإطار عينه، حذر البنك الدولي في تقرير أصدره في العام ١٩٩٤، من أن المياه ستكون وراء الحروب القادمة في القرن المقبل بعد ان أصبحت أحد عناصر التوتر الدولي، خصوصا أن مخزون المياه في العالم بات مهددا بالنضوب نتيجة تزايد الاستهلاك.

وبدورها منظمة «الفاو»، أصدرت تقريرا أواخر العام ١٩٩٤ بمناسبة يوم الأغذية العالمي المخصص للمياه، نبهت فيه إلى أن نصيب الفرد العربي من المياه سنة ٢٠٠٠ سيكون الأقل بين جميع سكان العالم.

أما جامعة «هارفرد» الأميركية، وفي دراسة أعدها فريق من

الباحثين عن المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وضعت نموذجا اقتصاديا لاستخدام المياه يمكن ان يجنب الحرب التي قد تنشب بين دول المنطقة، وذلك بوضع قيمة نقدية للمياه ما يحد من تفاقم المشكلة، حيث تصل هذه القيمة الى ١١٥ مليون دولار في العام، وتزداد لتصل الى ٥٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ .

وتعتبر الدراسة أن هذه القيمة متواضعة إذا ما قورنت بالتكلفة التي يمكن أن تتكبدها الأطراف في وضع خطط الحرب.

ولقد وعت جامعة الدول العربية خطورة الموضوع، وما يمكن أن يحمله المستقبل من أزمات في الموارد المائية. ولا سيما أن القسم الأكبر من المياه العربية يأتي من دول غير عربية (كما سنرى في فصول الكتاب)، ولذلك حذرت جامعة الدول العربية من أن العالم العربي سيواجه في خلال أعوام قادمة كارثة مائية خطيرة، سيكون لها أكبر الأثر في إصابة الحياة الزراعية والبشرية في بعض العواصم العربية بالشلل التام بسبب الاختلال والنقص المتزايد في الموارد المائية، حيث قدرت الجامعة العجز المائي المتوقع في العالم العربي بحوالي ٣٠٠م^3 بحلول العام ٢٠٢٥، ويتضاعف هذا العجز ليصل إلى ٢٠٨٣م^3 حتى العام ٢٠٤٠.

وقال تقرير للإدارة الاقتصادية في الجامعة العربية خلال شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٦، إن إجمالي الطلب على المياه في الدول العربية يقدر بحوالي ٣٦٥م^3 في العام ٢٠٠٠، وحوالي ٦٢٥م^3 في العام ٢٠٢٥ حيث كمية المياه المطلوبة لأغراض الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي العربي حوالى ٩٢٪ من إجمالي الطلب على المياه بشكل عام.

وأشار التقرير إلى أن حجم الموارد المائية المتجددة في كل البلدان العربية، يقدر بنحو ٣٤٠ مليار م^{3} في العام الواحد، كما تقدر كمية المياه المطلوب توفيرها لاستخدامها في الأغراض الزراعية والتنمية الاقتصادية بحوالي ١٥٨م^{3}، في حين يستخدم السودان ومصر وحدهما نصف هذه الموارد وتستهلك الزراعة وحدها ٨٥٪ من هذه الموارد.

وأشار التقرير إلى أن ازدياد الطلب على الماء في أعالي الأنهار التي تمثل جزءاً كبيراً من الموارد المائية الواردة إلى الوطن العربي من خارج حدوده، إلى جانب التغير المناخي العالمي يمثلان أحد العوامل الأساسية التي يمكن أن تزيد المشكلة خطورة وتعقيداً.

وحدد التقرير المتخصص أسباب ظهور المشكلة المائية في الوطن العربي، ومنها ارتفاع معدلات النمو السكاني وتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحدودية الموارد المائية المتاحة، وضآلة التغذية اللازمة لتجديدها.

وفي شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٩، أقر خبراء المياه في جامعة الدول العربية من إحدى عشرة دولة في عمان بأن «أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي أو العسكري»، لشعورهم بأن هناك أخطاراً تتهدد وصول المياه عبر الأنهار الحيوية الكبرى في العالم العربي (وهي النيل والأردن ودجلة والفرات)، حيث أن كل هذه الأنهار تنبع من بلاد غير عربية مستقلة ذات سيادة.

والدول التي تنبع منها هذه الأنهار هي دول الجوار الاستراتيجي (التي يطلق عليها الضلع الثالث في الصراع العربي ـ الإسرائيلي)، والخطير في الأمر أن أكثر من ٧٥٪ من المياه العربية تأتي من هذه

الدول (ولا سيما تركيا وأثيوبيا)، مع الإشارة إلى عمق الاتصالات الإسرائيلية بهذه الدول ولا سيما بعد الاتفاق العسكري الإسرائيلي ـ التركي الذي زاد المخاوف العربية من تحالف محتمل بين الجانبين.

ولعل الوضع في حوضي دجلة والفرات هو النموذج الأمثل لأزمة المياه العربية، إذ وحسب التقديرات فإن سورية التي يجتازها الفرات، قد تواجه أزمة مائية مع نهاية هذا القرن مقدارها مليار م^3 إذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه.

ويزيد في تراكمات الأزمة استمرار انخفاض منسوب المياه في الفرات وازدياد تلوث مياه النهر بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة.

وبدوره العراق، وهو دولة المصب، ازداد ارتباطه واهتمامه بمشكلة المياه بسبب المشروع المائي التركي الضخم المعرف اختصاراً باسم غاب (GAP)، ويمكن أن يؤدي هذا المشروع بعد إتمامه إلى انخفاض المياه المتجهة إلى العراق بنسبة كبيرة لن تكفي لتلبية احتياجاته فضلاً عن التلوث القادم من أعالي النهر.

وعليه فإن قضية المياه تعتبر من أكثر القضايا مدعاة لإثارة التوترات بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى، وبدأت هذه المشكلة بالتفاقم اعتباراً من أوائل السبعينات مع لجوء أنقرة، ومن دون الاتفاق أو التشاور مع دمشق وبغداد، إلى الشروع بتنفيذ مشروع «غاب» (GAP) على نهري دجلة والفرات وروافدهما في ست محافظات بمناطقها الجنوبية ـ الشرقية.

وقد دفعت انقرة بالمشكلة إلى مستوى شديد الخطورة عندما أوقفت تدفق مياه الفرات إلى سورية والعراق في ١٣ كانون الثاني

(يناير) من العام ١٩٩٠ ولمدة شهر كامل لملء بحيرة سد اتاتورك، وهو محور مشروع «غاب»، الأمر الذي تسبب باحتجاجات قوية في كل من بغداد ودمشق، لم تحل دون استمرار تركيا في تنفيذ مشروعها، فقد بدأت أنقرة في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٩٤ تشغيل أنبوبين ضخمين لنقل مياه نهري الفرات ودجلة إلى سهل حران القاحل، الواقع في منطقة شانلي أورفة بالقرب من الحدود بين تركيا وسورية، وكان آخر المشاريع التركية التي أثارت ردود فعل قوية في سورية والعراق توقيع تركيا عقداً مع «كونسرتيوم» أوروبي لبناء سدين جديدين في بيردجيك وكراميش قرب الحدود السورية، إضافة إلى تمرير تركيا مياهاً ملوثة في نهر الفرات.

إن مضي تركيا في تنفيذ هذا المشروع الضخم يشير إلى رغبتها في تأدية دور أبعد من حدودها المحلية ليشمل منطقة الشرق الأوسط، ولم يخف المسؤولون الأتراك هذه الرغبة حيث جاهر بها صراحة الرئيس الراحل تورغوت أوزال في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٠ عندما وصف هذه الخطوة بأنها «مهمة جداً على طريق تركيا القوية القادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة في العالم... وإن المشروع لن يغطي حاجات تركيا فقط، بل إنه سيسد أيضاً جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتوجات الصناعية».

وتكتسب ورقة المياه أهميتها بالنسبة لتركيا من كونها تمتلك منابع الأنهار التي تعتمد عليها سورية والعراق، مما يسمح لها باستخدام هذه الورقة لتحقيق ضغوطات سياسية معينة على البلدين.

وعلى الرغم من النفي التركي المتكرر لإمكانية توظيف مسألة المياه لأغراض سياسية في العلاقات مع دمشق وبغداد، إلا أنه من الواضح ارتباط وتشابك الصراع المائي مع القضايا السياسية بين الدول الثلاث، ولا سيما مع استمرار تركيا في المضي بمشروع «غاب» من دون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها وفقاً للقانون الدولي، فضلاً عن التوترات في العلاقات السورية ـ العراقية نفسها، حيث لجأت تركيا في فترات معينة إلى بث وتعميق الخلافات والانقسامات القائمة بالفعل لأسباب عدة بين سورية والعراق، بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها المائية الضخمة.

إن شروع تركيا في تنفيذ مشروع «غاب» والخطوات التي رافقته وترافقه، سلّطت الأضواء على قضية حساسة جداً بالنسبة للشرق الأوسط وهي قضية ندرة المياه التي بات من الممكن استخدامها كسلاح استراتيجي، حتى غدت مسألة المياه في أولويات اهتمامات الحكومات في المنطقة والعالم، بل والعديد من المنظمات الاقليمية والدولية، فشاع مصطلح «الأمن المائي» على غرار الأمن القومي والأمن الغذائي، في الأدبيات السياسية والإعلامية في العالم.

ومن هنا دخول عنصر المياه كأحد الموضوعات الرئيسية في «عملية السلام» التي يفترض أن تؤدي إلى شرق أوسط جديد يحفظ (أو يجدد) لتركيا وزنها الإقليمي ويسمح لها بلعب دور يحقق مصالحها ويزيد في هذا الوزن من جهة، ويحقق مصالح خارجية ذات صلة بالتحالف الغربي عموماً والولايات المتحدة خصوصاً.

وفي هذا السياق، يجيء التعاون والتنسيق التركي ـ الإسرائيلي،

والذي ظهر إلى العلن على مستويات متعددة، وظهرت نظرية التعامل مع المياه كسلعة قابلة للبيع والمقايضة، فجاءت فكرة المشروع التركي الذي عُرِفَ باسم «أنابيب السلام»، ويهدف هذا المشروع إلى نقل المياه عبر خطوط أنابيب واسعة من هضبة الأناضول إلى شبه الجزيرة العربية مقابل خطوط أنابيب تحمل النفط العربي إلى تركيا، وبالتالي تصبح المعادلة التركية: بترول= ماء، ودخلت هذه المعادلة التي تلقى تأييداً أميركياً قوياً، في المشروع السياسي التركي الذي بدأ يستعيد «عثمانيته».

وعليه بات لتركيا مشروعها المائي في المنطقة إلى جانب المشاريع المائية للأطراف الأخرى المعنية، وهو في الحقيقة ينطوي على مشروعين رئيسيين:

الأول: وهو المشروع (المعروف باسم GAP)، والذي أصبح في المراحل النهائية من تنفيذه ويهدف لإنماء جنوب شرق الأناضول، أي أنه مشروع إنمائي داخلي ذو أبعاد سياسية إقليمية.

والثاني: مشروع «أنابيب السلام»، وهو المشروع المستقبلي لتركيا، والذي تهدف من ورائه لحجز مكانها المتميز في النظام الشرق أوسطي «العتيد» مع أن هذا المشروع يعتبر في حكم «الميت» إكلينيكياً.

وقبل أن نتناول المشروع المائي التركي في شقيه من مختلف جوانبه، يجدر بنا أن نعرض بداية للأوضاع المائية للدول الثلاث (تركيا وسورية والعراق)، وأحوال نهري دجلة والفرات من النواحي الجغرافية والإمكانات المائية وبعض السدود والمشاريع المقامة عليهما في الدول الثلاث، فضلاً عن وضعهما في القانون الدولي.

جدول رقم (١)

الاحتياجات المائية في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٥

العام / البلد	١٩٩٠				٢٠٠٠				٢٠٢٥			
	موارد	احتياجات	نصيب الفرد[١] من الموارد م٣	الفجوة [١]	موارد	احتياجات	نصيب الفرد[١] من الموارد م٣	الفجوة [١]	موارد	احتياجات	نصيب الفرد[١] من الموارد م٣	الفجوة [١]
مصر	٦٣,٥	٥٧,٤	١٢٢١	٦,١+	٧٤,٠٥	٧٠,٥	١١٩٤	٣,٥٥+	٧٤,٠٧	١٠٣,٢٥	٦٣٧	(٢٩,٢٠)
السودان	٢٢,٣	١٦,٤٧	٨٩٢	٥,٢٨	٢٤,٣	٢١,٥	٧٣٦	٢,٨٠+	٢٤,٣٠	٢٤,٠٤	٤٤٣	(٩,٧٤)
اليمن	٥,٢٠	٢,٥٦	٤٧٣	٢,٦٤ +	٥,٢٠	٣,٣٦	٣٢٥	١,٨٤	٥٢٠	٥,٣٧	١٤٠	(٠,١٧)
السعودية	٤,٩٥	٣,٣٩	٣٣٠	١,٥٦ +	٥,٥٤	٤,٧٨	٢٦٤	٠,٧٦+	٨,٢٥	٩,٩٠	١٩٢	(١,٦٥)
الكويت	٠,٨٠	٠,٢١	٤٠٠	٠,٥٩ +	٠,٧٠	٠,٣٢	٢٣٣	٠,٣٨+	٠,٧٩	٠,٥٩	١٩٧	٠,٢٠ +
قطر	٠,٣٢	٠,١٨	١٠٦٧	٠,١٤ +	٠,٢٩	٠,٢٣	٨٧٩	٠,٠٦+	٠,٣٣	٠,٢٨	٨٤٦	٠,٠٥ +
البحرين	٠,٢٩	٠,٢٢	٧٢٥	٠,٠٧+	٠,٢٧	٠,٢٦	٦٧٥	٠,٠١+	٠,٣٢	٠,٣٥	٧٨٠	(٠,٠٣)

الامارات	١,٣٤	١,٠٩	٦٧٠	٠,٢٥+	١,٠٢	١,٧٠	٥١٠	(٠,٦٨)	١,٣٦	٣,٠٢	٤٥٣	(١,٦٦)
عمان	٠,٦١	٠,٩٩	٣٠٥	(٠,٣٨)	٠,٦٩	١,٣٨	٣٤٥	(٠,٦٩)	١,٢١	٢,٣٥	٢٤٢	(١,١٤)
لبنان	٤,٦٠	١,٠٦	١٥٣٣	٣,٥٤+	٤,٦٠	١,٤٥	١١٥٠	٢,١٥+	٤,٦٠	٢,٤٣	٧٦٧	٢,١٧+
سوريا	٥٦,٤٤	٨,٩٥	٧٤٦	٤٧,٥+	٦٠,١٠	١٤,١٠	٧٨٣	٤٩ +	٦٠,١٠	٢٧,١٥	٧٧٦	٣٣ +
الأردن	٠,٨٨	٠,٩٤	٢٩٣	(٠,٠٦)	٠,٨٨	١,٢٨	١٧٦	(٠,٤٠)	٠,٨٨	٢,٠٣	٨٨	(١,١٥)
العراق	٤٢,٥٦	٤٣,١٣	٢٢٤٠	(٠,٥٧)	٤٢,٥٦	٤٧,٣٣	١٦٣٧	(٤,٧٧)	٤٢,٥٧	٥٧,٨٤	٨٨٧	(١٥,١٧)
ليبيا	٣,٧٨	٤,٧٦	٧٥٦	(٠,٩٨)	٣,٩٨	٥,٥٨	٦٦٣	(١,٦٠)	٤,٣٤	٧,٦٣	٣١٠	(٣,٢٩)
تونس	٤,٥٤	٢,٤٣	٥٦٧	٢,١١ +	٤,٥٤	٢,٩١	٤٥٤	١,٦٣ +	٤,٥٤	٣,٩٥	٣٢٤	٠,٥٩+
الجزائر	١٧	٤,٣٦	٦٩٠	١٢,٨٩+	١٧,٣٠	٦,١٠	٥٢٤	١١,٢٠+	١٧,٣٥	١٠,٤٤	٣٣٤	٦,٩١+
المغرب	٢٨	٥,٧٩	١٤٠٠	٢٢,٢١+	٢٨	٦,٩٨	٨٧٥	٢١,٠٢+	٢٨	٩,٩٨	٨٠١٥٩٦	١٨,٢+
اجمالي	٢٥٧,١١	١٥٣,٩٣	١٤٣٠٨	١٠٣,١٨	٢٧٤,٠٢	١٨٩,٧٦	١١٤٢٣	٨٤,٢٦	٢٧٨,٢١	٢٨٠,٦	٨٠١١	(٢,٢٩)

(١) نصيب الفرد من الموارد المتجددة (م٣/ سنة)

(٢) الفجوة (بالمفهوم الفعلي) = الموارد الكلية الفعلية ـ الاحتياجات الكلية الفعلية.

(*) الأرقام بين قوسين تعني أن الفجوة بالسالب.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ .

الفصل الأول

الموارد والاحتياجات المائية لسوريا والعراق وتركيا

يعاني معظم مناطق الوطن العربي من أزمة مياه ذات وجهين:

الأول: ندرة المياه بسبب وقوع هذه المناطق في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة النمو السكاني المتزايد في الوطن العربي مما يزيد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات الملحة في شتى الميادين.

والثاني: نوعية المياه التي تتدنى وتتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب مختلفة.

وما يفاقم في المشكلة، وقوع مصادر المياه الأساسية في دول الجوار الجغرافي، فالأنهار الكبرى كالنيل والفرات تنبع من دول غير عربية، وتجري وتصب في بلدان عربية، ما يعطي دول المنبع ميزات جيو سياسية استراتيجية في مواجهة البلدان العربية التي تعاني من مأزق التبعية المائية لتلك الدول.

وتضع هذه التبعية قيوداً، ليس على الاستراتيجيات الطموحة للدول العربية فحسب، بل وأحياناً على الحد الأدنى المعقول لسياستها المائية، لهذا فإن الدول العربية تخشى العطش مرة، وتخشى الإرتهان الكامل لمياه الآخرين مرتين[1].

إن الفجوة بين الموارد المائية والاحتياجات في بعض دول الجوار الجغرافي، والطموح الإقليمي لدى البعض الآخر وغيرها من العوامل، تتداخل وتتشابك لتولد جملة من المعضلات والقضايا

والمشكلات الممتدة من الماضي وتستمر حاضراً ويتوقع امتدادها مستقبلاً[٢].

ولأن دراستنا تتناول بالتحديد دول حوض نهري دجلة والفرات، فإننا سنعرض في هذا الفصل:

أولاً: الاحتياجات والموارد المائية في كلٍ من تركيا وسورية والعراق.

ثانياً: المجرى المائي لكل من دجلة والفرات والسدود والمشاريع المقامة عليهما.

أولاً: الموارد والاحتياجات المائية

أ ـ الموارد والاحتياجات المائية لتركيا[٣]:

تعتبر تركيا من الدول الغنية على صعيد الثروة المائية حيث تنتشر الأنهار في كامل أراضيها تقريباً، سواء تلك التي تنبع أصلاً من الأراضي التركية أو التي تتدفق عبرها، ويبلغ تعداد هذه الأنهار أكثر من مئة ويزيد طولها عن ٣٠ ألف كلم و٣٠ بحيرة، وتوفر هذه الأنهار مجتمعة دفقاً مائياً سطحياً يقدر بـ (١٣٧٠٠٠) مليون متر مكعب في السنة، فيما يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا، والتي تشمل مياه الأمطار والمياه الجوفية ١٩٥ مليار متر مكعب.

ومع التوقعات التي تشير إلى أن عدد سكان تركيا سيبلغ في العام ٢٠٠٠ حوالي ٦٨ مليون نسمة (عدد سكان تركيا في العام ١٩٨٨ بلغ ٥٤ مليون نسمة)، فإن الاحتياجات التركية من المياه، سترتفع

من ١٥,٦ مليار متر مكعب سنوياً إلى نحو ١٩,٥٠ مليار متر مكعب سنوياً، مع الإشارة إلى أن المسحوبات الحالية من المياه لا تتجاوز نسبة ٨٪ من الموارد الداخلية المتجددة.

هذه الثروة المائية الهائلة، حفزت تركيا على إنشاء سلسلة من السدود وصل عددها خلال السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٩١ إلى ١٤١ سداً عالياً بطاقة تخزينية وصلت إلى ٧٨ مليار متر مكعب، حوتها مجموعة بحيرات بمساحة إجمالية بلغت ٢٥٦٦ كيلومتراً مربعاً، كما بنت تركيا في الفترة نفسها مجموعة من السدود الصغيرة والمتوسطة، بلغ عددها ١٨٤ سداً بطاقة تجميعية مقدارها ٢٦٦ مليار متر مكعب، هذا إلى جانب ٥١ سداً قيد الإنشاء بطاقة تجميعية مقدارها ٩٥,٤ مليار متر مكعب من المياه (هذه المشروعات واقعة ضمن مشروع «غاب» وغيره من المشاريع).

والواضح أن هذه الطاقة المائية الهائلة تغطي الاحتياجات التركية كافة وتفيض، بدليل ما أعلنته أنقرة عن أنها ستبيع اسرائيل ١٥٠ مليون م^3 من المياه، فضلاً عما تعرضه أنقرة من بيع كميات أخرى إلى الغير عبر مشروع «أنابيب السلام».

ب ـ الموارد والاحتياجات المائية لسورية:

تشتمل الموارد المائية السورية على الأمطار والمياه الجوفية والينابيع والأنهار دائمة الجريان المشتركة منها (دجلة، والفرات، والعاصي، وغفرين واليرموك، وقوين، وغيرها) أو الداخلية (كالخابور والبليخ والسن) فضلاً عن عدد من الأنهار غير دائمة الجريان، التي تجري فيها المياه مدة لا تزيد على الشهور.

وتوفر هذه المصادر، وفق التقديرات[٤]، موارد مائية سنوية

لسورية تتراوح ما بين ٢٠ و٢٥ مليار متر مكعب وهي موزعة على سبعة أحواض رئيسية، وهي: دمشق والعاصي والساحل وحلب والفرات واليرموك والبادية، وتشتمل على المياه الجوفية (٢٠٣٠ مليون متر مكعب) والمياه السطحية من أنهار وينابيع وسيول (٨٣٢٤ مليون م^3)، ويصل سورية ١٣ مليار م^3 من المياه عند الحدود السورية التركية من نهر الفرات.

وتستخدم سورية ما نسبته ٧٥٪ من الموارد المائية المتاحة (من دون المورد المائي لنهر الفرات) في ميادين الزراعة والصناعة والحاجات المنزلية، ويبلغ نصيب الفرد سنوياً من هذه المياه ٢٣٦٣ متراً مكعباً[٥].

وإذا كانت الأرقام الواردة أعلاه لا تظهر فجوة بين الموارد والاحتياجات المائية، فإن المشكلة المائية في سورية ستتفاقم مستقبلاً، فإلى جانب اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة الثابتة وبين الطلب المتزايد، نورد أسباباً عدة:

- إن سورية تتمتع بأعلى نسب النمو السكاني في العالم، حيث قدر هذا النمو في السنوات العشر الأخيرة بـ ٣,٨٪[٦].

- عدم تناسب التوزع السكاني مع الموارد المائية، حيث أن المدن الخمس الكبرى (دمشق، وحلب، وحماه، وحمص، واللاذقية) يتركز فيها ٦٦٪ من مجمل سكان سورية، فيما الموارد المائية أقل من ذلك بكثير.

(ففي حوض دمشق على سبيل المثال تبلغ نسبة الموارد المائية ٥٪ من الموارد الكلية في سورية. بينما نسبة عدد السكان في الحوض تقدر بـ ٣٠٪ من عدد سكان سورية)[٧].

والتزايد السكاني سيؤدي بطبيعة الحال إلى تزايد الاحتياجات المائية لتأمين الغذاء، وبالتالي يزداد الطلب على المياه لاستخدامات الري، فالأمن الغذائي يحتاج إلى مزيد من الأراضي المروية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سورية تتعرض لتقلبات مناخية مستمرة تسفر عن نقص في إنتاج الحبوب حيث يختلف المحصول من سنة إلى أخرى نتيجة الاعتماد على مياه الأمطار، وبالتالي لا بد من الري المستمر للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ـ تأثر سورية بالمشاريع المائية التركية الضخمة التي كان لها تأثير مزدوج: أولاً على نوعية المياه وثانياً على كميتها (سنتوقف مطولاً عند المشاريع التركية وتأثيراتها لاحقاً).

وقد وعت سورية المخاطر المستقبلية المتعلقة بالموارد المائية، لذلك عمدت منذ مطلع الثمانينات إلى اعتماد سياسة الاستفادة من كل قطرة ماء، فقامت بحصر شامل للموارد المائية المتاحة فيها وعملت على تجميعها وترشيد استهلاكها وعدم تلوثها، فتم بناء أكثر من ١٥٠ سداً حجزت خلفها حوالي ١٧ مليار متر مكعب من المياه، وتم توجيهها لتثمير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، فتضاعفت الأراضي الزراعية المروية مرات عدة (من ٤٢٠ ألف هكتار عام ١٩٧٧ إلى ١٢٥٠٠٠٠ هكتار حالياً، أي في منتصف التسعينات)[٨].

إلا أنه برأي العديد من الخبراء، فإن سورية ستعاني بحلول العام ٢٠٠٠ من عجز في المياه يصل إلى حوالي مليون متر مكعب[٩]، إذا ما استمرت المعدلات الحالية للاستهلاك، فضلاً عما تواجهه سورية من نقص متزايد في المياه نتيجة تدني معدلات التدفق من نهر الفرات

والناجم عن المشروعات المائية التركية.

هذه المخاوف عبّر عنها المسؤولون في سورية بالقول: أن احتياطي سورية من المياه يكفيها حتى العام ٢٠١٠ وبعد ذلك «لن يكون لدينا الكمية الكافية كما تفيد تقديراتنا»[١٠].

ج ـ الموارد والاحتياجات المائية للعراق:

يعتبر العراق من أغنى الدول العربية بالمياه، حيث يبلغ نصيب الفرد فيه حوالي ٥١٩٢ متراً مكعباً سنوياً[١١].

وتتمثل الموارد المائية في العراق[١٢]: بالمياه السطحية وتقدر بـ ١٠٦ مليارات متر مكعب بالسنة، معظمها من نهري دجلة والفرات اللذين يوفران ٨٠ مليار م^3 والمياه الجوفية حيث توجد في العراق خمسة تكوينات حاوية للمياه. ويبلغ إجمالي الموارد المائية المستقلة في العراق ٤٢,٥٦ مليار متر مكعب في غالبيتهم الساحقة من المياه السطحية (٤١,٣٥ مليار م^3).

وباعتبار أن العراق هو دولة المصب لنهري الفرات ودجلة (المصدر الرئيسي للمياه العراقية) فإن هذا البلد، ووفقاً لتقديرات الخبراء، سيتأثر كثيراً بالمشروع التركي الضخم «غاب» حيث سيؤدي هذا المشروع إلى خفض كميات التدفق السنوية للمياه في المنطقة العراقية من الفرات من ٣٠ مليار م^3 إلى ١١ مليار م^3 سنوياً[١٣]، علماً بأن الاحتياجات العراقية من مياه هذا النهر تقدر بحوالي ١٩ مليار م^3 سنوياً، مع الإشارة إلى أن العراق لا يستخدم حالياً سوى ٣٣,٤٪ من مياه الفرات التي تعبر أراضيه.

ولقد أدى تناقص كميات المياه المتدفقة من الفرات إلى العراق،

إلى خروج حوالي ٤٠٪ من الأراضي الواقعة في حوض النهر عن نقاط الاستغلال الزراعي، هذا فضلاً عن توقف العديد من محطات التوليدالكهربائي عن العمل. والموارد المائية للعراق بالكاد تغطي الاحتياجات الحالية، وبالتالي ستعجز عن تلبية الاحتياجات المستقبلية رغم غناه بالموارد المائية قياساً إلى بقية الدول.

ويُظهر الجدول التالي الرصيد المائي لعدد من دول المنطقة، بينها الدول موضوع بحثنا: سورية والعراق وتركيا.

جدول رقم (٢)[١٤]:

البلد	السكان بالمليون	المساحة (١٠٠٠ كلم٢)	المساحة المروية (كلم٢)	الاستهلاك المائي السنوي (مليون م٣ / السنة)		إجمالي الموارد المائية (مليون م٣ / السنة)	
				ري	طلب محلي	مجموع القابل للتجديد	الفائد أو غير المستخدم
اسرائيل	٤,٦	٢١,٥	٢١٠٠	١٦٨٠	٤٧٠	٢٠٠٠	٠٠
الأردن	٤,٢	٨٩,٠	٥٠٠	٥٨٠	١٨٠	٩٠٠	٧٠
تركيا	٥٦,٠	٧٨٠,٠	١٦٧٥٠	١٦٧٥٠	٢٠٥٠	١٣٨٠٠	٨٥٠٠٠
سورية	١٢,٥	١٨٥,٠	٥٠٠٠	٦٢٥٠	٦٨٥	٧٤١٠	؟
الضفة والقطاع	٢,٠	٦,١	١٥٠	١٢٠	٢٥	١٣٠	٥٥٠
العراق	١٨,٠	٤٣٨,٠	٣٧٠٠٠	٤٩٢٠٠	٥٨٠	٧٠٨٠٠	١٥٠٠٠
لبنان	٣,٠	١٠,٤	٨٥٠	٨٥٠	١٦٥	٢٢٦٠	٨٦٠
مصر	٥٢,٠	١٠٠٠,٠	٢٤٧٥٠	٣٣٦٠٠	١٧٢٠	٥٥٠٠٠	١٣٩٠٠
المجموع	١٥٢,٩	٢٥٣٠,٠	٨٧١٠٠	١٠٩٠٣٠	٥٨٧٥	٢٧٦٥٠٠	؟

وبمقارنة مجموع استهلاك المياه السنوي (الطلب) مع مجموع

الموارد المائية القابلة للتجديد عام ١٩٩٠، نحصل على الجدول التالي:

جدول رقم (٣)[١٥]:

البلد	مجموع الطلب (مليون م٣)	مجموع الموارد المائية القابلة للتجديد بدون الفاقد (مليون م٣)	نسبة الطلب إلى العرض ١ ÷ ٢	الترتيب
إسرائيل	٢١٥٠	٢٠٠٠	١,٠٧	السابع
الأردن	٧٦٠	٩٠٠	٠,٨٤	الخامس
تركيا	١٨٨٠٠	١٣٨٠٠٠	٠,١٣	الأول
سورية	٦٩٣٥	٧٤١٠	٠,٩٣	السادس
الضفة والقطاع	١٤٥	١٣٠	١,١١	الثامن
العراق	٤٩٧٨٠	٧٠٨٠٠	٠,٧٠	الرابع
لبنان	١٠١٥	٢٢٦٠	٠,٤٤	الثاني
مصر	٣٥٣٢٠	٥٥٠٠٠	٠,٦٤	الثالث
المجموع	١١٤٩٠٥	٢٧٦٥٠٠	٠,٤١	

ونستنتج من هذه الجداول أن تركيا تحتل المرتبة الأولى لجهة الفائض المائي المتوافر لديها، بينما تحتل سورية المرتبة السادسة والعراق المرتبة الرابعة (مع الإشارة إلى أن الأرقام الواردة هي لعام ١٩٩٠).

ثانياً: المجرى المائي لدجلة والفرات

إن المشكلة حول المياه بين تركيا وسورية والعراق، محورها الخلاف على اقتسام مياه نهري الفرات ودجلة، حيث لم تتوصل الدول الثلاث حتى الآن إلى اتفاق بشأن تقسيم مياه النهرين وفقاً للقانون الدولي.

فما هما، إذاً، دجلة والفرات. وما هو حوضهما؟

أ ـ الفرات:

ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول التي كانت حتى العام ١٩٣٦ جزءاً من سورية، وتقع أراضي الأناضول بين جبال طوروس شمالاً والحدود السورية جنوباً، وتبلغ مساحتها ٧٦ ألف كلم^{٢} (٧,٦ مليون هكتار) وتشكل حالياً ١٠٪ من مساحة تركيا، وتساوي ١٤,٣٪ من الأراضي المزروعة في الوطن العربي[١٦].

ويعتبر الخبراء أن هذه المنطقة ستكون في المستقبل القريب خزاناً حيوياً للمياه في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر الفرات أحد أطول الأنهار في المنطقة، ويبلغ طوله الأجمالي من منبعه وحتى التقائه مع نهر دجلة ٢٩٤٠كلم[١٧].

ويتكون الفرات من نهرين هما: قره صو (٤٠٠ كلم) ومراد صو (٦٠٠ كلم)، حيث يلتقي النهران في حوض ملطية، ويبلغ طول الفرات من نقطة التقاء قره صو ومراد صو وحتى التقائه بدجلة في شط العرب ٢٣٢٠كلم، ويجري في الأراضي التركية مسافة ٤٤٥ كلم، وفي سورية ٦٧٥كلم وفي العراق ١٢١٣كلم[١٨].

الوادي الأعلى لنهر الفرات (وهو القسم التركي) يرتفع عن سطح البحر ١٥٠٠م، ويشكل ٢٧,٤٪ من مساحة حوض الفرات الإجمالية والبالغة ٤٤٤ ألف كلم^{٢}، والوارد السنوي للنهر من المياه في تركيا يبلغ (١٩) مليار متر مكعب في السنة.

الوادي الأوسط (القسم السوري) ويشكل ١٦٪ من حوض الفرات بوارد سنوي عند الحدود السورية ـ التركية يبلغ ٢٥ مليار متر مكعب.

والوادي الأدنى (القسم العراقي) يشكل ٤٦,٣٪ من الحجم الكلي لحوض الفرات، ويبلغ الوارد السنوي لمياه النهر على الحدود العراقية ٢٧ مليار مكعب[١٩].

وتصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد هي: الساجور عند الضفة اليمنى للنهر (معدل إيراده السنوي ١٨٠ مليون م^{٣}) ثم يصب رافد البليخ على الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الرقة، ويلتقي بعد ذلك برافده الرئيسي الخابور جنوب مدينة دير الزور (ويبلغ معدل إيراده السنوي ١,٥ مليار متر مكعب). وتصب في النهر أيضاً داخل الأراضي السورية عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان[٢٠].

أما في العراق، فلا توجد روافد رئيسية، بل يتفرع النهر إلى فرعين هما: فرع الحلة وفرع الهندية.

ويشهد حجم تدفق الفرات تغيرات فصلية وسنوية كبيرة، وقد بلغ أدنى حد له عام ١٩٧٣ عندما انخفض التدفق إلى ٦٢٪ من معدل تدفقه السنوي، وسجل الفرات أعلى معدل عام ١٩٦٩ (حيث بلغ تدفقه ٥٣٥٤٨ مليون م^{٣}) محتلاً زيادة قدرها ٨٦٪ عن المعدل

السنوي[٢١].

والمصادر الرئيسية لمياه الفرات هي الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر، وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة عند الحدود التركية ـ السورية ٣٠٠ ملم، وعند الحدود العراقية ـ السورية ١٠٠ ملم، ويبلغ معدل الهطول السنوي ١٠٠ ملم.

ويشهد الفرات أعلى نسبة تدفق له في شهر نيسان، بينما تنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في شهر أيلول.

تتدفق مياه الفرات بمعدل ١٠٠٠م^3 في الثانية، يتم تمرير ٥٠٠م^3 منها عبر الحدود السورية، حسب الاتفاق المؤقت عام ١٩٨٧، والموقع بين أنقرة ودمشق، وتحصل منه سورية على ٤٢٪ أي ما يعادل ٢١٠م^3 في الثانية، و٥٨٪ للعراق وهذا يعني أن ١٥ مليار م^3 في السنة تذهب سنوياً من الفرات إلى كل من سورية والعراق، في حين تستأثر تركيا بنصف الإيراد السنوي[٢٢].

الأهمية التاريخية للفرات

يعد نهر الفرات مع روافده، من المناطق التي شهدت أعظم التطورات التاريخية في العالم، ما جعل بعض المؤرخين ينظرون إليه باعتباره مهد الحضارات من شماله الى جنوبه.

فقد استقرت على ضفافه وفي حوضه شمالاً، الحضارات الحثية والميدية والأشورية والفينيقية والرومانية، وفي الجنوب شيدت عليه الحضارة السومرية والأكادية والكلدانية والبابلية والفارسية، إلى أن جاءت الحضارة الإسلامية وسيطرت على حوض الفرات بكامله، وعملت على تطويره بشكل اصبح هذا الوادي من أهم مناطق العالم

تقدما في فنون واستثمار الري.

ولطالما كان هذا النهر العظيم حلما دغدغ مخيلات الدول الأوروبية القوية في القرون الماضية كي يجعلوا منه ممرا مائيا للمواصلات والبواخر يربط البحر الأبيض المتوسط بإيران.

ففي العام ١٨٣٠، توجه الضابط البريطاني فرانسيس رودان جيزني، إلى وادي الرافدين للقيام بدراسة تمهيدية لنهر الفرات والخليج العربي، واستغرقت رحلته الاستطلاعية عاما كاملا، لكنه اعتبر بنتيجة رحلته أن الفرات غير صالح للملاحة بسبب سرعة التيار فيه.

هذه الرحلة مهدت بعدئذ، لاقتراح وليام ويلكوكس لإنشاء خط حديدي يربط العراق بساحل البحر المتوسط قرب صيدا (في لبنان) على أن يمتد من بغداد (في العراق) الى دمشق (في سورية).

وقد حاولت الامبراطورية العثمانية في أواخر أيامها إصلاح أوضاع الفرات، فأوفدت السيد ويلكوكس عام ١٩٠٨ الى المنطقة وبعد ثلاث سنوات، أي في العام ١٩١١، وضع تقريره الشهير لاحياء مشروعات الري القديمة، وبدأت بالفعل بعض تلك المشروعات، إلا أن الحرب العالمية الأولى حالت دون تنفيذ بقية المشاريع.

ولقد شكل الفرات منذ القدم، أهمية كبيرة بالنسبة للعراق بصورة خاصة من بين الدول المشاطئة للنهر، حتى بات الفرات شريان الحياة بالنسبة لهذا البلد، ولا غرابة إذا ما علمنا أن العراق كان يستغل حوالى ٩٠٪ من الوارد السنوي للفرات بسبب عدم وجود مشاريع مهمة لتركيا وسورية على النهر، وظلت الأمور على هذه الحال حتى أوائل الستينيات، وتبدلت بصورة جذرية اعتبارا من العام

١٩٧٤، أي بعد انشاء سد كيبان الضخم في تركيا، وسد الطبقة في سورية، ما قلص كثيرا من كمية المياه الواصلة الى العراق.

وقد بدأ الإستغلال الفعلي للموارد المائية للفرات في العراق منذ أوائل هذا القرن، ولا سيما بعد التقرير الذي أعده السيد ويلكوكس حول تطوير الري في ذلك البلد، اذ عالج التقرير مشاكل السيطرة على الفيضانات والمشاكل الاخرى المتعلقة بمصادر المياه واستغلالها، وعلى أساس المقترحات التي تضمنها التقرير تم انشاء سد الهندية على نهر الفرات (١٩١١ ـ ١٩١٤) وسد الكوت على نهر دجلة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٩).

وللدلالة على أهمية نهر الفرات، تجدر الإشارة الى ان حوالى تسعة ملايين نسمة يسكنون حوض هذا النهر، اربعة ملايين منهم يسكنون في الأجزاء الموجودة في تركيا، وحوالى المليون في سورية، وحوالى الأربعة ملايين يسكنون الأجزاء العراقية منه. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في حوض الفرات حوالى ١٨ مليون دونم، منها ٤ ملايين في تركيا ومليونان في سورية وثمانية ملايين في العراق.

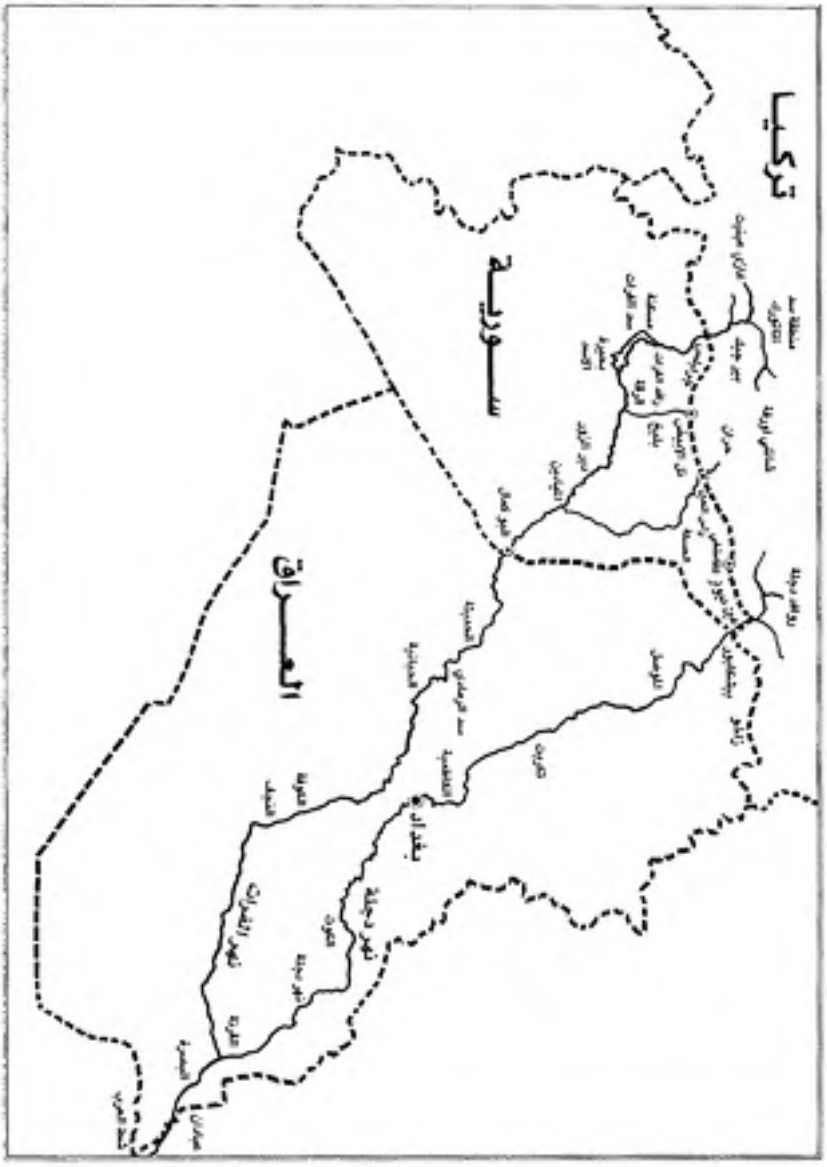

خريطة رقم (١) جغرافية دجلة والفرات

حاجات الدول الثلاث من مياه الفرات[٢٣]:

ـ **تركيا**: تبلغ مساحة الأراضي المروية على طول نهر الفرات في تركيا حوالي ١٥٠ ألف هكتار، تستهلك ما لا يزيد عن مليار متر مكعب من المياه، (من دون أن نُدخل هنا الامكانيات التي يوفرها مشروع «غاب»).

وسيبلغ استهلاك تركيا من مياه الفرات بعد إنجاز مشروع غاب (والمقدر في نهاية القرن الحالي) ١٢ مليار متر مكعب في السنة.

ـ **سورية**: تبلغ مساحة الأراضي المروية في حوض الفرات السوري حوالي ٢٥٠ ألف هكتار.

وأتاح إنشاء سد الفرات استصلاح حوالي ٤٨ ألف هكتار من أصل ٦٤٠ ألف هكتار الرقم المستهدف للاستصلاح، وبالتالي ستبلغ حاجات سورية من مياه الفرات لتنفيذ المستهدف من المشروعات حوالي ١١,٥ مليار م^{٣} نهاية القرن الحالي.

ـ **العراق**: على الرغم من أن أطول مسافة لنهر الفرات هي في العراق، فإن هذا البلد لا يحصل على أكثر من ٨,٦ مليار متر مكعب سنوياً أي ما نسبته ٣٣,٤٪ من مياه الفرات، فيما تقدر احتياجات العراق المائية في حوض الفرات لعمليات الري واستصلاح الأراضي (٨ آلاف هكتار شتاء و٣٠ ألف هكتار صيفاً) بحوالي ٩,٢ مليار متر مكعب في السنة.

وإذا أضفنا إليها كميات المياه المتبخرة من بحيرة الحبانية والبالغة حوالي ٠,٨ مليار متر مكعب بالسنة، فإن الاحتياجات المائية

الإجمالية للعراق ترتفع إلى عشرة مليارات م^3 في السنة، وبعد إضافة المفقود هدراً تقدر الاحتياجات بحوالى ١٣ مليار م^3 في السنة.

هذه الأرقام تعني أنه مع حلول نهاية هذا القرن، أي بعد أقل من أربع سنوات، ستكون البلدان الثلاثة (تركيا وسورية والعراق) في حاجة إلى حوالي ٣٦,٥ مليار ^{3} في السنة، فيما يبلغ متوسط الإيراد السنوي للفرات، كما أشرنا سابقاً، حوالى ٢٧ مليار م^3 في السنة، وبالتالي سيكون هناك عجز في حدود ٩ مليارات م^3 في السنة.

وتبلغ حاجة سورية والعراق مجتمعين من مياه الفرات في العام ٢٠٠٠ حوالي ٢٤ مليار م^3 أي ما يعادل ٨٩,٩٪ من مياهه، تبقى ثلاثة مليارات م^3 لتركيا أي ١٠,١٪ من مياهه.

في العام ١٩٦٥، قدر البنك الدولي في تقريره الخاص عن نهر الفرات، الاحتياجات المائية للبلدان الثلاثة (تركيا، سورية والعراق) وذلك حسب الأراضي المزروعة فعلياً والقابلة للزراعة وفقاً للجدول التالي):

جدول رقم (٤): الاحتياجات المائية للأقطار الثلاثة حسب المساحات المزروعة والمساحات القابلة للزراعة:

البلد	المساحة المزروعة (دونم)	الحاجات المائية (مليار متر مكعب)	المساحات القابلة للزراعة (دونم)	الحاجات المائية (مليار متر مكعب)
تركيا	٥٤٠٠٠٠	١،٥	٥٠٣٢٠٠٠	١٣,٦٤
سورية	١٣٦٠٠٠٠	٤,٧٩	٢٣١٤٠٠٠	٧,٩٥
العراق	٤٩٢٧٢٠٠	١٢,٨٦	٧٣٤٢٠٠٠	١٨,٩٠

وبالاستناد إلى الأرقام الواردة في الجدول، نستطيع أن نحدد نسبة حق كل بلد طبقا للمساحات المزروعة، فتكون على الشكل التالي:

تركيا: سورية: العراق = ١ : ٢,٥ : ٩,١ .

بمعنى أن حصة العراق تبلغ تسعة أضعاف حصة تركيا وحوالى أربعة أضعاف حصة سورية. أما حق كل بلد طبقاً للمساحة القابلة للزراعة فتكون على الشكل التالي:

تركيا: سورية: العراق = ٢,٢ : ١ : ٣,٢ .

أي أن حصة العراق يجب أن تكون أكثر من ثلاثة أضعاف حصة سورية وحوالى مرة ونصف أكثر من حصة تركيا.

ولكن تركيا التي تتحكم بمياه النهر باعتبارها دولة المنبع، تقوم ببناء مشاريع سدود وقنوات ضخمة وخزانات ومحطات توليد كهرباء (مشروع «غاب»)، وبالتالي سيؤدي هذا المشروع إلى خفض منسوب المياه في سورية والعراق مع بداية العام ٢٠٠٠ إلى ١٣ مليار م^3، وبذلك تحصل تركيا على أربعة أضعاف حصتها المائية من نهر الفرات خلافاً للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية والجماعية بين أنقرة والأطراف المعنية[٢٤].

هذا فضلاً عن أن نوعية المياه تتدنى في الأقسام السفلى من النهر، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى مياه الصرف العائدة من مشاريع الري وتأثير المياه الجوفية المملحة ونسبة التبخر العالية.

وكان العراق في الستينات هو المستخدم الرئيسي لمياه الفرات لأغراض الري، لذلك كان تراجع نوعية المياه محدوداً، أما حالياً وبعد أن بدأت تركيا بتنفيذ مشاريعها وكذلك سورية ولكن بدرجة أقل، فإن المياه تواجه خطراً أكبر في ما يتعلق بنوعية الدفق العائد

بعدما تكون الأسمدة والأملاح الكيماوية ذابت في المياه المستخدمة في الري.

والعراق باعتباره البلد الأخير المشاطىء للنهر فهو حالياً الأكثر تضرراً من ازدياد التلوث الناتج عن التطورات التي تحدث في أعلى النهر، وسورية بدرجة أقل.

المشاريع والسدود المقامة على الفرات:

١ ـ المشاريع والسدود التركية، وأهمها[٢٥]:

ـ سد كيبان: يقع عند التقاء رافدي الفرات الرئيسيين (مراد صو وقره صو)، وهو أول السدود التركية، تم إنجازه في العام ١٩٧٤.

ـ مشروع «الفرات الأسفل» سد أتاتورك ومحطته الكهرومائية وانفاق «شانلي اورفه» ارواء.

ـ مشروع «قره ـ قايا»: سد ومحطة كهرومائية.

ـ مشروع «الفرات الحدودي»: سد ومحطة كهرومائية.

ـ مشروع «سروج يازيكي»: ارواء.

ـ مشروع «آدي يامان ـ كاهتا»: خمس محطات كهرومائية، ٤ سدود ـ ارواء.

ـ مشروع «اي يامان ـ غوك صو ـ أرابان»: ارواء.

ـ مشروع «غازي عنتب»: ٣ سدود ـ ارواء.

ـ مشروع «دجلة قرال قيزي»: سد ومحطتان كهرومائيتان.

ـ مشروع «باطمان»: ارواء ـ محطة كهرومائية.

ـ مشروع «باطمان ـ سيلوان»: ارواء ـ محطة كهرومائية.

ـ مشروع «غارزان» ارواء ـ محطة كهرومائية.

ـ مشروع «الي صو»: محطة كهرومائية.

ـ مشروع «جزرة»: ارواء ـ سد ـ محطة كهرومائية.

(وسنعود إلى هذه المشروعات بالتفصيل في الفصل الثالث في إطار الحديث عن مشروع «غاب»).

٢ ـ المشاريع والسدود السورية، وأهمها[٢٦]:

ـ سد الفرات، ويقع في مدينة الطبقة، ويمتد على مسافة ٤٥٠٠م طولاً و٦٠م عرضاً فوق الأساسات. وقد كون بحيرة اصطناعية ذات سعة إجمالية تصل إلى ١١,٧ مليار م^3، ويحتوي الخزان على كميات من المياه تصل إلى ٧,٤ مليارات م^3.

وتم وضع ثمانية مولدات كهربائية على السد، قوة كل منها ١٠٠ ميغا واط، تنتج طاقة كهربائية تقدر بـ ٢٥٠٠ كيلو واط ساعة/ تمثل ٤٥٪ من حاجة سورية إلى الكهرباء.

ويستهدف مشروع سد الفرات الوصول إلى إنتاج طاقة كهربائية قدرها ٨٠٠ ألف كيلو واط/ ساعة كما يهدف إلى ري مساحات كبيرة في منطقة الجزيرة السورية واستصلاح أراضي تصل إلى ٦٤٠ ألف هكتار، ويعتبر هذا السد أكبر المشروعات التخزينية على نهرِ الفرات، وتم إنجازه في العام ١٩٧٤، وجرت تعلية منسوبه في العام ١٩٨٨.

ـ سد البعث: والهدف منه إعادة تنظيم إطلاق التصاريف المطلقة من خزان الفرات ويقوم السد بتنظيم يومي لمياه الري، ويهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية (٣٧٥ مليون كيلوواط ساعة سنوياً).

ويتألف من ثلاثة سدود رئيسية:

أ ـ السد الترابي في مجرى النهر، وطوله ٧٠٠م، منسوب قمته ٢٥٦,٢م، التخزين الاجمالي للسد ٩٠,٢٤ مليون م.[٣]

ب ـ سد ترابي على الضفة اليمنى للنهر (بطول ٣٥٠م).

ج ـ سد ترابي على الضفة اليسرى للنهر (بطول ١٦٠٠م).

هذا إلى جانب محطة كهربائية بطاقة إجمالية تبلغ ٣٧٥ مليون كيلو واط/ سنة.

ـ سد تشرين: ويقع في نهاية خزان سد الطبقة باتجاه الحدود التركية قرب مدينة منبج.

وهو عبارة عن سد ترابي بطول ١٥٠٠م وعرض (عند القاعدة) ٢٩٠م، وارتفاع ٤٠م. أما عرضه في الأعلى فيبلغ ٢٠م.

ويكوّن السد بحيرة تخزينية مساحتها ١٦٦ كلم[٢] بسعة ١,٨٨٣ مليار م[٣] بحيث يستفاد من مياه نهر الفرات من موقع دخوله الأراضي السورية وحتى موقع سد البعث.

والهدف الأساسي من السد توليد طاقة كهربائية بقدرة ٦٣٠ ميغاواط.

وهناك تكامل بين السدود الثلاثة (الفرات والبعث وتشرين) على مجرى نهر الفرات في سورية، ليتوافر تدرج مائي منذ دخول مياه الفرات إلى سورية وحتى خروجها.

ـ سد الحسكة الغربي والشرقي: على أحد روافد نهر الخابور، ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الأساسية بعد مشروع سد الفرات، ويعتمد على الاستفادة القصوى من نهر الخابور لري ما يقارب ١٥٠

ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

٣ ـ المشاريع والسدود العراقية[٢٧]:

سد القادسية (أنجز عام ٨٦)، الهدف منه توليد الطاقة الكهربائية.

ـ سد الرمادي وناظم الورار: (تم إنجازهما عام ١٩٥١)، الهدف منهما تحسين الاستفادة من مياه الفرات وتنظيم توزيعها في إلى القنوات الاروائية الفرعية.

ـ سد الفلوجة: (أنجز عام ٨٦)، الغاية منه رفع منسوب المياه في نهر الفرات، وتنظيم توزيعها عبر قنوات الري المتفرعة عن السد.

ـ سد الهندية، أنشىء في العام ١٩١٣، وأعيد تجديده عام ١٩٨٨، وظيفته رفع المياه إلى مستوى الأراضي الزراعية في المنطقة بحيث يصبح مجرى النهر في تلك المنطقة عميقاً جداً.

ـ بحيرة الحبانية: بعد إنشاء سلسلة من السدود، أمكن الاستفادة من المياه المخزونة في أوقات الفيضان في المنخفض الطبيعي (الحبانية) خلال إعادة المياه إلى نهر الفرات في موسم انخفاض مياه النهر في فصل الصيف، والحبانية خزان ترابي حجري، يقع في محافظة الرمادي وتبلغ سعته التخزينية ٣,٩ مليار م^3، ويرتبط بهور أبو دبس وبحيرة الرزازة خلال مجرى أبو دبس، وله مخرج الذبان لإرجاع المياه إلى نهر الفرات، وهو سد خرساني تنظيمي يقع جنوب شرق بحيرة الحبانية.

ب ـ دجلة:

يعتبر نهر دجلة النهر الثاني المثير للمشاكل بين كل من سورية والعراق وتركيا وإن بدرجة أقل بكثير من الفرات.

ويتكون نهر دجلة من ثلاثة روافد تنبع من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا، ومن جبال طورس الشرقية وجبال زاجروس في إيران.

يبلغ طول نهر دجلة من منبعه وحتى نقطة التقائه مع الفرات،

١٦٥٨ كلم، منها ٣٠٠ كلم في تركيا و١٣٥٨ كلم في العراق (باعتبار أن النهر لا يجري في الأراضي السورية سوى مسافة قصيرة حوالي ٣٥ كلم على الحدود التركية ـ السورية)[٢٨].

وترفده في العراق عدة أنهار هي: الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي والكرخة والطيب والدويرج.

يجتاز دجلة فعلياً الحدود العراقية من منطقة فش خابور وينحدر منها باتجاه مدينة الموصل حيث أقامت الحكومة العراقية في السبعينات سد الموصل لري الأراضي الزراعية في المنطقة ولإنتاج الطاقة الكهربائية، ومن الموصل يتابع دجلة جريانه باتجاه مدينتي تكريت وسامراء، حيث أقامت الحكومة العراقية سداً آخر في مطلع السبعينات أيضاً. ومن سد سامراء تجري تغذية وادي الترتار الذي يخزن أكبر كمية من المياه في العراق، وبعد ذلك يواصل النهر جريانه إلى مدينتي بغداد والكوت، حيث أقامت الحكومة العراقية سد الكوت الذي تقتصر مهمته على رفع المياه إلى مستوى الأراضي الزراعية في المنطقة بحيث يصبح مجرى النهر في تلك المنطقة عميقاً جداً.

وفي منطقة الكوت يتفرع النهر إلى فرعين، فتنتشر مياهه على مساحات واسعة لتتشكل منها منطقة الأهوار التي تقع ضمنها مدينة العمارة، ثم تتجمع مياه النهر من جديد بالقرب من منطقة البصرة لتصب في شط العرب.

ويغطي نهر دجلة مع روافده الرئيسية الثلاثة (حوض الخابور، الزاب الكبير، والزاب الصغير) مساحة حوض صرف تبلغ ٤٧١,٦٠٦ كلم ^{٢}، منها ١٢٪ في تركيا و٢٪ في سورية و٥٤٪ في العراق و٣٤٪ في إيران، أما المساحة الفاعلة فتبلغ ٢٧١٨٤٣ كلم ^{٢} موزعة على الشكل التالي: تركيا (٢١٪)، وسورية (٣٪) والعراق (٣١٪)

وإيران (٤٨٪)، وقدر معدل الدفق السنوي للنهر بين عامي ١٩٤٦ و١٩٨٥ عند محطة جزرة بنحو ١٦٨٠٠م[٢٩].

ويوجد على دجلة العديد من الخزانات للسيطرة على مياهه، ويمكن أن تصل إمكانات إيرادات النهر في حال استكمال منشآت تنظيمه إلى ٣٧ مليار $م^3$ توجه لأغراض الري والملاحة[٣٠].

ويتشابه دجلة مع الفرات في ما يتعلق بالتقلبات السنوية، حيث بلغ النهر أدنى معدل تدفق سنوي له عام ١٩٦١ فهبط إلى ٧,٨٩١ مليار $م^3$، أي ما يعادل ٤٧٪ من معدل تدفقه السنوي، فيما بلغ ذروة تدفقه في العام ١٩٦٩، إذ بلغ التدفق ٣٤,٣٤٠ مليار $م^3$ وهو ما يمثل ٢٠٤٪ من المعدل السنوي[٣١].

وكما الفرات، فإن دجلة يشهد ذروة تصريفه في شهري نيسان وأيار، حيث أن ارتفاع الحرارة في الربيع يؤدي إلى ذوبان الكميات الهائلة من الثلوج التي تكون متجمعة على الجبال، أما أدنى تدفق فيحدث في فصل الصيف وخصوصاً في آب وأيلول، حيث يتعرض النهران لخسارة كميات كبيرة من المياه بسبب التبخر.

كذلك يتشابه دجلة مع الفرات في تدني نوعية المياه في الأقسام السفلى بسبب مياه الصرف الناتجة من مشاريع الري وسوى ذلك (راجع الفرات).

وفي الجانب التركي، يشمل مشروع «غاب» الضخم، من بين ما يشمل، ستة مشاريع على نهر دجلة من أصل ١٣ مشروعاً، لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية (سنعرد إلى هذه المشاريع في إطار الحديث عن مشروع «غاب» في فصل لاحق).

□ مراجع الفصل الأول

(١) نبيل خليفة «الأبعاد الستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط» كلمة أُلقيت في ندوة المياه التي عُقدت في الكارلتون ببيروت العام ١٩٩٤.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي «أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة» عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، ص ١٨.

(٣) الأرقام الواردة استندت إلى المراجع التالية:

أ ـ ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول «أزمة المياه في الوطن العربي» والتي انعقدت في البحرين في حزيران العام ١٩٩٣، إعداد المعهد العربي للتخطيط، ص ٧.

ب ـ سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦ ـ ٨٧.

جـ ـ صحيفة عُمان العمانية، «المياه سلاح استراتيجي في السياسة التركية الخارجية» ١٠ حزيران ١٩٩٥.

(٤) نبيل السمان، «مشكلة المياه في سورية، المشاريع التركية والسرقات الإسرائيلية وتزايد السكان يهدد بأزمة كبيرة»، صحيفة القبس الكويتية، العدد (٧٤٥٣)، ١٧/ ٣/ ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٥) ورد الرقم في دراسة مصرية علمية عن تفاقم أزمة المياه في العالم العربي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط تحت عنوان «٤٣٪ نقص في المياه العربية والمتاح تحكمه الجغرافيا السياسية»، العدد (٦١٢٢)، ٢/ ٩/ ١٩٩٥.

(٦) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مرجع سبق ذكره.

(٧) نبيل السمان، القبس، مرجع سبق ذكره.

(٨) مقابلة مع وزير الري السوري نشرتها صحيفة الأنباء الكويتية تحت عنوان «الماء حد فاصل بين الحرب والسلام»، العدد (٦٩٥٩)، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥.

(٩) جويس آر. ستار وداتييل سي. ستول، «السياسة الأميركية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط»، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ترجمة محمد الفقير، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٤.

(١٠) تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية نشرته صحيفة الخليج الصادرة في الشارقة، العدد ٥٣٠٦، ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٢.

(١١) سامر مخيمر، «مياه الشرق الأوسط... الأزمة والبدائل»، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد ١٩، آذار ١٩٩٥، ص ٤٤.

(١٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مرجع سبق ذكره ص ٧٦ـ ٧٨.

(١٣) جويس آر. ستار وداتيبل سي. ستول، «السياسة الأميركية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره ص ١٥.

(١٤) ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول «أزمة المياه في الوطن العربي» مصدر سابق، ص ١١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٦) هاني خليل، «مسألة المياه كموضوع للتعاون والصراع بين دول المنطقة»، صحيفة الاتحاد الظبيانية، العدد (٩٣٨) ١٧/ ٢/ ١٩٩٤.

(١٧) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مرجع سبق ذكره ص ٢٧.

(١٨) حاقان طونش، «وجهة نظر تركيا في مشكلة مياه الشرق الأوسط، أنقرة تعطي نفسها حق تقرير حصص جيرانها»، دراسة أُلقيت في ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت.

(١٩) محمد العباسي، «مياه الفرات، وقود حرب قادمة بين تركيا وبين سورية والعراق»، مجلة المجتمع، العدد (١١٠٣)، ١٤/ ٦/ ١٩٩٤، ص ٢٦.

(٢٠) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مصدر سبق ذكره ص ٢٨.

(٢١) حاقان طونش، القبس، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) حمزة عليان، «قراءة في الموقف التركي من قضية المياه»، العدد (٧١٦٤)، ٢٧/ ٥/ ١٩٩٣، ص ٣٢.

(٢٣) الأرقام الواردة استندت إلى المصادر التالية:

أ ـ ورقة عمل قُدمت إلى الحلقة النقاشية حول «أزمة المياه في الوطن العربي» والتي انعقدت في البحرين ما بين ١٥ و١٦ حزيران ١٩٩٣، مصدر سابق.

ب ـ حاقان طونش، مصدر سبق ذكره.

ج ـ محمد العباسي، مجلة المجتمع، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) هاني خليل، صحيفة الاتحاد الظبيانية، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢٦) استندنا في هذه المعلومات إلى المصادر التالية:

أ ـ نبيل السمان، مصدر سبق ذكره.

ب ـ سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مصدر سبق ذكره. ص ٣٢.

ج ـ دراسة بعنوان «مشروع الخابور يروي ١٥٠ ألف هكتار، أضخم مشروع ري في سورية بعد سد الفرات» نشرتها صحيفة الوطن الكويتية، العدد ٦٦٢٥، ٢٠/٧/١٩٩٤، ص ٢٠.

(٢٧) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢٨) حاقان طونش، مصدر سابق.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) سامر مخيمر وخالد حجازي، عالم المعرفة، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٣١) حاقان طونش، مصدر سابق.

الفصل الثاني

النزاع الثلاثي
حول دجلة والفرات

أ ـ الجذور التاريخية للمشكلة:

لقد شكل نهرا الفرات ودجلة دوماً حالة نزاعية بين كلٍ من تركيا وسورية والعراق، وصلت في أحيان كثيرة إلى حد كاد أن يتحول إلى نزاع مسلح، ولم تستطع الدول الثلاث التوصل إلى اتفاق مكتوب يحكم تقسيم مياه النهرين بصورة عادلة بينها استناداً إلى القانون الدولي، بل إن الأمور تزداد تعقيداً وتتداخل فيها جملة عوامل تغذيها وتدفعها إلى التأزم، كما حصل في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من العام ١٩٩٦، حيث وصلت الأمور إلى حد التهديدات المتبادلة، وتحدثت تقارير عن حشودات عسكرية على جانبي الحدود بين تركيا وسورية في ذلك الحين.

وتعود المشكلة القائمة حول المياه بين الدول الثلاث إلى عقود عدة من الزمن، ففي مطلع القرن الحالي، عمد السلاطين الأتراك إلى قطع المياه عن سورية للضغط على الفرنسيين أثناء احتلالهم للأراضي السورية، (التي كانت في ذلك الوقت جزءاً من الامبراطورية العثمانية).

ولقد مرت العلاقات بين الدول الثلاث بمراحل متعددة، بدأت تحمل تباشير الأزمة المتفاقمة، اعتباراً من العام ١٩٦٤ عندما شرعت تركيا ببناء سد كيبان على نهر الفرات، فتم الانصال بين الجانبين التركي والعراقي للتباحث حول نهر الفرات، وفي تلك المباحثات بيّن الجانب التركي اهمية بناء سد كيبان لتوليد الطاقة الكهربائية

اعتبارا من العام ١٩٧٠ «لأن عدم تحقيق ذلك في الوقت المذكور سيعرض تركيا لأزمة اقتصادية وضائقة كبيرة في الطاقة الكهربائية» حسبما اعتبر ممثلو انقرة في الاجتماعات.

كذلك اعتبرت تركيا ان لا صلة بين سد كيبان والمشاريع الزراعية لاستغلال الأراضي الواقعة في حوض الفرات في تركيا، وان انشاء السد لن يؤثر على شؤون الري في كل من سورية والعراق، وان الحكومة التركية وضعت مخططاتها بصورة تكفل ضمان وصول المياه الكافية بواسطة فتحات السد لتأمين تصريف أعلى قدرة (٣٥٠)م^3 في الثانية أثناء فترة إملاء الخزان. كذلك اعتبر الوفد التركي بأن سد كيبان مفيد في تنظيم جريان نهر الفرات لكل من سورية والعراق، وذلك لدرء أخطار الفيضان وتنظيم التصاريف الشهرية.

لكن الجانب العراقي، علق اعترافه النهائي بأهمية سد كيبان على اعتراف تركيا بتصريف قدره ٨٠٠م^3 في الثانية وإن كان قد أقر بأن السد مفيد في تنظيم جريان مياه الفرات وفي درء أخطار الفيضان.

واقترح الوفد العراقي أن تعهد دراسة الحقوق المائية المكتسبة لكل من البلدين وامكانيات التوسع في المستقبل الى لجنة فنية مشتركة، ولهذه اللجنة ان تستعين بشركة استشارية عالمية محايدة في بحث ودراسة المشاكل الفنية في حوض النهر.

الجانب التركي رفض هذا العرض، واقترح ان تكون اللجنة من الجانبين التركي والعراقي فقط لدراسة مياه الفرت ودجلة معاً، غير أن هذا الاقتراح لم ينل قبولاً عراقياً، إذ أن الوفد العراقي شدد على ان الموضوع يخص مياه الفرات فقط، وليس لدجلة صلة به، وأن

لهذا النهر حوضه الخاص به ومشاكله الخاصة، ولذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين على أي شيء.

إلا أن الأزمة الأولى الحقيقية حول مياه الفرات، كانت بين سورية والعراق، وذلك عندما باشرت دمشق ومن دون التشاور مع العراق، ببناء سد الثورة على النهر اعتباراً من العام ١٩٧٤، واستمر العمل به حتى العام ١٩٧٦، وذلك بدعم سوفياتي مالي وتكنولوجي.

ولقد أدى هذا السد إلى انخفاض تدفق المياه إلى العراق بنحو ٢٥٪ من التدفق العادي، ما أوصل الأزمة بين البلدين إلى ذروتها، ولم يحل الخلاف إلا بوساطة سعودية وسوفياتية في العام ١٩٧٥، وافقت سورية على أثرها على إطلاق كمية إضافية من المياه من سد الثورة إلى العراق[٢].

وقد وصلت الأزمة بين البلدين إلى حد تهديد العراق بتدمير سد الثورة بالقنابل، وحشد القوات العراقية على طول الحدود العراقية ـ السورية.

والواقع أن تركيا كانت تدخل على خط الخلافات، القائمة أصلاً بين بغداد ودمشق، لإرباك البلدين وتعميق وبث الانقسامات بينهما، بما يخدم أغراضها ويسهل إنجاز مشاريعها المائية الضخمة، دون التوصل إلى اتفاقية دولية لتقسيم المياه وتنظيم استغلالها بين الدول الثلاث.

ولقد عبّر عن هذا التوجه لدى أنقره، أستاذ وخبير شؤون الشرق الأوسط بجامعة الشرق الأوسط بأنقرة الدكتور سها بولوق باشاي إذ قال في ٧/ ٥/ ١٩٩٠[٣]: «إن علاقات تركيا بسورية والعراق تتأثر دائماً من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين

هذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما يتبنيان اتجاهاً أكثر تصلباً إزاء تركيا ويرفضان أي حلول وسط بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، وعندما تتوتر العلاقات بينهما، يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق مصالح الأخيرة. . .».

الأزمة الثانية، والتي لم تنتهِ فصولاً بعد، بل هي مرشحة لمزيد من التعقيد، بدأت ملامحها في العام ١٩٨٠، ولكن هذه المرة بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى، وذلك عندما بدأت أنقرة في ذلك العام بوضع مخطط عام شامل، يربط عدداً من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات، وهو المشروع الضخم «غاب».

وإثر الإعلان عن هذا المخطط عام ١٩٨٢، تكونت لجنة فنية مشتركة بين تركيا والعراق، انضمت إليها سورية في العام ١٩٨٣، وعقدت هذه اللجنة حتى العام ١٩٩٣ ستة عشر اجتماعاً، لكنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على أي أمر في إطارها، نتيجة تهرب تركيا من التزام أي اتفاق واعتمادها أسلوب التسويف وكسب الوقت إلى أن تنتهي من مشاريعها على النهرين، ليصبح التعامل، بعد ذلك، مع المشكلة تحت ضغط الأمر الواقع.

والاتفاق الوحيد الذي ارتبطت به تركيا مع دمشق هو بروتوكول ١٩٨٧ والمسجل لدى الأمم المتحدة بتاريخ الأول من حزيران ١٩٩٣، والذي تتعهد أنقره بموجبه بتمرير ٥٠٠م^3 في الثانية إلى سورية، التي تمرر بدورها للعراق ٥٨٪ من هذه الكمية.

وهذا البروتوكول اعتبر لدى التوقيع عليه، مؤقتاً ريثما يمتلىء سد أتاتورك ويتم التوصل إلى اتفاق نهائي، حيث تعتقد دمشق أن لها

الحق بحوالي ٧٠٠م٣ في الثانية، وقد أتاح هذا البروتوكول لسورية الحصول على ١١ مليار متر مكعب وللعراق ٢١ ملياراً وتركيا ١٨ ملياراً، لكن تركيا ترفض هذا التوزيع وتعتبر أن الكمية الإجمالية لنهر الفرات هي ٣١ مليار م٣ فقط(٤).

وأخذت الأزمة أبعاداً جديدة اعتباراً من العام ١٩٩٠ عندما قطعت تركيا مياه الفرات عن سورية والعراق لمدة شهر كامل لملء خزانات «أتاتورك»، مما كان له آثار سلبية على سورية والعراق في المجالات الزراعية والبشرية وتوليد الكهرباء وتربية الماشية. وانخفض منسوب المياه من ألف متر مكعب في الثانية عند الحدود السورية ـ التركية إلى مئتين فقط خلال فترة القطع(٥).

ثم دخل ملف النزاع المائي أواخر العام ١٩٩٥ طوراً جديداً زاد في حدة التوتر، بعد ما أقدمت السلطات التركية على خطوتين اعتبرتهما دمشق وبغداد ضارتين، وهما: الأولى: بدء التحضيرات لإقامة سد (بيرجيك) بتمويل دولي، والثانية، رفع نسبة التلوث في أحد روافد الفرات (البليخ) إلى نسبة تجاوزت الحد المسموح به دولياً بمئة وخمسة وعشرين بالمئة، حيث برهنت التحاليل المخبرية أن نسبة التلوث في البليخ قد وصلت إلى ١٨٠٠ ملغرام في اللتر، فيما الحد المسموح به دولياً هو ٨٠٠ ملغرام في اللتر(٦).

وتستند تركيا في سلوكها إزاء النهرين، إلى رؤيتها ومفهومها لوضع دجلة والفرات، وهو المفهوم الذي يختلف جوهرياً عن الرؤية السورية ـ العراقية «الموحدة» في هذا المجال، إذ تعتبر أنقرة أن دجلة والفرات نهران تركيان عابران للحدود وإن لها حق السيادة عليهما وأن التفاوض حول المياه يجب أن يكون في إطار تحسين

تكنولوجية الاستغلال.

وتذهب تركيا إلى أبعد من ذلك في إطار تبريرها محاولات الاستئثار بمياه النهرين، فإضافة لادعائها السيادة عليهما وعدم اعتبارهما نهرين دوليين، تقول أنقرة إن التربة والمناخ في سورية والعراق غير مناسبتين للإفادة الجيدة من مياههما، على عكس التربة والمناخ في تركيا، وبالتالي فإن أنقرة تدعو سورية والعراق إلى التخلي عن مشاريعهما الزراعية والاعتماد على الإنتاج الزراعي التركي ولا سيما بعد انتهاء مشروع «غاب».

باختصار فإن تركيا ترفض مبدأ تقاسم مياه الفرات ودجلة، وتطرح نظرية الاستخدام المشترك من جانب الدول الثلاث، وتعتبر أن مياه النهرين تركية، لا تخضع لمبدأ التقاسم كونهما ينبعان من أراضيها.

تنسيق سوري ـ عراقي:

وفي المقابل، تتمثل الرؤية السورية العراقية حول النهرين في أنهما نهران دوليان طبقاً للقواعد والمبادىء القانونية المتعارف عليها في هذا الشأن، وتطابقت وجهات النظر السورية والعراقية في وجوب أن تكون السيادة على مياه النهرين ثلاثية مشتركة بين كلٍ من تركيا وسورية والعراق.

والواقع أن وحدة الرؤية السورية ـ العراقية في شأن موضوع المياه والنزاع مع تركيا حول دجلة والفرات، بدأت بالظهور بعد التوقيع على بروتوكول ١٩٧٨ بين دمشق وأنقرة (والذي تتعهد تركيا بموجبه بتصريف ٥٠٠م^3 في الثانية إلى سورية من مياه الفرات)، فعلى الرغم من العلاقات المجمدة كلياً بين البلدين، شرع السوريون والعراقيون بدراسة هذا البروتوكول، وبدأت مشاورات عبر قنوات دبلوماسية

عربية للتوصل إلى صيغة لاقتسام المياه التي تأتي من تركيا. وفي البداية رفضت بغداد المقترح السوري الذي ينص على توزيع حصة البلدين على النحو التالي (٤٢٪ لسورية و٥٨٪ للعراق) من الكمية التي تدخل الأراضي السورية عند الحدود مع تركيا، لكنها عادت ووافقت أواخر العام ١٩٨٩، ليجري التوقيع على الاتفاق فعلياً في العام ١٩٩٠[٧].

ولأن مياه نهري دجلة والفرات ذات أهمية مصيرية لكل من سورية والعراق، خاصة وأن كلتا الدولتين أوشكتا على استنزاف الموارد المائية الأخرى في مجالات الري والصناعة والاستخدامات المنزلية، كما رأينا في الفصل الأول، ولأن مياه النهرين تمثلان العماد الرئيسي للحياة والري في العراق وسورية، بل وعماد أي تطور اقتصادي مستقبلي، وحرمانهما من هذه المياه أو من جزء كبير من حقهما فيها سيشكل خطورة كبيرة على مستقبل الشعبين، كان من الطبيعي ظهور تنسيق سوري ـ عراقي برز في اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين التي تعقد اجتماعات باستمرار بين دمشق وبغداد. وقد شهد موضوع استغلال مياه الفرات مفاوضات طويلة بين سورية والعراق، ليست حديثة العهد، بل تعود الى العام ١٩٦٢، حيث بدأت في ذلك العام مفاوضات استمرت حتى العام ١٩٧٦، ومن أبرز ما توصل إليه الجانبان في تلك الاجتماعات، تشكيل جبهة موحدة تجاه أي جهة أخرى تقف طرفا في مباحثات استثمارات مياه الفرات في المستقبل، وتحديد كيفية توزيع المياه الفائضة على الحقوق المكتسبة، وفي حالة نقصان موارد الفرات من تلك الحقوق تحديد طريقة توزيع النقص بين البلدين. لكن هذه الاجتماعات لم تتوصل الى اتفاقات بين الجانبين حول العديد من الأمور الجوهرية،

ولا سيما في ما يختص بمبدأ احترام الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة في كلا البلدين مهما كانت كمية تلك الحقوق. وانتهت هذه المرحلة المطولة من الاجتماعات الى خلافات عميقة.

المرحلة الثانية من الاجتماعات كانت في الفترة بين ١٩٧١ وحتى أواخر ١٩٧٤، حيث دخل الاتحاد السوفياتي السابق وسيطاً في تلك المباحثات، الى ان ارتضى الجانبان، بعد مفاوضات شاقة، حسم موضوع الحصص من مياه الفرات بين سورية والعراق كالتالي: ١٣ مليار م^3 للعراق و٤ مليارات م^3 لسورية، ويقسم الفائض ٢٤٪ للعراق و٨٥٪ لسورية.

لكن العراق طلب احتساب حصته بالمليارات وتسليمها على الحدود العراقية ـ السورية، بينما أصر الجانب السوري على تثبيت وارد نهر الفرات على الحدود التركية ـ السورية بـ٢٨ مليار، فلم يتفق الجانبان، إلى أن تدخلت موسكو مجدداً، فاقترح موفدها تقسيما لمياه الفرات كالتالي: نسبة ٦٠٪ للعراق من المياه على الحدود السورية ـ التركية، إضافة الى المياه الراجعة و٤٠٪ لسورية في الموقع نفسه فوافق الجانبان على هذا الاقتراح بعد طول اخذ ورد.

لكن، بعد الأزمة الحقيقية الثانية المتعلقة بالفرات، والتي بدأت مع شروع تركيا في تنفيذ مشروع «غاب» الذي يهدد بطبيعة الحال كلا البلدين (سورية والعراق)، تطورت المباحثات بين الجانبين والمتعلقة بمياه الفرات، الى تنسيق في المواقف، وظهر تطابق وجهتي نظر البلدين إزاء مشكلة المياه مع تركيا والسيادة المشتركة على نهري دجلة والفرات، في الندوة التي عقدت في القاهرة في شهر نوفمبر من العام ١٩٩٦ حول مشكلات المياه في الوطن

العربي، إذ شدد الجانبان على أنه لا مجال لخلط العوامل السياسية وأشارا إلى وجوب اقتسام المياه الدولية اقتساماً عادلاً.

وأكدت ورقتا العمل المقدمتان من الحكومتين السورية والعراقية في هذا الشأن، أنه لا يوجد تعارض بين سورية والعراق في وجوب تقسيم المياه قسمة عادلة بين الدول الثلاث بما يؤمن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية.

وطالبت الورقتان العراقية والسورية بضرورة تحديد الحصة المائية بميزان حاجات كل بلد للماء، على أن يتم تقديرها من خلال لجان فنية مشتركة من الدول الثلاث (سورية والعراق وتركيا) بهدف الوصول إلى معادلة منصفة للجميع قائمة على التعاون المشترك وحسن الجوار[٨].

هذا ولقد رفضت تركيا مراراً، دعوات من جامعة الدول العربية لعقد اجتماع ثلاثي مع سورية والعراق في مقر الجامعة بالقاهرة لمعالجة النزاع المائي، وبرر السفير التركي لدى مصر (يشايقيش) هذا الرفض بقوله إن اللجوء إلى جامعة الدول العربية لن يحل المشكلة القائمة بين الدول الثلاث باعتبار أن تركيا ليست عضواً في الجامعة، ولأن هذه القضية تخص تركيا وسورية والعراق، وأكد أن الجامعة العربية لن تستطيع حل تلك القضية[٩].

وإزاء تصلب الموقف التركي، كسر الإعلام السوري تقليده في تجاهل الاتصالات السورية غير السياسية مع الحكومة العراقية ليعلن عن الاجتماعات الفنية السورية ـ العراقية في شأن موضوع المياه ليتحدث عن وجهات نظر متطابقة بين الجانبين في هذا الشأن.

ويقول السفير منيب الرفاعي مدير الإدارة القانونية في وزارة

الخارجية السورية، عضو الوفد السوري إلى المحادثات السورية ـ العراقية والسورية ـ العراقية ـ التركية حول مياه الفرات، في إجراء غير مسبوق[١٠]، إذ شرع أبوابه للصحافة ليسمع أنقرة وجهة نظر سورية، يقول: «نحن والأخوة العراقيون متفقون في موضوع مياه دجلة والفرات، ولا توجد موضوعات أو تفسيرات في هذا الموضوع نختلف عليها... لقد كانت مناقشاتنا منصبة على كيفية التوصل إلى الصيغة لقسمة عادلة لمياه الفرات بين الدول الثلاث».

ويضيف إننا في سورية والعراق نطالب بحقوقنا، وعلى الحكومة التركية أن تأخذ قرارها، «إننا ومنذ ربع قرن ندرس النواحي الفنية وأصبح لدينا معلومات وافية كافية، والحل ليس هنا أو في بغداد، إنما في أنقرة التي تتجاهل حقوقنا...».

ب ـ النزاع القانوني:

بعد أن استعرضنا بصورة موجزة، منطلقات الموقفين السوري ـ العراقي من جهة، والتركي من جهة أخرى، إزاء الصيغة القانونية لنهري دجلة والفرات فإننا نجد من المفيد، قبل البحث في طبيعة النهرين وفقاً للقانون الدولي من خلال مواقف الدول الثلاث، أن نتوقف عند مفهوم الأنهار الدولية وتطور القانون الدولي المتعلق بها من خلال بعض المعاهدات التي شكلت مفاصل هامة في هذا المجال.

١ ـ مفهوم الأنهار الدولية، نظرة عامة:

لقد كان العامل الأساسي الذي حكم النظرة إلى الأنهار الدولية هو الملاحة، أي صلاحية هذه الأنهار للملاحة بحيث تؤلف وسيلة

اتصال تجارية أو طرقاً عسكرية لاستخدامات الدول البحرية الكبرى.

وتم تعريف الأنهار الدولية بصورة عامة بأنها «مجاري المياه القابلة للملاحة والتي تفصل بين دولتين أو أكثر أو تعبر أقاليهما».

وأدى هذا التعريف إلى التمييز بين نوعين من الأنهار الدولية: الأنهار الحدودية أي تلك التي تفصل بين دولتين أو أكثر، والأنهار العابرة أي التي تجتاز دولتين أو أكثر.

وكان من الطبيعي أن تخضع الأنهار التي لها تلك الميزات لنظام قانوني خاص هو نظام التدويل، فهي إلى جانب كونها جزءاً من إقليم الدولة التي تحاذيها أو تعبرها، مصدر اقتصادي حيوي لتلك الدولة.

وقد تبنت محكمة العدل الدولية الدائمة وجهة نظر مماثلة، وذلك في القرار الصادر عنها في ١٠ أيلول ١٩٢٩، ومما ورد فيه[١١]:

«... يرتبط التدويل بشرطين اثنين: يجب أن يكون مجرى الماء صالحاً للملاحة، ويجب أن يستخدم بصورة طبيعية كمنفذ إلى البحر لأكثر من دولة».

ـ مبدأ هارمون:

لكن عنصر الملاحة قد تجاوزه الزمن اليوم وتراجعت أهميته قياساً على الاستخدامات الاقتصادية الأخرى وجميع الاستعمالات التي يوفرها المجرى المائي، إضافة إلى ما طرأ من تطور في عالم وسائط النقل بحراً وبراً وجواً حيث أدى تنامي الحاجات الاقتصادية لدى الدول إلى خلق وضع جديد ترتب عليه بروز مفاهيم جديدة للأنهار الدولية تبعاً لتلك الحاجات.

وقد تجلى هذا الوضع بصورة خاصة في الولايات المتحدة

الأميركية أواخر القرن التاسع عشر مع التطور الاقتصادي الكبير الذي عرفته تلك البلاد، حيث تنامت الحاجة إلى الري لتحسين الزراعة المتوسعة باضطراد وإلى توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تلبية الاحتياجات البشرية مع النمو السكاني المتزايد.

فظهرت في الولايات المتحدة النظرية الشهيرة التي عُرفت باسم نظرية «هارمون» نسبة إلى واضعها المحامي العام الأميركي جودسون هارمون في العام (١٨٩٥)، أثناء النزاع الأميركي ـ المكسيكي على نهر «ريوغراند». وتنص هذه النظرية على أن الدولة التي يقع مصدر المياه داخل أراضيها هي التي تتحكم في تقسيم المياه.

لكن نظرية «هارمون» ما لبثت أن سقطت، بعد أن أُدينت من الاجتهاد الفقهي الأميريكي نفسه، خصوصاً عقب الخلافات التي نشبت حول بعض الأنهار بين ولايات داخل الاتحاد الأميريكي (بين ولايتي ويومينغ وكولورادو حول نهر ريو كولورادو، وبين ولايتي ويسكنسن وايلينوي حول قناة شيكاغو).

وتخلت الحكومة الأميركية نهائياً عن نظرية هارمون في جميع الخلافات حول الأنهار، سواء داخل الاتحاد أو مع المكسيك أو مع كندا.

وكذلك كان لمحكمة العدل الدولية الدائمة رؤية جديدة في الموضوع انسجاماً مع التطورات الحاصلة، فقد ورد في قرار صادر عنها في حزيران ١٩٣٧ حول قضية تحوير مياه نهر الموز[١٢]: «تعترف المحكمة استناداً إلى أحكام المعاهدة المعقودة بين بلجيكا وهولندا في ١٢ أيار ١٨٦٣، بحرية تعديل المجرى وزيادة كمية المياه في مجاري المياه، شرط ألا يؤدي ذلك إلى أي تغيير في

المجرى وفي كمية المياه المتدفقة فيه».

وبهذا، خطا القانون الدولي، بعض الخطوات إلى الأمام في إطار قوننة الأنهار الدولية، وبالتالي حظر أي استعمال حصري للنهر الدولي من قبل أحدى الدول المشاطئة للنهر بحجة السيادة الاقليمية، ولا سيما منع أي عمل تقوم به دولة المنبع من جانب واحد يؤدي إلى حرمان دول المعبر والمصب من المياه عبر التحويلات والاستخدامات التي تقوم بها دولة المنبع من طرف واحد.

اتفاقية برشلونة:

تعتبر هذه الاتفاقية، المعقودة عام ١٩٢١، خطوة مهمة على طريق التدويل، لأنها نصت على اعتبار الأنهار التي يصلح مجرى مياهها للملاحة وتفصل بين دول عدة أو تعبر أراضيها، أنهاراً دولية، من دون أن تسقط حقوق السيادة والسلطة، فاعترفت بها وحافظت عليها بالنسبة للدول المشاطئة.

وقد استبدلت الاتفاقية تسمية «الأنهار الدولية» بتسمية «مجاري المياه ذات الفائدة الدولية»، موسعة بذلك إطار النهر الدولي، لجعله يشمل أية مياه، أكانت جارية أو غير جارية.

لكن هذه الاتفاقية لم تحظ بتطبيق واسع، حيث أن الاستخدامات الأخرى للأنهار الدولية كانت قد بدأت تتقدم في الأهمية والأولوية على الشأن الملاحي.

وهذا ما برز في الاتفاقيات التي عقدت بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك في العام ١٩٤٤، حيث أكد الجانبان أن المعاهدات السابقة لم تعد تستجيب للحاجات الجديدة، فنظمتا أولويات الاستخدام للأنهار موضع الخلاف بينهما وجاء ترتيب

الملاحة خامساً، وقبل ذلك، الاتفاق الاسباني البرتغالي في العام ١٩٢٧، والمتعلق بالترتيبات الكهرمائية على نهر دورو[١٣].

مبادىء هلسنكي:

وقد تبنتها رابطة القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٦٦ وأطلق عليها اسم «مبادىء هلسنكي حول استخدامات مياه الأنهار الدولية».

وذهبت هذه المبادىء إلى اعتبار أن كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي إلى حوض صرف واحد تجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة.

وأهم المبادىء التي أقرتها الرابطة في هلسنكي[١٤]:

١ ـ تطبيق المبادىء العامة للقانون الدولي ـ الميثاق الأممي والقرارات والإعلانات على استخدام المياه في أي حوض صرف دولي، مع الأخذ في الحسبان الاستثناءات الواردة في المعاهدات والاتفاقات والأعراف الملزمة.

٢ ـ إن حوض الصرف الدولي هو منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر، يحددها نطاق تدفق المياه في نظام مائي ما.

٣ ـ إن دولة الحوض هي الدولة التي تحتوي أراضيها على جزء من حوض صرف دولي.

٤ ـ لكل دولة من دول الحوض الحق في الحصول داخل حدودها الأقليمية، على نصيب معقول وعادل من الاستخدامات المفيدة لمياه حوض صرف دولي.

ويتم تحديد الحصة المائية وفق ضوابط معينة[١٥] هي:

أ ـ جغرافية الحوض ومساحته.

ب ـ الاستخدام السابق للمياه في الحوض.

ج ـ الحاجات الاقتصادية لكل دولة.

د ـ عدد السكان الذين يعتمدون مياه الحوض.

هـ ـ وجود موارد مائية بديلة.

و ـ الهدر الذي ليس له مبرر.

ز ـ إمكانيات التعويض.

ح ـ تأمين احتياجات دول الحوض دون المساس بحقوق الدول الأخرى.

ط ـ مقارنة تكاليف المشاريع البديلة التي تعنى بالحاجات الاقتصادية لكل دولة.

٥ ـ لا يمكن حرمان إحدى دول حوض النهر من استخدامها الحالي المعقول لمياه مجرى مائي دولي من أجل توفير حاجات مستقبلية لدولة أخرى من دول الحوض.

دور الأمم المتحدة:

لم تبدِ الأمم المتحدة عند تأسيسها اهتماماً مباشراً بقضية مجاري المياه الدولية، كما فعلت سابقتها عصبة الأمم المتحدة التي دعت إلى مؤتمر برشلونة عام ١٩٢١، لكن هناك العشرات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول سيادة الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية، اعتباراً من العام ١٩٥٢ مع ما عُرف بقرار التأميم، لأنه أكد على حق الدول المطلق في تأميم ثرواتها ومواردها الطبيعية، والقرار رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٢ الذي صدر تحت عنوان «السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية» والذي تعلن فيه الجمعية العامة ما يأتي[١٦]:

١ ـ يراعى وجوب استعمال حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقاً لمصلحة إنمائها القومي ورفاه شعب الدولة المعنية.

٢ ـ يعد خرق حقوق الشعوب والأمم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية منافياً لروح ميثاق الأمم المتحدة ومعرقلاً لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم.

وفي العام ١٩٧٤ صدرت شرعة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، عن الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، وورد في الفقرة الأولى من مادتها الثانية:

«تمتلك كل دولة وتمارس بحرية سيادة تامة ودائمة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، بما فيها الملكية وحق الاستعمال والتمتع»[١٧].

وعقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول المياه عام ١٩٧٧، بحضور ١٦ دولة.

ومن القرارات التي تم تبنيها في هذا المؤتمر، قرار خاص باستعمال مجاري المياه في الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧، **والقرار الذي يفرض على الدول المشاطئة لمجرى مائي حدودي والتي ترغب في القيام بأعمال فيه، أن تتفق مع الدول المشاطئة الأخرى عندما يمكن أن يكون لهذه الأعمال تأثير في الدول المجاورة**[١٨].

وفي العام ١٩٨٠، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار حمل الرقم ١٦٣/٣٥، أوصى لجنة القانون الدولي بالشروع في إعداد مسودة قانون ينظم أشكال الاستغلال غير الملاحي لموارد مجاري المياه الدولية، فوضعت اللجنة بالفعل، مشروعاً من ١٧

بنداً، استرشد أحكام القواعد التي تبنّتها رابطة القانون الدولي في هلسنكي.

لكن هذه المبادىء والأحكام لم تتحول بعد إلى نصوص قانونية ملزمة أو اتفاقيات دولية ملزمة للجميع، وإن بات هناك إجماع شبه عالمي على العديد من المفاهيم، كالإجماع بين معظم الفقهاء الدوليين على تعريف المجرى المائي الدولي بأنه يشمل جميع الاستعمالات التي يوفرها هذا المجرى.

وقد استفادت لجنة القانون الدولي من مجمل هذه التطورات فتبنت في أيلول من العام ١٩٩١ مشاريع عدد من المواد في قانون المسارات المائية الدولية واستعمالاتها غير الملاحية[١٩].

فعرفت «المسار المائي الدولي» بأنه مسار الماء الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة، ولم تر فارقاً بين وصف المسار بالمسار الدولي أو العابر للحدود.

وأقرت اللجنة أن لكل دولة الحق باستخدام مياه الأنهار الدولية التي تجري في أراضيها ضمن القيود التي يفرضها القانون الدولي، **فلا يحق لأي دولة أن تقيم منشآت هندسية أو تستمد مياه المجرى المائي والحوض المائي، بحيث تحدث تأثيراً ضاراً على استعمال المياه نفسها في دول الحوض، بناءً على اتفاق سابق أو تعويض عادل.**

كذلك لا يحق لأي دولة إقامة منشآت على النهر أو استخدام مياهه دون إبلاغ مسبق لدول الحوض.

كذلك فإن معظم الفقه الدولي بات يعتبر أن بإمكان الدولة أن تستعمل بحرية المياه التي تجري فوق إقليمها، **شرط أن لا يتسبب**

هذا الاستعمال بالضرر لإقليم دولة نهرية أخرى أو لمصالحها، فللدول النهرية إذن، حقوق والتزامات متبادلة في استعمال مجاري المياه الدولية.

وتقر هذه النظرية بحقوق السيادة لكل دولة على الجزء من المجرى المائي الذي يقع داخل حدودها، ولكنها لا تجيز لها اتخاذ تدابير مضرة بالدول الأخرى وبالتالي لا يحق للدولة، قانوناً، عرقلة المجرى المائي الدولي أو تحوير مجراه إذا كان ينتج عن ذلك ضرر بالدول الأخرى، كما يحظر عليها استعمال المياه الجارية بطريقة خطرة بالنسبة إلى دول مجرى الماء، أو بطريقة تمنعها من استعمالها وفقاً لحاجاتها الخاصة، عندما تكون هذه المياه موجودة فيها[٢٠].

٢ ـ حالة دجلة والفرات:

حوض دجلة والفرات هو أحد الأحواض الدولية الثلاثة في منطقة «الشرق الأوسط»، (والتي تضم أيضاً حوض النيل وحوض الأردن). وتكتسب هذه الأحواض صفتها الدولية من كونها تعبر دولاً عدة ما بين المنبع والمصب، وقضية هذه الأنهار، مطروحة بحدة متصاعدة، ولا سيما حوض دجلة والفرات وما تثيره من منازعات بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى، حيث يتداخل الشأن الاقتصادي مع الشأن السياسي، فضلاً عن الدور الدولي والاقليمي في تعميق هذه المنازعات لأسباب وغايات عديدة، تتعلق بمصالح الدول الكبرى والاقليمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، وتكريس حضورها في المنطقة.

وقضية المياه في «الشرق الأوسط» تطرح أبعاداً مختلفة، ولها سمات خاصة، حيث أن المعاهدات الثنائية المعمول بها لا تتطرق

كثيراً إلى الاستخدامات الأخرى لمجاري المياه غير الملاحية خلافاً لأوروبا وأميركا ومناطق أخرى من العالم، على اعتبار أن الأحواض الثلاثة الرئيسية التي أشرنا إليها، غير صالحة للملاحة إلاّ في أجزاء بسيطة منها، وبالتالي ليس هناك في الشرق الأوسط سوى اتفاق واحد يتمحور حول الملاحة، ويتعلق الأمر هنا بالاتفاق بين العراق وإيران والخاص بالقواعد الخاصة بالملاحة في شط العرب، والموقع في بغداد في ٢٦ كانون الأول من العام ١٩٧٥. (شط العرب المفتوح على طول ضفتيه أمام سفن البحار الكبيرة، مكون من اتصال نهري دجلة والفرات، وتساعد تلعته على طول ١٠٥ كيلومترات قبل أن يصب في الخليج العربي، في تعيين الحدود بين هاتين الدولتين[٢١].

ويقر هذا الاتفاق بحرية الملاحة للسفن التجارية من كل الأحجام، كما أن السفن الحربية التابعة للدول الأخرى يمكنها، في ظل شروط معينة وبدعوة من الدول المتشاطئة، أن تقوم بزيارات لمرافىء هاتين الدولتين.

وتنص الوثيقة أيضاً على مكتب تنسيق مشترك لأبقاء ممر المجرى المائي صالحاً للملاحة والقيام بالأعمال الضرورية للحفاظ على أمن الملاحة.

إذاً مسألة الأنهار هنا، لم تحظ بأي نظام سابق، على غرار الأنهار الأخرى الملاحية في العالم، يحكم كيفية التصرف بمياهها بين الدول المتشاطئة، فنرى دولاً تسعى لاحتكار الحق في المياه دون الأخذ في الحسبان حقوق الدول الأخرى، كما تفعل تركيا التي تريد حرمان سورية والعراق من مياه دجلة والفرات، من دون أن تعير أي اهتمام للأعراف والتجارب والبحار السابقة وعلاقات الجوار.

لكن هناك بعض الأحكام التي ظهرت في فترات متباعدة وتلت تطورات اقليمية ودولية، خصت دجلة والفرات بمواد تهدف الى تنظيم استعمالات المياه فيه ومنها:

أ - المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ تموز (١٩٢٣) والتي تنص على:

«عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي (فتح قنوات، الفياضانات، الري) على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في إقليم دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم».

هذه المادة تخص، كما هو واضح، كلاً من تركيا والاراضي التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وتعيين حدود جديدة كان من شأنه أن النهر الذي كان يمر في اراضي دولة واحدة أصبح يمر في أراضي عدة دول، لذلك كان على هذه الدول أن تعقد اتفاقاً في ما بينها لتنظيم استعمالات مياه نهر الفرات كما جاء في المادة (١٠٩) من معاهدة لوزان، وهي ملزمة للدول الثلاث: تركيا وسورية والعراق.

وتشبه هذه المادة، المادة (٣٠٩) من معاهدة سان جرمان المعقودة مع النمسا عام ١٩١٩ والتي ألزمت النمسا والدول المنسلخة عنها بوجوب الاتفاق في ما بينها لتنظيم استعمالات الأنهار المشتركة.

ب - المادة الثالثة من المعاهدة المعقودة بين فرنسا وبريطانيا

بصفتهما الدولتين المنتدبتين على العراق وسورية في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٣ والتي تتعلق بمياه نهر الفرات وتنص على:

«تعقد بريطانيا وفرنسا اتفاقية لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي لمياه نهر الفرات ونهر دجلة، والذي من شأنه أن ينقص بدرجة واضحة وكبيرة مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة التي تحت الانتداب البريطاني».

وهذه المادة خاصة بسورية والعراق في ما يتعلق بنهري دجلة والفرات، وهي صريحة لجهة إلزام الدول المنتدبة (فرنسا وبريطانيا) بعقد اتفاقية بينهما لتأليف لجنة مشتركة تنظر في المشاريع التي تقوم بها سلطات الانتداب الفرنسي في الاراضي المنتدبة، وهي سورية، حيث من شأن هذه المشاريع إنقاص كميات المياه بدرجة واضحة وكبيرة لمياه نهري الفرات ودجلة عند نقطة دخولهما إلى العراق الذي كان تحت الانتداب البريطاني.

كما أن هذه المادة تلزم العراق وسورية بأحكامها لأنهما الدولتان الوريثتان لسلطات الانتداب وبالتالي فإن المادتين المذكورتين تلزمان الدول الثلاث، وبالتالي على هذه الدول الأخذ بهما وتطبيقهما.

١ ـ الموقف التركي:

لقد طبقت تركيا دوماً مبدأ هارمون في تعاطيها مع مياه دجلة والفرات (علماً أن هذا المبدأ سقط في عقر داره)، وهي ـ أي تركيا ـ ترفض، عبر المماطلة والتسويف، التوصل إلى اتفاقية ثلاثية مع سورية والعراق تحكم اقتسام مياه النهرين استناداً إلى القانون الدولي والأعراف الدولية، بما يضمن قسمة عادلة للمياه بين الدول الثلاث.

● وتدعي تركيا أن الدولة النهرية الأقرب للمصب، ليس لها الحق في المطالبة باستمرار تدفق مياه النهر إلى أراضيها (وتقصد بذلك سورية والعراق). كما تقول أنقرة أنه ليس من حق هاتين الدولتين مطالبتها بتوفير مياه نهري دجلة والفرات.

هذا المنطق عبّر عنه رئيس الحكومة التركية آنذاك سليمان ديميريل في افتتاح سد «أتاتورك» في العام ١٩٩٢ بحضور وفود عربية وأجنبية، حيث فاجأ الرأي العام العربي بتصريح قال فيه: «إن دجلة والفرات هما نهران تركيان، ومن حق أنقرة المطلق التصرف والتحكم بهذه المياه وحتى آخر نقطة حدودية مع جارتيها سورية والعراق».

وكان ديميريل، لدى توليه منصب رئاسة الحكومة، قد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ اعتبر أنه «لا يحق لسورية والعراق المطالبة بمياه نهري دجلة والفرات كما لا تطالب هي - أي تركيا - بنفطهما».

ديميريل، الذي اشتهر شعبياً في تركيا بأنه «ملك السدود» قال أيضاً: «إن موضوع التحكم بهذه المياه جزء لا يتجزأ من حق السيادة الوطنية التركية على كامل التراب التركي الذي تنبع منه الأنهار»[٢٢].

وبالاستناد إلى تلك التصريحات والمواقف، واضح أن أنقرة تمنع الوصول إلى اتفاق مع دمشق وبغداد حول مياه الفرات عبر اللجوء إلى حجج قانونية واجتهادات استنسابية تتناقض مع التطورات التي طرأت على مفهوم الأنهار الدولية:

● فقد عملت تركيا على إثارة «حقها» بالتصرف بمياه دجلة والفرات أسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية، ذلك أن النفط مصدر طبيعي لدول الخليج، ولكون مياه

النهرين مصدراً طبيعياً لتركيا (حسب رأي أنقرة)، فبدأت تركيا تبتلع مياه دجلة والفرات عبر مشاريعها الضخمة مشددة على اعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً، وأنهما نهران عابران للحدود وليسا نهرين دوليين، أي أن أنقرة أعطت لنفسها حق التصرف بمياههما ضمن حدودها السياسية كما تشاء، **علماً أن تركيا أقرت بأحد مبادىء القانون الدولي الهامة وهو عدم الإضرار بالغير.**

● وترفض تركيا مبدأ قسمة المياه، طارحةً مبدأ استخدام المياه وفقاً لدراسات ميدانية لمشاريع الري في البلدان الثلاثة (تركيا، سورية، والعراق)، وتقول بضرورة أن تعتمد هذه الدراسات عل جدوى اقتصادية وفنية تنتهي إلى إعطاء أفضليات لاستثمار مشاريع الري في البلدان الثلاثة، وفقاً لمبدأ الاستعمال الأمثل الكفوء للمياه.

فأنقرة تقول إن الأراضي التركية أكثر خصوبة من الأراضي السورية والعراقية، وهي ذات مردود اقتصادي أعلى بكثير من مردود هذين البلدين، ما يعني استثناء الأراضي السورية والعراقية من المشاريع الزراعية التركية بحجة عدم خصوبتها، وبالتالي الاعتماد على المزروعات التركية.

● وتدعي تركيا أن موقفها المطالب بالاستخدام الأمثل للمياه ينسجم مع ما أقرته لجنة القانون الدولي في المادة السادسة من مشروعها الذي يتحدث عن «الاستخدام الأمثل» لكن التعليق الرسمي للجنة شرح هذا المصطلح كما يأتي[٢٣]:

«الاستخدام الأمثل لا يعني الاستخدام الأقصى أو الاستخدام الأكثر فعالية من الوجهة التكنولوجية أو الاستخدام الأكثر قيمة من الوجهة النقدية، كما لا يدل على أن الدولة القادرة على استخدام المجرى المائي على الوجه الأكثر فعالية، سواء من الناحية الاقتصادية أو في

ما يتعلق بتجنب الهدر، أو بمعنى آخر، أن يكون لها ادعاء أقوى في استخدام المجرى المائي، بل يدل على الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيفاء بجميع حاجاتها، وفي الوقت ذاته تخفيف الضرر أو الاحتياجات غير الملباة لكل منها إلى أدنى حد».

أحد الخبراء يعلق على الموقف التركي فيسأل: «من الوجهة القانونية، كيف يمكن تطبيق مبدأ القانون الدولي بعدم الإضرار بالغير دون تحديد حصة لكل من الدول الثلاث بما يتناسب مع مشاريعها المائية أو ما يتناسب مع التدفق المائي السنوي لدجلة والفرات؟ كذلك فإن تركيا تطرح الاستخدام العقلاني للمياه، وهو لا يتوافق مع مبادىء العلوم المائية، فمواصفات التربة وحاجتها إلى الري تتغير عبر السنوات وبحسب طبيعة الاستثمار والظروف المناخية، فكيف يمكن الاعتماد على أرقام دقيقة؟ لذلك لا بد من عقد اتفاقات بين الدول الثلاث لاقتسام المياه، وقد طرحت تركيا فكرة استخدام التكنولوجيا المتطورة كأحد شروط قسمة مياه النهرين، وهو شرط لا يجوز الركون إليه، فاستخدام التكنولوجيا المائية يتأثر بكثير من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية لدول الحوض الثلاث»[٢٤].

وخلاصة القول، إن تركيا تتعامل من منطلق أن مياه الفرات تقع حصراً ضمن السيادة التركية إلى حين وصولها إلى الحدود السورية، وبالتالي فإن أنقرة تعتبر أن النهر الدولي هو الذي يرسم حدوداً بين دولتين متجاورتين، وبذلك يكون الفرات وفق الرأي التركي، نهراً دولياً فقط عند ما ينضم إلى نهر دجلة عند شط العرب، وتهدف تركيا من وراء هذا «الاجتهاد» في شأن النهر العابر للحدود والنهر الدولي، إلى نقل قضية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة إلى

وجهة نظر دولة المنبع في منح حصة من المياه إلى دولة مجاورة، يعود تقديرها إلى تركيا وحدها، وفي ضوء ما تراه من مصلحة لها من دون أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى[٢٥].

مذكرة تركية[٢٦]

وللوقوف أكثر على حيثيات الموقف التركي نورد بعض ما جاء في مذكرة قدمتها الحكومة التركية في أواخر العام ١٩٩٥ (كرد على مذكرة احتجاج سورية على المشاريع التركية على نهر الفرات)، تذرعت فيها بعدم وجود ممارسة دولية واحدة أو قانون دولي واحد نهائي حول استخدام المياه العابرة للحدود غير المخصصة للملاحة، وكررت (حسبما جاء في المذكرة) فهمها لقسمة المياه، معتبرة أن هذه القسمة لا تعني قسمة المياه بين البلدان المعنية، بل قسمة استخداماتها مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل والظروف كافة ذات الصلة، مكررة مطالبتها بتقاسم مياه نهر العاصي وضرورة شموله بأية اتفاقات مائية بين الجانبين.

وقالت المذكرة التركية «إن سورية لم تجرِ مشاورات مع أنقرة عندما عمدت لاتخاذ إجراءات من جانب واحد على نهر العاصي، ومن ضمنها توقيع اتفاقية مع لبنان حول النهر، وإن نتيجة هذه الاتفاقية خفض مقدار المياه التي تتلقاها تركيا من النهر إلى أقل من ١٠٪ من مجمل نسبة جريان النهر».

الماء والنفط في الموقف التركي

إن المقولة التركية التي عبر عنها سليمان ديميريل، عندما كان رئيساً للحكومة التركية، لدى افتتاحه سد أتاتورك في العام ١٩٩٢،

وهي «أن المياه التركية تشبه النفط العربي ومن حق كل من الطرفين أن يتصرف في ثروته المائية أو النفطية بالشكل الذي يراه»، لهي مقولة خطيرة لما تتضمنه من مغالطات قانونية، تتمحور حول نقطتين أساسيتين، الأولى: هي الزعم بأن المياه والنفط في مستوى واحد من حيث النظام القانوني. والثانية: هي أن الدولة حرة في أن تتمتع كما تشاء بثرواتها الطبيعية من الماء والنفط (والمقصود بالماء هنا مياه الأنهار الدولية وليس الأنهار الداخلية أو المياه الجوفية والمسطحات المائية داخل الدولة).

● ويرى أحد القانونيين العرب[٢٧]: أنه من حيث الشكل قد يبدو الموقف التركي مقبولاً باعتبار أن المياه والنفط ثروات طبيعية، للدولة الحق في السيادة الدائمة عليهما ويترتب على هذه السيادة أن يكون للدولة حق التصرف والاستغلال والاستعمال وممارسة كافة عناصر الملكية والسلطة على الثروات الطبيعية، لكن هذا الموقف يتجاهل فوارق جوهرية عديدة بين المياه والبترول، وهو لا يقوم على سند قانوني، ويؤذن بإشاعة الفوضى في العلاقات الدولية، ويعد سابقة خطيرة في العلاقات بين دول المنبع ودول المصب في الأنهار الدولية.

ـ فمياه الأنهار الدولية وإن كانت تنبع من دولة أو أكثر من دول المنبع، إلا أنها تمر في نهر يجتاز أكثر من دولة ويجري في أقاليمها بصورة تلقائية ودون تدخل البشر، ما يكسبه الصفة الدولية، وفي حالة تركيا فإن نهري دجلة والفرات، هما نهران دوليان وفقاً لمبادىء القانون الدولي على اعتبار أنهما ينبعان من تركيا ويسيران في إقليمها مسافة معينة ثم يجتازان سورية فالعراق.

فالقواعد العامة للأنهار الدولية التي تكونت عبر الممارسات

المختلفة للدول النهرية في مختلف أرجاء العالم، أكدت على أن هذين النهرين دوليان، وأن الأجزاء التي تمر منهما في تركيا هي جزء من إقليم هذه الدولة (مع التمييز بين تبعية الجزء الاقليمي من النهر لتركيا وبين مياه النهر التي تحكمها قواعد القانون الدولي).

فالعالم أسقط منذ وقت طويل مبدأ هارمون (كما أشرنا في مكان سابق من بحثنا)، هذا المبدأ الذي كان يؤكد على السيادة الاقليمية المطلقة للدول النهرية على الجزء الذي يقع من النهر في أراضيها، وأصبح الفقه والممارسة الدولية يؤكدان على نظرية الوحدة الإقليمية للنهر والسيادة المحدودة للدول النهرية، ويتفرع من نظرية السيادة المحدودة التزام الدول النهرية، سواء كانت من دول المنبع أو المصب، بأن تتصرف على نحو لا يضر بحصص دول النهر الأخرى، وأن يكون استخدامها لمياه النهر عادلاً ومنصفاً، ولا يجوز لها أن تحبس مياه النهر عن الدول الأخرى مهما كانت نواياها وظروفها (كما فعلت تركيا لدى حبس مياه الفرات ومنعها عن سورية والعراق إبان ملء سد أتاتورك).

- ويرى القانوني العربي (في الدراسة ذاتها)، أنه «إذا كانت المياه على إطلاقها ثروة طبيعية، فالمقصود هو المياه الجوفية التي تعد ملكاً للدولة، ويستوي في ذلك أن يكون ما في باطن التربة ماء أو بترولاً أو معادن أخرى، ولذلك يجب أن تنتبه تركيا إلى أن الفرق عظيم بين مياه الأنهار الدولية التي ليست ثروة طبيعية ينطبق عليها مبدأ السيادة الدائمة، وبين المياه الوطنية السطحية أو الجوفية التي تعتبر حقاً ثروة قومية لا جدال فيها».

فالدولة البترولية لها أن تمارس حقوق السيادة الدائمة على ثرواتها

البترولية، ولكن الدولة النهرية لا تملك إلا أن تستخدم المياه وفق قواعد معينة من النهر الذي ينبع أو يصب في أراضيها.

وتركيا من حقها الطبيعي أن تبحث عن الاستغلال الأمثل لمصادر ثرواتها الطبيعية، وأن تبيع المياه المستخرجة من أنهارها الداخلية، ولكن لا يحق لها أن تستأثر بمياه نهر دولي وإلحاق الضرر بدولتين تشاركانها في مياه هذا النهر.

ولا يحق لتركيا أيضاً أن تبادل الماء بالبترول مع سورية والعراق، فالماء في النهر الدولي، حق دولي، أما البترول فحق خالص للدولة المنتجة له. فالبترول من المعادن التي تستخرج من باطن الأرض بعمل الإنسان وبتكاليف معينة في إقليم دولة معينة لها السيادة على كل ما في باطن الإقليم من ثروات طبيعية، ولها الحق بالتالي في أن تبيع هذا البترول وفق قوى السوق، وهذا أمر يختلف في كل عناصره عن النهر الدولي الذي رسم مجراه وينساب انسياباً تلقائياً ما لم يتدخل الإنسان بتهذيبه أو تحويل مجراه.

٢ ـ الموقف السوري:

ينسجم الموقف السوري (ومعه الموقف العراقي) مع القانون الدولي الخاص بالمياه المشتركة، وتؤكد دمشق على اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين تنطبق عليهما مبادىء القانون الدولي من حيث شروط التقاسم لنسب استغلال المياه المعترف بها دولياً، وبالتالي فهي ترفض الادعاء التركي بأن دجلة والفرات نهران تركيان عابران للحدود.

ولقد استند الموقف السوري في المطالبة بمياه النهرين إلى جملة وثائق وحجج وبراهين، أبرزها تفنيد مؤسسة القانون الدولي في دورة

سالزبورغ (في العام ١٩٩١) للقواعد الدولية التي تحكم الأنهار الدولية، إضافة إلى وثيقة مؤتمر هلسنكي المنبثقة عن مؤتمر جميعة القانون الدولي عام ١٩٦٦، ومعاهدة لوزان في العام ١٩٢٣.

واعتمد الموقف السوري على بعض الأسس القانونية بحقوق دول الحوض المنخفض التي تقول بضرورة توزيع مياه النهر بناء على تقديرات حاجات المنشآت المائية القائمة، أو التي هي قيد التنفيذ، أو المخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة بواسطة لجان فنية مشتركة. فإذا حدث نقص في المياه، فعلى كل من البلدان الثلاثة أن يتحمل نصيبه من هذا النقص.

ومن هذا المنطلق، تطالب سورية بتحديد حصة كلٍ من البلدان الثلاثة (سورية والعراق وتركيا) من مياه نهري دجلة والفرات مشددة على أن لكل دولة الحق في استثمار حصتها من المياه بما يتفق مع مصالحها الوطنية[٢٧].

ـ في العام ١٩٩٥ وفي أعقاب إعلان تركيا إنشاء سد «بيردجيك» على نهر الفرات وزيادة كمية المياه الملوثة التي يتم تصريفها إلى الأراضي العراقية والسورية، نشطت الدبلوماسية السورية لمواجهة سعي أنقرة لاستغلال مياه النهر انفرادياً، ولتفنيد وجهة النظر التركية المتعلقة بمفهوم الأنهار الدولية، فاتهمت دمشق أنقرة بممارسة نوع من أنواع الابتزاز والضغوط للتأثير في الموقف السوري على «عملية السلام»، كما نفت بشدة الاتهامات التركية لسورية بأنها تساند عسكرياً حزب العمال الكردستاني. وبموازاة هذا الرد، كثفت سورية مساعيها واتصالاتها العربية ولا سيما باتجاه جامعة الدول العربية وبغداد. فعقد اجتماع للجنة الخبراء الفنيين السوريين والعراقيين في

حزيران (يونيو) من العام ١٩٩٥، تم في خلاله التوصل إلى توافق حول حصة كل من سورية والعراق، وتوجهت اللجنة بالدعوة تكراراً إلى أنقرة لعقد اجتماع ثلاثي للتفاهم حول اقتسام المياه، ولكن دون جدوى.

ورفعت الخارجية السورية مذكرة إلى حكومة أنقرة، ناقشت فيها التفسير التركي المغاير للقانون الدولي (في شأن اعتبار دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود، بحيث تستأثر دولة المنبع به وفق تقديرها الخاص لما تهب الدول المجاورة دون الاحتكام للقانون الدولي الذي يجعل قضية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة)، وأشارت المذكرة إلى أن هذا الاجتهاد والتفسير التركي ينزع صفة النهر الدولي عن أنهار النيل والسند والنيجر والسنغال والراين والدانوب والمكسيك وكولومبيا، وكلها أنهار معترف بمساراتها الدولية المتعددة، ووضعها مشابه لوضع نهري دجلة والفرات[٢٨].

ولقد استندت دمشق في عرضها لموقفها، إلى أن الحكومة التركية سبق وأن اعترفت بأن نهر الفرات نهر دولي يخضع للقواعد القانونية بتوقيعها معاهدة الصلح في لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) التي أقرت الحدود بين سورية وتركيا والعراق، كما اعترفت بذلك في البروتوكول المرحلي الموقع عام ١٩٨٧، وفي البيان المشترك الصادر عن رئيسي حكومتي البلدين في ١٠/١/١٩٩٣ والمسجل أصولاً كمعاهدة دولية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ الأول من حزيران (يونيو) ١٩٩٣، والذي تعهد فيه الجانبان بالتوصل الى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات قبل نهاية العام ١٩٩٣[٢٩]، غير أن هذا التعهد لم ينفذ من قبل تركيا حتى الآن.

وثيقة سورية رسمية[٣٠]:

وسنعرض الموقف السوري استناداً لما جاء في المذكرة المقدمة من وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية والمنظمات العربية والدولية في العام ١٩٩٦، (رداً على مذكرة تركية أشرنا إليها في الحديث عن الموقف التركي)، وفي هذه المذكرة ـ الوثيقة، دراسة علمية ـ قانونية تفند الموقف التركي من مختلف أوجهه إذ تعتبر:

١ ـ أن ادعاء تركيا بأن الفرات هو نهر عابر للحدود لا يعني بأية حال من الأحوال أنه غير خاضع للقواعد القانونية الخاصة بالأنهار الدولية، ولا يترتب عليه أية نتيجة بنظر القانون الدولي، فقد أجمع العرف الدولي على ذلك، إذ كرست لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام ١٩٩٣ ما يلي: «في ما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً، فذلك مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح، والمصطلح المقدم في المادة (١) من مشروع اللجنة، أي مصطلح المجرى المائي الدولي، ولا يترتب على استعمال هذا التعبير أو ذاك أية آثار قانونية، ولم تميز المحكمة الدائمة للعدل الدولي بين هذين النوعين من الأنهار في ذكرها لمبادىء قانون الأنهار الدولية بشكل عام، إذ ذكرت الحالات الناشئة عن عبور مجرى مائي واحد لأقاليم أكثر من دولة، أو فصله بين أقاليم أكثر من دولة واحدة».

وتشير المذكرة السورية إلى أن الموقف التركي في المنظمات الدولية كان منسجماً مع وجود قواعد دولية تنطبق على الأنهار التعاقبية، إذ أيد مندوب تركيا في اللجنة السادسة «القانونية» للأمم

المتحدة تعريف مقرر لجنة القانون الدولي للمجرى المائي بكونه المجرى الذي تقع أجزاؤه أو عناصره المعنية في دولتين أو أكثر.

٢ ـ إذا كانت تركيا، تعتبر أن النهر الدولي الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية هو النهر المتاخم، أي الذي يفصل بين دولتين وليس النهر التعاقبي، أي الذي يجتاز أكثر من دولة، فإن هذا التفسير غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، لأننا إذا نفينا الصفة الدولية عن الأنهار التعاقبية فلن تكون عند ذلك أنهار النيل والسند والنيجر والسنغال والراين والدانوب والمكسيك وكولومبيا وغيرها أنهاراً دولية حسب المفهوم التركي.

٣ ـ إن تركيا نفسها اعترفت في أكثر من معاهدة، بأن النهر التعاقبي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، إذ جاء في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا وتركيا في ٢٣ تشرين الأول من العام ١٩٦٨، والتي أصبحت نافذة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧١، أنه بعد تبادل المعلومات عن الإنشاءات على الأنهار التي تعبر البلدين والتي لها أهمية خاصة لأجل النمو الاقتصادي وأغراض الري في البلدين، وبعد استلهام مبادىء القانون الدولي ومبادىء حسن الجوار، اتفق الطرفان على ما يلي:

ـ تتعاون تركيا وبلغاريا على تحديد الانشاءات والأعمال التي يمكن إقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين ولمصلحتهما.

ـ يتعهد الطرفان بعدم التسبب بأضرار مهمة نتيجة إقامة وتشغيل الانشاءات على الأنهار التي تجتاز البلدين.

٤ ـ في خصوص نهر الفرات بالذات، اعترفت تركيا بأن الفرات نهر دولي يخضع للقواعد القانونية الدولية، وذلك بتوقيعها على

معاهدة الصلح في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣، إذ جاء في المادة (١٠٩) منها:

«إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة (بين تركيا وسورية والعراق) أن نظام المياه (قنوات المياه ـ الري ـ الصرف والمسائل المشابهة) في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما ينتفع إقليم إحدى الدول ـ بمقتضى عرف قائم قبل الحرب ـ بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في أراضي دولة أخرى فإنه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منها، وعند عدم الاتفاق يلجأ إلى طريق التحكيم».

٥ ـ إن البروتوكول الموقع العام ١٩٨٧ بين تركيا وسورية، والذي أعطى لسورية ما يزيد عن ٥٠٠م٣/ الثانية، ألزم تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات، إذ أن كمية المياه المذكورة حددت بانتظار التوزيع النهائي، الأمر الذي يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر.

وقد ورد ذكر توزيع مياه الفرات مرتين على الأقل في هذا البروتوكول.

٦ ـ ورد في البيان المشترك الصادر في ٢٠/ ١/ ١٩٩٣ والموقع من قبل رئيسي الحكومتين السورية والتركية ما يلي:

«. . . اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية العام ١٩٩٣ إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات».

٧ ـ كما أن تركيا، وفقاً لما جاء في اتفاقها مع العراق والموقع بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٤٦ والذي أصبح نافذاً بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٤٨، تقر

بأهمية الانشاءات في تركيا بالنسبة إلى العراق، وأن تركيا تقوم بإنشاء السدود بعد الاتفاق مع الخبراء العراقيين، وإن كل سد يقام في تركيا سيكون موضع اتفاق مع العراق من حيث موقعه وتكاليفه وصيانته واستخدامه لأهداف الري وتوليد الطاقة.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه المعاهدات المشار إليها أعلاه وغيرها، والتي كانت تركيا طرفاً فيها ولا تزال، فهي لم تلغَ ولم تعدل، تلزم تركيا باحترامها.

٨ ـ وتبعاً لذلك، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية ترى أن عدم قيام الحكومة التركية بالتشاور والتنسيق معها في موضوع إقامة السدود على نهر الفرات وعدم إعطاء تفاصيل مشاريعها من أجل تلافي الأضرار التي تلحق بسورية من جراء هذه السدود، هو مخالفة واضحة لمبادىء القانون الدولي لجهة التوزيع العادل والمنصف لمياه نهر الفرات بوصفه مجرى دولياً، ولجهة عدم التسبب بأضرار جسيمة للدول المشاطئة لهذا النهر، وانتهاك لمبادىء حسن الجوار المتفق عليها في القانون الدولي.

وتقول المذكرة السورية: «إن قيام الحكومة التركية ببناء مجموعة من السدود على مجرى نهر الفرات والشروع بري أراضي جنوب شرق الأناضول من مياه الفرات، يلحق ضرراً جسيماً في حقوق سورية في هذه المياه...».

وتقول المذكرة السورية «إن حكومة الجمهورية العربية السورية وانطلاقاً من حرصها على تعزيز العلاقات الودية بين البلدين وتطويرها لما فيه مصلحة الشعبين السوري والتركي، واستلهاماً لمبادىء القانون الدولي ومبادىء حسن الجوار ولكون الانشاءات

والأعمال التركية الجارية على نهر الفرات تؤدي إلى حرمان سورية من حقوقها من مياه نهر الفرات وإلى زيادة التلوث في حوض هذا النهر، وبالتالي إلحاق الضرر بالبيئة في تلك المناطق وبحقوق الإنسان فيها نظراً للآثار السلبية السيئة على حياته وصحته وزراعته ومستقبله، تطالب الحكومة التركية بوقف هذه المنشآت والأعمال والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية من أجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات وعلى شروط استثماره عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ ٢٠/ ١/ ٩٣ بين رئيسي الحكومتين السورية والتركية. . .».

وفي وثيقة سابقة، قدمتها سورية إلى ندوة مركز البحوث والدراسات التابع لجامعة الدول العربية، قالت: «إن سورية، اعتماداً على العرف الدولي الثابت القائم على التوزيع العادل لمياه الأنهار الدولية ما بين الدول المتشاطئة، تطالب بأن تعين الحصص بميزان حاجات كل بلد للماء تقدر على يد لجان فنية مشتركة تضع جدولاً لحاجات كل من الدول المتشاطئة الثلاث. . . وإن كان جيب الفرات البالغ (٣٢) مليار م^3، لن يكفي لسد كل هذه الحاجات، فإن على كل بلد أن يضحي بقسم من حصته المثلى من أجل الوصول إلى معادلة تنصف الجميع وتقوم على التعاون وحسن الجوار ومبدأ التعاقد المشترك. .»[٣١].

٣ ـ الموقف العراقي:

كما الموقف السوري، دعا العراق مراراً إلى إجراء مفاوضات بين الدول الثلاث المعنية لتحديد حصة كل دولة في مياه دجلة والفرات، والتوصل إلى اتفاق أو معاهدة في هذا الخصوص، لكي يكون لكل

بلد، بعد ذلك، حق استعمال حصته المائية المحددة من مياه النهر بالطريقة المفيدة له، والتي لا تضر بمصالح الدولتين المشاركتين له في مياه النهر، وقد انطلق العراق في موقفه هذا، من رؤيته إلى دجلة والفرات باعتبارهما نهرين دوليين، ما يعني أن الدول الثلاث المعنية (سورية، العراق، وتركيا) لها حقوق ومصالح في الاستفادة من مياهه، ولكن شريطة أن لا تؤثر تلك الاستفادة على حقوق ومصالح الدولتين الأخريين.

وكان العراق قد وقع مع تركيا في العام ١٩٤٦ معاهدة تقضي بأن يزور وفد من الفنيين العراقيين تركيا لاختيار مكان فيها للانشاءات التي تقام على نهر الفرات، ويقدم الخبراء العراقيون دراسة عن السد المزمع إنشاؤه، كما تقضي المعاهدة أن كل سد في تركيا يكون موضع اتفاق مع العراق من حيث موقعه وتكاليفه وتشغيله وصيانته واستخدامه لأهداف الري وتوليد الطاقة، وأن على تركيا أن تخبر العراق عن مشاريعها في بناء السدود لتكييفها كي تخدم مصالح البلدين.

وبقراءة هذا الاتفاق يتضح أنه مبني على مبادىء القانون الدولي ومشروع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، ما يعني أن تركيا ولدى توقيعها على هذا الاتفاق تكون قد اعترفت بالصفة الدولية لنهر الفرات، ولا سيما لجهة مبدأ عدم الإضرار بالغير.

لكن تركيا ما لبثت أن خرقت هذا الاتفاق، ومن ثم نسفته ولم تعمل به إطلاقاً، بتنفيذها سد كيبان ومن ثم المشاريع الأخرى.

وفي الواقع، فإن الموقف العراقي في بداية انطلاقة الحوار الثلاثي حول المياه في العام ١٩٦١، كان يختلف في بعض جوانبه حتى مع الموقف السوري، إذ كان العراق يركز على الحقوق المكتسبة، أي

على المشاريع القائمة على أن يوزع الفائض عند توافره على المشاريع قيد التنفيذ أو المخطط لها[٣٢]، في حين ترى سورية أنه يجب توزيع المياه على مجمل المشاريع، وإذا كان هناك نقص فعلى البلدان الثلاثة أن يتحمل كل منها نصيباً.

ولم يتقارب الموقفان السوري والعراقي في موضوع تقاسم المياه إلا بعيد منتصف الثمانينات، إزاء الموقف التركي الذي يلح على الجدوى الاقتصادية للمشاريع، ويطالب بدراستها فنياً للتحقق أن ليس في بعضها هدر للمياه يمكن تجنبه.

وثيقة رسمية عراقية:

الموقف العراقي إزاء النزاع على المياه، جاء في مذكرة قدمتها الخارجية العراقية إلى الحكومة التركية بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٩٦، وذلك في أعقاب توقيع رئيسة الحكومة التركية حينها تانسوتشيلر على اتفاق مع مجموعة شركات أوروبية و٤٤ مصرفاً لتمويل إنشاء سد (بيردجيك) على نهر الفرات في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٥[٣٣] (وقد نشرت المذكرة أيضاً في الصحف العربية في حينه).

وتكرر بغداد في مذكرتها دعوتها أنقرة، لأن يتم التشاور بين الدول الثلاث المتشاطئة على نهري دجلة والفرات «لتدارس ما يتعلق بخطط إنشاء المشاريع التركية والاتفاق على ما يضمن عدم إلحاق الأضرار بكل من العراق وسورية جراء إنشاء تلك المشاريع، إلا أن ما يؤسف له أن الجانب التركي كان يرفض دوماً تلك الاقتراحات، ويؤكد من خلال استمراره بإنشاء المشاريع عدم اكتراثه بالأضرار التي تصيب حقوقهما، مخالفاً بذلك قواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية بين الدول المتشاطئة عليها، وخاصة ما

يتعلق منها بوجوب التشاور عند نية أحد الأطراف إقامة مشاريع جديدة على المجرى المائي المشترك..».

وتقول المذكرة العراقية في فقرتها الخامسة، «إن اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت عام ١٩٨٠، ومهمتها الأساسية تقديم تقرير فني إلى حكومات البلدان الثلاثة، يتضمن تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة (خلال مدة سنتين من تاريخ تشكيلها) لم تستطع لحد الآن أن تنجز تلك المهمة، وسبب ذلك يعود إلى موقف الجانب التركي الذي حاول حرفها عن مهمتها الأساسية، على أساس أن هدفها هو وضع ما أسماه «الاستخدام الأمثل للمياه»، وفي سياق الأساس المذكور يستوجب على اللجنة الدخول في العديد من المتاهات والتشعبات، وفي صميم السياسة الاقتصادية والزراعية للبلدان الثلاثة، الأمر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد، ما يبعد اللجنة بالتالي عن هدفها الأساسي الذي شكلت من أجله».

وفي فقرتها السادسة تشير المذكرة إلى أنه «... بعد أن حظي استغلال مياه الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية بدور متزايد، نشأت بمرور الزمن قواعد عرفية تنظم ذلك الاستغلال لكي يكون بطريقة يمكن أن تقدم أكبر الفوائد الممكنة إلى مجموعة الدول المشتركة فيها. كما تصدت للموضوع لجان وهيئات ومعاهد دولية رصينة. ويمكن القول إن القاسم المشترك لأسس التنظيم القانوني الدولي المعاصر، قد انعكس في تاريخ قريب في مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الذي اعتمدته لجنة القانون الدولي... فقد بينت اللجنة في تقريرها حول المشروع أنها عكست القواعد القانونية الدولية والعرف الذي استقر

عليه التعامل بين مختلف دول العالم في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية».

وتضيف «أن الواضح من المشروع المذكور هو تعريف المجرى المائي الدولي بكونه المجرى المائي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة، والواضح من المشروع أيضاً حق دول المجرى المائي بأن تنتفع، كل في أقليمها، بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة، وتوجب عليها التعاون في حمايته وتنميته، وتوجب المادة ١٢ على دول المجرى المائي الدولي، قبل أن تقوم أو تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر سلبي جسيم على دول أخرى من دول المجرى المائي، أن توجه إلى تلك الدول إخطاراً بذلك في الوقت المناسب، مصحوباً بالبيانات التقنية التي تمكنها من تقويم الآثار المحتملة لتلك التدابير على حقوقها».

وفي المادة السابعة، تذكر المذكرة الحكومة التركية بقواعد وأحكام خاصة بتنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات ومنها المادة (١٠٩) من اتفاقية لوزان المعقودة بين تركيا ودول الحلفاء في ١٤ تموز ١٩٢٣، والبروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع عليه في أنقرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٧١، ومحضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع عليه في أنقرة بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٨٠.

وفي المادة الثامنة، أشارت المذكرة إلى المعاهدات التي عقدت بين تركيا ودول أخرى، مثل الاتحاد السوفياتي السابق واليونان

وبلغاريا، في مجال تنظيم استخدامات الأنهار الدولية المشتركة بينها والمشابهة لوضع نهري دجلة والفرات كنهرين دوليين، وقد «أشير في تلك المعاهدات إلى استلهامها لقواعد القانون الدولي ذات الصلة ومبادىء حسن الجوار».

تقويم:

وبالاستناد إلى كل ما تقدم عرضه في شأن مواقف الدول الثلاث، فإن استمرار تركيا بإنشاء السدود وغير ذلك من المشاريع على نهري دجلة والفرات دون التشاور مع شريكيها في استخدام مياههما، تشكل مخالفة للنظام القانوني، وتجاهلاً لكل المفاهيم التي أدخلت على القانون الدولي في شأن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار، هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي تلحق بكل من سورية والعراق نتيجة تلك المشاريع الضخمة (وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث).

وعليه، فإن الموقف التركي لا يستند إلى حجج قانونية فعلية، لا بل يناقض نفسه في أكثر من موقع، إذ تطبق أنقرة القانون الدولي في موقع وترفضه في موقع آخر، رغم تشابه الوضع في الحالتين، ذلك أن تركيا تتهرب من التزاماتها مع جاريتها والواردة في البروتوكولات والمعاهدات الثنائية، وتلجأ إلى تقطيع الوقت إلى أن تنتهي من تنفيذ مشاريعها الكبرى. وهي لهذا الغرض، عملت على تسييس النزاع وربطه بأمور متعددة، إذ لطالما ربطت تركيا موضوع التفاوض حول المياه توصلاً إلى حل، بأن تعمل سورية على منع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض، من التحرك فوق أراضيها وشن عمليات ضد تركيا، وبطبيعة الحال، ونظراً للظروف الأقليمية

والدولية الراهنة فإن أنقرة لن تلتزم بتنفيذ التعهد الذي أطلقه سليمان ديميريل في العام ١٩٩٣ بأن يوقع اتفاقاً نهائياً قبل نهاية العام ١٩٩٣، يقضي برفع حصة العراق وسورية من مياه الفرات إلى نحو ٦٦٦م٣/ الثانية على أساس ثلاثي، يتم بعده توقيع اتفاق ثنائي سوري - عراقي جديد أو المحافظة على تمرير الـ ٢٥٪ مما يمرره الأتراك وفق بروتوكول موقع بين الجانبين في العام ١٩٩٠.

ولطالما هاجمت تركيا سورية متهمة إياها بدعم حزب العمال الكردستاني، معتبرة أن بناء الثقة بين البلدين «مستحيل ما لم تنه دمشق هذا الدعم واستخدامه لفرض حل يخدم مصلحتها في النزاع على المياه» حسبما قال مسعود يلماظ في العام ١٩٩٦ عندما كان رئيساً للوزراء، وهدد بـ«معاقبة الدول المجاورة لأنها تؤوي أولئك الذين يريدون تدمير وحدة أراضينا»، وقال إن تركيا لا يمكنها أن تقبل بتقاسم المياه أبداً[٣٤].

إذن، فالحديث عن حلول لأزمة المياه بين الدول الثلاث، يبقى مرهوناً بالموقف التركي الذي يمسك بأوراقها جيداً ويحسن استغلالها بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب واستثمار عامل الوقت لإنجاز مشاريعه القائمة والمستقبلية. وما يفاقم في المشكلة أن مياه الفرات ليست كافية لجميع مشاريع البلدان الثلاثة، لذلك لا بد من اتفاقيات تفصيلية تدخل فيها مسألة الأولويات بالنسبة للمشاريع المقامة أو التي يراد إقامتها، وتعتقد كل من سورية والعراق بأهمية التوصل إلى اتفاق ثلاثي على اقتسام المياه المشتركة، وهو ما تتهرب أنقرة من التوصل إليه لأنها تبحث عن اتفاق من نوع آخر، يحقق لها استحقاقات سياسية واقتصادية وأمنية يمكن أن يتم بعضها من خلال الضغط على الطرف العربي.

الجدول رقم (٥)[٣٥] الاتفاقيات المعقودة حول دجلة والفرات:

التاريخ	الأطراف	الموضوع
٢٣ كانون[١] ١٩٢٠	بريطانية وفرنسة	اتفاقية حول استخدام مياه دجلة والفرات
٢٤ تموز ١٩٢٣	تركيا وبعض الدول الأوروبية (اتفاقية لوزان)	تنص على أن تتشاور تركيا مع سورية والعراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية
٣ أيار ١٩٣٠	تركيا وفرنسا (اتفاقية حلب)	تنص على حقوق سورية المائية على نهر دجلة
٢٩ آذار ١٩٤٦	تركيا والعراق	اتفاقية صداقة وحسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة).
٦ تموز ١٩٨٧	تركيا وسورية	بروتوكول حول التعاون الاقتصادي (تعهد تركيا بتقديم ٥٠٠م^3 في الثانية إلى سورية مقابل تعاون سوري في حفظ أمن الحدود).
١٦ نيسان ١٩٩٠	العراق وسورية	تقاسم مياه الفرات (تحصل سورية على ٤٢٪ والعراق على ٥٨٪ من التدفق المتوسط).

٣ ـ ربط دجلة بالفرات:

بقي النزاع المائي بين سورية والعراق وتركيا يدور لفترة طويلة حول مياه نهر الفرات تحديداً، فيما بقي نهر دجلة بعيداً عن الأضواء

رغم أن هذا الأخير لا يقل أهمية وحيوية بالنسبة للدول الثلاث عن الفرات، حتى أن المحادثات التي جرت على مدى أعوام في إطار اللجنة الثلاثية كانت تركز على مياه نهر الفرات، مع الإشارة هنا إلى أن دجلة هو المصدر المائي الوحيد بالنسبة لهذه الدول، ولا سيما سورية، القادر على سد العجز في الاحتياجات المائية.

وقد ظلت تركيا حتى العام ١٩٩٠ تعتبر دجلة نهراً دولياً باعتباره يرسم حدود دولتين أو أكثر، لكنها عادت وتراجعت عن هذا الوصف معتبرة حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، وأنهما نهران تركيان عابران للحدود، علماً أن هذا الوصف يتعارض مع «البروتوكول النهائي لترسيم الحدود بين البلدين عام ١٩٣٠ والمسمى باتفاقية حلب التي وقعها عن الجانب السوري سلطات الانتداب الفرنسي ممثلة بالجنرال أرنست بوييه[٣٦].

كذلك نصت الاتفاقية المنبثقة عن معاهدة لوزان (١٩٢٣)، التي قسمت السلطنة العثمانية إلى كيانات سياسية مستقلة (خاضعة للانتداب)، على وضع قواعد استغلال نهر دجلة على أساس المساواة التامة بين سورية والعراق.

ومع ذلك، فإن تركيا تمنع أي أحد من الاقتراب من مياه دجلة، ويطلق الحراس الأتراك النار على كل من يقترب من النهر، علماً بأن الحدود السورية ـ التركية، وحسب اتفاقية حلب، في خط أعمق نقطة بين الجانبين في منتصف النهر[٣٧].

ولقد أكدت سورية، على ضرورة التركيز في أية مفاوضات بشأن اقتسام المياه الأقليمية بين الدول الثلاث، على مياه نهر دجلة وضرورة اقتسامها أيضاً بشكل عادل وموضوعي تماماً كما هو الأمر

بالنسبة لمياه الفرات، وجاء هذا التأكيد في اجتماع للجنة الاقليمية المشتركة للمياه التي عقدت في دمشق في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٩٢، ودعا الجانب السوري في هذا الاجتماع إلى الاهتمام بمياه النهر وتحريك النشاط الثنائي والثلاثي في خصوصه لتحديد الحصة العادلة والمعقولة لكل من البلدان الثلاثة، وخاصة سورية التي هي بأمس الحاجة لهذه المياه، واستناداً إلى القوانين الدولية الناظمة لموضوع المياه الدولية المشتركة[٣٨].

وفي واقع الأمر، فإن الاختلاف على توزيع الحصص من مياه نهر الفرات، ينسحب بصفة أساسية على الاختلاف في توصيف النهر، فتركيا التي كانت تقر سابقاً بأن دجلة نهر دولي وليس نهراً تركياً عابراً للحدود، اتخذت من هذه التسمية ذريعة لإعاقة التوصل إلى اتفاق ثلاثي لتقسيم مياه الفرات، وأدخلت النزاع في جدال قانوني طويل لم ينتهِ بعد.

وقد عمدت أنقرة، وفق معلومات صحفية نشرت على هامش زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في شباط من العام ١٩٩٣ إلى دمشق تقول إن الجانب التركي عرض على سورية التعويض الخاص من مياه الفرات بمياه دجلة، لكن دمشق تحفظت على هذا العرض لأن من شأنه تفجير أزمة مع العراق ولا سيما أن وزارة الري السورية تخطط لري مساحة تقدر بـ(١٤٠) ألف هكتار على محاذات دجلة، وإنما في إطار اتفاق ثلاثي[٣٩].

وقد أعلن العراق بوضوح رفضة المشروع التركي بربط دجلة بالفرات لصعوبة تنفيذه فنياً، لأن الأتراك يطالبون بذلك لإعطاء العراقيين حصة أكبر من دجلة، الذي لا تقيم أنقرة عليه مشاريع

مهمة، على حساب الفرات. ويشدد الجانب العراقي على ضرورة النظر إلى كل نهر على حدة لدى اقتسام المياه ورفع حصة العراق وسورية إلى ٧٠٠م^3 في الثانية بدلاً من ٥٠٠م^3 في الثانية من الفرات.

وفي مواجهة الموقف السوري ـ العراقي، سعت تركيا إلى تنفيذ مشروع الربط الكهربائي الذي من شأنه مد سورية بـ ٢٥٠ ميغا واط من الكهرباء في أوقات الفائض بمقابل مالي، إلا أن سورية، بهذا المشروع، ستكون قد اشترت طاقة كهربائية أنتجتها تركيا باستخدام كميات من المياه هي من حق سورية في القانون الدولي[٤٠].

□ مراجع الفصل الثاني

(١) سليم حداد، «مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي» مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٢) دراسة لجلال عبد الله معوض (أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) بعنوان «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، ألقيت في ندوة المستقبل العربي، ونشرت في المجلة المذكورة في العدد (١٦٠)، ١٩٩٢، ص ٩٢.

(٣) عدنان علي «مياه الفرات: تاريخ وأرقام»، النهار، بيروت ١٧/ ٤/ ١٩٩٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) علي جمالو، «النزاع السوري ـ العراقي مع تركيا.. رهن الشكوك، أنقرة تساوم على المياه وإسرائيل تعد البديل»، صحيفة السفير، بيروت ٢٤/ ٢/ ١٩٩٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) صحيفة السياسة الكويتية، «النزاع السوري ـ العراقي ـ التركي، أحد القضايا العربية الراهنة»، دراسة نشرت في الصحيفة بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٩٦.

(٨) محمود النوبي، «قضية المياه بين تركيا وسورية والعراق... خلاف شائك»، صحيفة الأهرام المصرية ١٢/ ٣/ ١٩٩٦.

(٩) علي جمالو، السفير، مصدر سبق ذكره.

(١٠) سليم حداد، «مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق ـ بيروت ص ٤.

(١١) المصدر نفسه ص ٥ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧ .

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨ .

(١٤) علي جمالو، السفير، مصدر سبق ذكره.

(١٥) رولا برغوثي، «أزمة المياه العربية ـ الإسرائيلية قانونياً»، مجلة الزمن العربي: العدد (١٢ـ ١٣)، حزيران ١٩٩٦، ص ٢٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) علي جمالو، السفير، مصدر سبق ذكره.

(١٩) طارق المجذوب، «دجلة والفرات بين العرب والأتراك، كيف يفهم العرب مسألة

دجلة والفرات»، السفير، العدد ٧٤٢٠، ١٩٩٦/٦/٢٤، ص ١٩.

(٢٠) جمشيد ممتاز، «النظام القانوني لمجاري المياه الدولية في الشرق الأوسط»، دراسة نشرت في مجلة شؤون الأوسط بعد أن ترجمها إلى العربية علي جوني، العدد ٤٨، أيار ١٩٩٦.

(٢١) دراسة نشرت في صحيفة عُمان العمانية تحت عنوان «المياه سلاح استراتيجي في السياسة التركية الخارجية»، بتاريخ ١٠/١/١٩٩٥.

(٢٢) مجلة الشراع البيروتية «أحوال العراق، تركيا مستفيدة من عزلة صدام»، دراسة نشرتها المجلة في عددها (٥٥٣)، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٣٦.

(٢٣) نبيل السمان «مشكلة المياه في سورية، المشاريع التركية والسرقات الإسرائيلية وتزايد السكان تهدد بأزمة كبيرة»، القبس، العدد (٧٤٥٣)، ١٧/٣/١٩٩٤، ص ٣٨.

(٢٤) صحيفة الأنباء الكويتية «كيف عكرت المياه صفو العلاقات بين أنقرة ودمشق؟ تركيا اعترفت بالفرات نهراً دولياً في ١٩٢٣ ثم اعتبرته عابراً لحدودها»، العدد (٧٠٩٦)، ١٣/٤/٩٦، ص ١٢.

(٢٥) المذكرة نشرت في الصحف العربية في حينها، ونحن استندنا في عرضنا إلى الصحف التالية (السفير، القبس، الأنباء، الوطن والشروق).

(٢٦) عبد الله الأشعل «مغالطة قانونية في موقف تركيا تجاه الفرات، الماء ليس كالنفط» مجلة العالم اليوم، لندن، العدد (٣١٨)، ٣١/٦/١٩٩٢، ص ١٣.

(٢٧) شوقي أبو شعيرة، «هل تجمع المياه ما فرقته السياسة بين سورية والعراق؟، دمشق: التقارب الإسرائيلي ـ التركي ورقة ابتزاز في ملف التسوية»، مجلة الشروق، الشارقة، العدد (٢٠٠)، ٥/١١/١٩٩٦.

(٢٨) طارق المجذوب، دجلة والفرات بين العرب والأتراك»، السفير، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) شوقي أبو شعيرة، الشروق، مصدر سبق ذكره.

(٣٠) إنعام رعد، «الفرات نهر حضارتنا وحياة أمتنا، كيف يحجب ويرسل ملوثاً إلى بلاد الشام»، مجلة الحوادث، بيروت ٩/٢/١٩٩٦.

(٣١) إبراهيم حميدي، «مياه الصرف التركية تهدد ٧ ملايين سوري»، مجلة الوسط، لندن، ٢٥/٣/٩٦.

(٣٢) علي جمالو، السفير، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) مجلة الشراع، «تقرير عن أحوال العراق بعنوان «أحوال العراق، تركيا تستفيد من عزلة صدام»، نشرته المجلة في عددها (٥٥٣)، ٢٣/نوفمبر ١٩٩٢، ص ٣٦.

(٣٤) نشرت المذكرة في الصحف العربية حينها، ونحن استندنا في الأجزاء التي

عرضناها، إلى نص للمذكرة نشرته جريدة السفير في مقال لعلي جمالو بعنوان «بين بغداد وأنقرة. . . حوار طرشان، النص الحرفي لمذكرة عراقية ورد تركي عليها»، بتاريخ ٢٧/٢/٩٦، ص ٣.

(٣٥) كامران قره داغين، «لأنها تؤوي أولئك الذين يريدون تدمير وحدة أراضي تركيا، يلماظ يهدد بمعاقبة سورية ويؤكد أن تقاسم المياه غير وارد»، الحياة، لندن، ٢٢/٤/١٩٩٦.

(٣٦) طارق المجذوب، «دجلة والفرات بين العرب والأتراك كيف يفهم العرب مسألة دجلة والفرات؟»، السفير، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) عبد الله الدردري، «تقاسم مياه دجلة بعد الاتفاق على توزيع مياه الفرات»، صحيفة الحياة، تشرين أول ١٩٩٢، ص ٨.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) صفوان البني «سورية تؤكد على أهمية دجلة للبلدان الثلاثة، لجنة المياه الإقليمية تراوح في تحديد منهاج عملها»، صوت الكويت الدولي، لندن، العدد (٧٢٢)، ٢٢/١١/١٩٩٢.

(٤٠) حمزة عليان «قراءة في الموقف التركي من قضية المياه» صحيفة القبس الكويتية، العدد (٧١٦٤)، ٢٧/٥/١٩٩٣، ص(٢٣).

(٤١) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

المشروع المائي التركي
«غـاب»
«أنابيب السلام»

المشروع المائي التركي والمخاوف العربية

حذر تقرير أعدته الإدارة العسكرية لجامعة الدول العربية (١٢ شباط ١٩٩٦)[١] من أن تركيا تسعى إلى استخدام المياه «سلاحاً ضاغطاً» في وجه الدول العربية، وقال التقرير إنه رغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سورية والعراق، فإنه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال ولا سيما في ظل تصميم تركيا على مواصلة مشروع الغاب الذي تبلغ كلفته حوالي (٣٠) مليار دولار ويشمل بناء (٢٢) سداً و(١٩) محطة لتوليد الكهرباء، وخصوصاً على نهر الفرات المشترك مع العراق وسوريا كما أشار التقرير إلى أن تركيا تخطط أيضاً لإقامة سدود عدة على نهر دجلة، تؤدي إلى حجز ٥٠٪ من مياه النهر عن العراق.

واتهم التقرير تركيا بالمماطلة في إجراء مفاوضات ثلاثية، يطالب بها العراق وسوريا، حتى «إذا ما مرت مدة زمنية مقدارها عشر سنوات على المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات، اعتبرت تركيا ما اقتطعته من مياه النهرين حقاً مكتسباً».

ولكن التقرير استبعد تحول الصراع على المياه إلى نزاع مسلح في الظروف الراهنة، خصوصاً بسبب «انشغال تركيا في شؤونها الداخلية، ومعاناة العراق من ذيول حرب الخليج، وانشداد سورية إلى الجبهة الإسرائيلية»، بيد أنه لفت إلى أن تركيا استخدمت ـ مع ذلك ـ مياه الفرات وسيلة للضغط السياسي على سورية في العام

١٩٩٠ حيث حجبت جزءاً من مياه النهر ما أدى إلى خفض نصيب سورية من المياه بنسبة (٤٠)٪ ونصيب العراق بنسبة (٨٠)٪ عما كانا عليه قبل الحجب.

ويضيف التقرير أن تركيا تعتبر أن مراعاة الاحتياجات المائية لسورية والعراق، لا تفرض عليها أي التزام بالدخول في أي مساومة أو تفاوض يمس «حقوقها السياسية» على دجلة والفرات في ظل محاولة الأوساط التركية تأكيد «الصفة التركية وليس الدولية» للنهرين حتى نقطة عبورهما الحدود التركية.

كما انتقد تقرير الجامعة العربية مشروع «مياه السلام» الذي اقترحته تركيا عام ١٩٨٧، ويقضي بنقل (٦) ملايين م^3 من المياه يومياً من نهري «سيحان» و«جيحان» رافدي الفرات، عبر أنبوبين بطول (٣٩٥٠) و(٣٦٥٠) كلم إلى (٨) دول عربية هي سورية والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويؤكد التقرير أن تركيا تسعى إلى «تعزيز دورها الإقليمي» في الشرق الأوسط من خلال المشروع الذي «سيخلف في حال إنجازه ـ آثاراً ضارة بالأمن القومي العربي. . . ومنها أن المشروع سيكون وسيلة للضغط على الدول العربية التي يمر فيها لتوائم سياساتها مع المصالح التركية خصوصاً والأميركية ـ الغربية عموماً، والتدخل في شؤون هذه الدول في حال بروز تطورات تتعارض مع هذه المصالح».

ولا يستبعد التقرير «أن تلجأ تركيا، سواء بإرادتها أو بالرضوخ لضغط أميركي، إلى التهديد بقطع جريان المياه عن هذه الدول».

كما يشير التقرير إلى «احتمال تهديد إسرائيل بضربة في حال

استبعادها منه» مشيراً إلى دورها ـ أي إسرائيل ـ في إجهاض مشروع مرور أنبوب لنقل النفط العراقي عبر الإردن إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

ويقول التقرير:

«أما في حال استفادة إسرائيل منه، فإن المشروع سيشكل قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي من خلال خلق الأسباب والظروف لتحويره إلى نظام شرق أوسطي يضم بلداناً عربية وغير عربية».

لقد أوردنا هذه المقتطفات من التقرير، نظراً لدلالاتها وإشاراتها الواضحة والقوية إلى عمق الأزمة والمخاوف الحقيقية التي تولدها المواقف التركية في شأن موضوع المياه، وخصوصاً بالنظر إلى ارتباط ملف المياه بملفات أخرى معقدة ومعلقة بين الدول الثلاث: (تركيا وسورية والعراق) وانسحاب التوتر في العلاقات بينها إلى مجمل العلاقات التركية ـ العربية، (وأهم هذه القضايا: الأكراد، لواء الاسكندرون، الموصل...).

سيناريوهات حرب:

وبموازاة ذلك، وعلى الجهة التركية، تنشط الحملات الإعلامية الواسعة في تركيا والموجهة ضد سورية، وتتعدد سيناريوهات «الحرب المحتملة» وتنسب إلى «مصادر رفيعة المستوى في المؤسسات العسكرية أو الأمنية والمرفقة بخرائط أو مشاهد متلفزة «لساحة» الحرب وكأنها على الأبواب.

وأكثر هذه السيناريوهات لفتاً للانتباه، ذلك الذي أعدته رئاسة أركان الجيش التركي حول العلاقات مع سورية واحتمالات الحرب،

ولا يخفى على أحد مدى ارتباطه الوثيق بمسألة المياه.

ويعتبر هذا السيناريو[٢]، أن الموازين العسكرية بين البلدين متكافئة نسبياً «مع رجحان واضح من الناحية التكنولوجية لصالح تركيا»، ويشير إلى أن تركيا تتمتع بأفضلية بالنسبة إلى جغرافية الأرض التي قد تكون «مسرحاً» للمعارك، وتشمل سورية وجنوب شرق تركيا. فمن الناحية الجغرافية، تعتبر سورية في موضع ضعيف للدفاع بسبب الطبيعة السهلية لأراضيها في حين تمتاز الأرض التركية الموازية للحدود مع سورية بطبيعتها الجبلية ذات الممرات الضيقة.

ويقول السيناريو ـ التقرير، إن سلسلة السدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات، في إطار مشروع «غاب»، «ستكون عاملاً حاسماً لمنع أي تقدم بري للقوات السورية في المناطق السهلية من جنوب شرق الأناضول»، حيث أن أقنية الري المتصلة بالسدود المذكورة، والممتدة آلاف الكيلومترات في طول السهول وعرضها، ومئات البحيرات الصغيرة، ستكون عاملاً حاسماً في تغيير البنية الجغرافية للمنطقة.

ووفقاً للسيناريو المذكور، فإن تركيا ـ في حال نشوب حرب مع سوريا، ستعمد إلى ضخ كميات إضافية من مياه السدود إلى الأقنية المنشأة فتغرق سهول «شانلي أورفة» و«حران» «وغازي عينتاب» و«ماردين» بالمياه، ما يعيق تحرك الدبابات والمدرعات السورية.

بيد أن هذا العامل يشمل في الوقت نفسه الدبابات التركية أيضاً ويكون عائقاً أمامها، وبالتالي فإن العامل الحاسم في تقرير نتيجة الحرب سيكون سلاح الجو والصواريخ، وهذا ما تتمتع تركيا، في ظل الموازين الحالية، بتفوق فيه على سورية.

وتركيا تهدف من وراء نشر مثل هذه السيناريوهات وتسليط الأضواء عليها إلى توجيه رسالة إلى سورية، والعراق أيضاً وباقي الدول العربية التي تتعاطف مع هذين البلدين في موضوع المياه، مفادها أن أنقرة ماضية في مشروعها المائي، وهي مصممة على عدم تقديم «تنازلات» في هذه المسألة حتى ولو وصلت الأمور إلى حد نشوب حرب.

أمام كل ما تقدم، لا بد، إذن من تسليط الضوء على المشروع المائي التركي، فما هو هذا المشروع، ومما يتكون، وما هي أبعاده، ولماذا المخاوف العربية، وتحديداً العراقية والسورية منه؟؟. وكما كنا قد أشرنا إليه، فإن المشروع المائي التركي يتكون من شقين، الأول: وهو المعروف باسم «غاب»، والثاني: وهو مشروع «أنابيب السلام».

أولاً ـ مشروع «غاب» لتنمية جنوب شرق الأناضول

إن مشروع «غاب» (GAP) ليس مشروعاً حديثاً في واقع الأمر، وإن كان العمل به بدأ في العام ١٩٨٣، بل هو مشروع قديم يعود التفكير فيه إلى الخمسينيات، ومنهم من يقول إن مصطفى كمال نفسه حلم به، غير أن العامل الرئيسي الذي دفع تركيا إلى الإسراع في الإعداد للمشروع ومن ثم البدء بتنفيذه اعتباراً من العام ١٩٨٣، هي الأزمة النفطية التي عصفت بها العام ١٩٧٨[٣].

ويعتبر هذا المشروع أعظم وأضخم مشروع في تركيا، وهو يشمل المناطق والسهول الممتدة في جنوب شرق الأناضول ما بين نهري دجلة والفرات، ويغطي منطقة تصل مساحتها إلى (٧٤) ألف كلم٢،

وهي تضم مناطق: شانلي أورفة (URFA) وماردين (MARDIN) وغازي عينتاب (GAZI ANTAB) واديامان (ADIYIAMAN)، وديار بكر (DIR BAKIR) وسيرت (SIRIT)، وهذه المناطق داخلة كلياً أو جزئياً في المشروع.

لقد استمد الأتراك فكرة مشروع «غاب» من الأشوريين والبابليين قبل ثلاثة آلاف سنة، حيث كان هؤلاء يعمدون إلى ري وادي حران من خلال الأنفاق، فقام الأتراك بالتقاط هذه الفكرة وتطويرها إلى مشروع الـ «غاب» الذي جرى الإعداد له عندما كان سليمان ديميريل رئيساً للوزراء (للمرة السادسة في حياته السياسية قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠)، فيما كان تورغوت أوزال رئيساً لقسم دراسات شؤون الكهرباء، لكن هذا الأخير هو الذي انطلق عملياً عندما كان رئيساً للجمهورية في تنفيذ أول مشروعات الغاب.

مشاكل تمويل المشروع:

قدرت تكلفة مشروع «الغاب» في مجمله، والمتوقع الانتهاء منه في العام ٢٠٠٥، بحوالي (٣٢) مليار دولار، تتحمل انقره وحدها حتى الآن معظم النفقات التي بلغت حتى العام ١٩٩٣ حوالي تسعة مليارات دولار[٤].

وضخامة هذه النفقات تجعل تركيا في مواجهة دائمة مع مشكلة تمويل المشروع، ولا سيما أن البنك الدولي أو أياً من البلدان المانحة للمساعدات في تمويل المشروع، لم تقدم أي مساعدة لأنها تشترط حسم الخلاف مع الجيران للبحث في التمويل.

وهذا ما دفع بأحد منفذي مشروع سد «أتاتورك» للتعليق على ما تواجهه أنقرة من صعوبة في التمويل بالقول: «نحن نعتمد على

المثل الإقتصادي القائل: نفذ المشروع ثم تنازل».

ولكن، وبعد أن اعتمدت تركيا فترة طويلة على نفسها في هذه المشروع، سعت إلى الحصول على المشورة الأجنبية في خصوص العديد من الأوجه المهمة والحاسمة في المشروع[٥]، وذلك رغبة منها في تجنب الانتقادات التي غالباً ما توجه إلى الاستثمارات العامة الكبيرة في مشاريع الري.

فقامت المجموعة الفرنسية «كومباني ناسيونال بارون لانكوروك» بدراسة نظام قناة أورفة» ومسحه، فيما نظرت الشركة الاستشارية البريطانية «الكسندر غيب» في الطرقات وما يتعلق بها من البنية التحتية في المشروع، وذلك بموجب عقد ثانوي، كما تولت مؤسسة الأبحاث العلمية التركية «توبيتاك» دراسة سياسة الإقراض الزراعي وقامت الشركة الألمانية «ايه ـ اف ـ سي» بالنظر في استراتيجية الأسواق.

كما ركزت شركة «هالكرو» البريطانية على المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي ونوعية هذه الأراضي بالطوبوغرافيا وبالمناخ العام وتوافر المياه ومواقف المزارعين وآرائهم الاجتماعية والدينية والاقتصادية في المنطقة.

كذلك تقدم الشركة المشورة الخاصة بتعليم المهارات للفلاحين الذين لا يألفون الفنون الزراعية المعاصرة. ويقوم علماء ناشطون في جامعة «كوكوروفا» بدراسة كل الأمور المتعلقة بالمشروع من عادات الزواج والتكاثر في النحل لأهميتها الحيوية في التلقيح النباتي الطبيعي في المستقبل نظراً لأن النية تتجه إلى حصر الزراعة في المنطقة بعدد محدد من المنتجات، إلى تربة المنطقة وأنواعها

المختلفة وسوى ذلك.

وبالنظر إلى رفض الدول المانحة والمؤسسات المالية تقديم المساعدات للمساهمة في إنجاز المشروع، فإن الحكومة التركية، دأبت منذ انطلاقة المشروع على تخصيص قسم من الموارد الوطنية سنوياً لتمويله.

لكن تركيا استطاعت في العام ١٩٩٥ الحصول على اتفاقات مع مؤسسات غربية كبرى للمساهمة في بعض مشروعات «غاب» كما هي الحال بالنسبة لسد «بيردجيك» العملاق، الذي وُقّع الاتفاق بشأنه بين أنقرة والمؤسسات التالية: «هيرمس» الألمانية، و«كوفاس» الفرنسية، و«دوكدوار» البلجيكية، و«أوكابي بي» النمساوية، إضافة إلى (٤٤) مصرفاً، حيث تساهم هذه المؤسسات في تمويل إقامة السد بما قيمته (١,٣٢١) مليار دولار.

بيد أن ذلك، لم يبدد المخاوف لدى العديد من المسؤولين الأتراك، من التزايد المضطرد لكلفة مشروع «غاب» ومن الإمكانات المتاحة لتمويله، وهم يخشون أن التأخير في إتمامه بات أمراً حتمياً.

أقسام المشروع:

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول، المعروف اختصاراً تحت اسم «غاب» أكبر المشاريع التي تنفذها تركيا حتى الآن، إلى درجة أن كل المشاريع التي نُفذت أو هي قيد التنفيذ، تعتبر لا شيء بالمقارنة مع هذا المشروع الذي يعد أيضاً من المشاريع الكبرى على المستوى العالمي.

وفي واقع الأمر، فإن «غاب» ليس مشروعاً واحداً، وإنما هو

مجموعة مشاريع، عددها (١٣) مشروعاً للري وإنتاج الطاقة الكهربائية، يقع سبعة منها على نهر الفرات، والستة الباقية على نهر دجلة.

وحسب ما هو مخطط له، سيتم إنشاء (٢٢) سداً و(١٩) محطة لتوليد الكهرباء على النهرين وروافدهما[٦].

أ ـ المشاريع المقامة على الفرات

قبل أن نتناول المشاريع السبعة المقامة على الفرات ضمن مشروع «غاب»، نتناول مشروع سد كيبان، نظراً لأهميته وضخامته.

١ ـ سد كيبان[٧]:

يقع على نهر الفرات على بعد نحو ١٠ كلم جنوب نقطة التقاء رافديه مراد صو وفرات صو، بالقرب من مدينة كيبان.

ويعد هذا السد من أكبر السدود التي تم إنجازها في تركيا، بعد سد أتاتورك.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية للتخزين في السد (٣٠,٧) مليار م^3 من المياه، منها (١٤,٤) مليار م^3 خزن ميت، و(١٦,٣) مليار^3 خزن حي. يساعد السد على تنظيم جريان نهر الفرات، وتبلغ مساحة بحيرته الاصطناعية (٦٨٠) كلم.^{2} ويهدف المشروع، في الدرجة الأولى، إلى توليد الطاقة الكهربائية بطاقة ٦ مليارات كليو واط/ساعة سنوياً.

كما يتم استثمار نسبة قليلة من مياهه في ري أراضٍ زراعية واقعة جنوب السد، وتبلغ مساحتها (٩٠٠) ألف هكتار، وذلك عن طريق

سحب المياه بأنفاق وقنوات عبر مسافة تراوح بين (٢٤٠) و(٢٧٧) كلم. .

٢ ـ المشروعات الداخلة ضمن إطار «غاب»:

أ ـ سد قره قايا:

ويقع هذا السد في محافظة ديار بكر في وادٍ ضيق على نهر الفرات على بعد (١٦٦) كلم إلى الجنوب من سد كيبان.

ويعتبر هذا السد الرابع في العالم من حيث قدرته على إنتاج الطاقة الكهربائية، إذ تبلغ قوة محطته (١٨٠٠ ميغاواط) وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها (٧) مليارات و(٣٥٤) مليون كيلو واط ساعة/ سنة[٨]، وهو يمثل المرحلة الثانية من مشروع جنوب شرق الأناضول.

بدأ العمل بهذا المشروع عام ١٩٧٧، وتم إنجازه في العام ١٩٨٦ بعد أن كان مقرراً إنجازه في العام ١٩٨٢، لكن الصعوبات المالية أدت إلى تأخير إنجازه أربعة أعوام، ذلك أن عدداً من الدول والمؤسسات المالية العالمية امتنعت عن المساهمة في تمويله ما لم تتوصل تركيا إلى اتفاق مع سورية والعراق في ما يخص نهر الفرات.

هيكل هذا السد مبني من الخرسانة المسلحة ويحتوي على الكمدات وقد استعمل في بنائه (٢) مليون م^3 من الخرسانة ويبلغ ارتفاع السد (١٧٣) متراً، وتستوعب بحيرته (٩،٥٨) مليار م^3 من المياه[٩]، منها (٥،٥٨) مليارات م^3 خزن حي والباقي خزن ميت.

تبلغ مساحة بحيرة السد (٢٩٧) كلم.^{2}

ب ـ مشروع الفرات الحدودي:

ويتكون هذا المشروع من سدي بيردجيك وقره قاش ومحطة كهربائية لكل سد.

سد بيردجيك ومحطته الكهربائية:

تعمل المحطة بقوة (٦٧٢) ميغاواط، وتستهدف توليد طاقة كهربائية قدرها (٢,٥١٨) مليار كيلو واط ساعة/السنة.

ويعتبر سد بيردجيك من السدود الضخمة أيضاً في أطار مشروع «غاب» حتى أن سليمان ديميريل قال لدى وضع حجر الأساس للسد في العام ١٩٩٣: «جئنا اليوم لإلباس الفرات السوار الذهبي الرابع». في إشارة إلى أن سد بيردجيك هو السد الرابع على نهر الفرات في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول.

وسيقوم هذا السد بري مساحات واسعة من الأراضي في جنوب شرق الأناضول، حوالي (٧٠) ألف هكتار في سهول غازي عينتاب، بما يعادل ضعفي مساحة بلجيكا، ما يؤثر حتماً على نسبة تدفق مياه الفرات إلى كل من سورية والعراق[١٠].

ويبلغ ارتفاع السد (٦٢,٥)م، وينتظر أن يتم إنجازه في العام ٢٠٠٠، وهو يبعد عن الحدود السورية حوالي (٢٠) كلم فقط. ويساهم في إنشائه وتشغيله شركة يساهم فيها مقاولون أتراك وبلجيكيون وألمان وفرنسيون ونمساويون، على أن تُسلم إلى الحكومة التركية بعد خمسة عشر عاماً من إنجازه.

وتغطية تكاليف السد، يقوم بها المقاولون من خلال بيع الكهرباء التي تنتجها محطة الطاقة الكهرومائية للسد، وتربط هذه المحطة التي تولد طاقتها (٦) توربينات، بالشبكة القومية للكهرباء. وقد سارعت سورية والعراق إلى تنبيه الشركات الغربية التي تساهم في تمويل السد، بانتهاك القانون الدولي، حيث لم تأخذ هذه الشركات في الاعتبار وجوب الاتفاق بين تركيا وجارتيها قبل الشروع بالبناء السد.

ووجهت دمشق وبغداد تهديدات إلى الشركات المذكورة المساهمة في بناء سد «بيردجيك» بالملاحقة القانونية التي تضمن التعويض والمقاطعة إذا لم تتوقف عن بناء السد التركي لأنه يلحق ضرراً بدولتي المجرى الأدنى لنهر الفرات.

سد قره قاش ومحطته الكهربائية: تعمل المحطة بقوة (١٨٠) ميغاواط، وتبلغ قدرتها (٦٥٢) مليون كيلو واط ساعة سنوياً .ويستهدف مشروع الفرات الحدودي، إلى جانب إنتاج الطاقة الكهربائية، ري أراض زراعية في سهل عربان تبلغ مساحتها حوالي (٢٣٣٤٨) هكتاراً[١١].

ت ـ سد «أتاتورك» (الفرات الأسفل):

وهو جوهر وقاعدة مشروع «غاب» برمته، ويعتبر هذا السد خامس أكبر سد في العالم، وأكبر سد في تركيا على الإطلاق.

بدأ العمل به العام ١٩٨٣ وأنجز في العام ١٩٩٢، يبعد السد (١٣٠) كلم عن الحدود التركية ـ السورية، و(٥٤٠) كلم عن العاصمة التركية أنقرة، وهو من المشاريع الاستراتيجية التي أولتها تركيا اهتماماً كبيراً، لأنها تتوقع أن تجني منه فوائد اقتصادية هائلة.

ويبلغ ارتفاع السد (١٧٩) متراً وطول قاعدته (١٩٠٠) م، وتبلغ مساحة بحيرته الاصطناعية (٨١٧) كلم^2، أما سعة خزانه فتصل إلى (٤٨,٤٧) مليار م^3 من المياه[١٢]، منها (٣٧,٤٧) ملياراً خزن ميت والباقي خزن حي.

وهدفت تركيا من هذاالسد العملاق إلى تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الري، لجعلها نقطة تجميع الحبوب والفواكه

والخضراوات لدول منطقة الشرق الأوسط حسبما ورد في المخططات التركية.

وتتوقع أنقرة أن ينتج هذا المشروع طاقة كهربائية مقدارها ٢٧ مليار كليو واط ساعة في السنة، وهو ما يعادل ١/٥ من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها تركيا، على أن يروي بحلول العام ٢٠٠٥ حوالي (٦٥٠٠) ميل مربع من الأراضي الزراعية.

ووصلت الكلفة الإجمالية لبناء السد إلى حوالي (٢,٧) مليار دولار، بكلفة حوالي (٥٠٠) ألف دولار يومياً. وتأمل تركيا أن يسمح السد برفع إنتاجيتها الزراعية بنسبة (١٢)٪ تغذي (٨٠) مليون نسمة.

ولقد تمت أعمال تحضير وصب الخرسانة في جسم السد بالاعتماد على الحاسبة الآلية، وتم استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في بنائه، وبحسب بعض التقديرات، فإن الصخور والإسمنت الذي استخدم في بناء السد، تكفي لبناء سور يحيط بتركيا بأسرها بارتفاع (١,٥) م وعرض (٣) أمتار.

وسد أتاتورك، هو المصدر الثاني للمشاريع الأربعة الأخرى (شانلي أورفة ـ حران، ماردين ـ جيلان، بيتار، سيغيرك ـ حلوان)، والتي تهدف إلى ري مساحة (٨٥٢٧٨) هكتاراً، أي نحو (٩,٥)٪ من مجموع الأراضي التركية[١٣].

وللدلالة على أهمية سد أتاتورك الاستراتيجية بالنسبة لتركيا، نشير إلى الاحتفال الضخم الذي أقامته أنقرة في حفل تدشين السد والبدء بإنتاج الطاقة الكهربائية منه، وذلك في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٢، فقد حضر هذا الحفل، زعماء وممثلو خمس وعشرين

دولة، بينهم رؤساء أو رؤساء وزارات كل من كازاخستان، الأردن، قرغيزيا، مولدوفيا، أوزبكستان، فيما تمثلت سوريا بوزير الري.

وقد قام نحو (٥) آلاف جندي من القوات الخاصة التركية، تدعمهم المروحيات، بحراسة الاحتفال. وقال الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال في حفل التدشين: «إن سد أتاتورك رمز لتركيا... القرن الواحد والعشرون سيكون لتركيا...».

ث ـ أنفاق شانلي أورفة[١٤]:

تعتبر هذه الأنفاق من الأقسام المهمة جداً في مشروع «غاب»، حيث يتم عبرها نقل المياه من بحيرة سد «أتاتورك» لري (٤٧٦,٣٧٤) هكتاراً من الأراضي، منها (٣٢٧,٧٢٥) هكتاراً تروى انسيابياً بالاستفادة من الجاذبية الأرضية و(١٤٨,٧٤٩) هكتاراً تروى باستخدام المضخات.

وتضم هذه الأنفاق نفقين رئيسيين متوازيين، طول كل منهما (٢٦,٤) كلم، وقطره الداخلي (٧,٦٢) م، وكل نفق مبطن بطبقة اسمنتية، وتربط بينها أنفاق جانبية.

ويبلغ معدل تدفق المياه في كل منهما (٣٢٨) م^3/ساعة. وتصب هذه المياه في قناة رئيسية تمر بالقرب من سفوح الجبال الممتدة شمال سهول حران وشانلي أورفة لمسافة (٤) كلم، ثم تصل إلى محطة شانلي أورفة الكهربائية، حيث تتم الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية.

ثم تتفرع القناة بعد خروجها من المحطة الكهربائية إلى فرعين، أحدهما ويسمى «قناة شانلي أورفة» لري (٤٨) ألف هكتار من الأراضي، منها (٤٣) ألف هكتار تروي انسيابياً والباقي بواسطة

المضخات. والفرع الثاني وهو «قناة حران» تروي (١٠٤,٧٢٥) هكتار من الأراضي انسيابياً. وتعتبر الأراضي التي ترويها هاتان القناتان من أخصب الأراضي في المنطقة التي تعرف بأعالي بلاد ما بين النهرين.

وهناك قناة أخرى هي قناة ماردين، سيبلغ معدل تدفق المياه فيها (٢٠٤) م^{٣}/ساعة، وتمتد مسافة (٣٠٠) كلم إلى الشرق، وستستخدم لري (١٨٠) ألف هكتار من سهول ماردين وجيلان بينار.

وستقام على هذه القناة (٦) محطات ضخ، إضافة إلى حوضين لتخزين المياه في غير مواسم الري لاستخدامها بطريقة الضخ في ري (١٥٠) إلف هكتار من الأراضي في ماردين ودريك.

ويعتبر قسم الأنفاق من أهم أقسام المشروع العام «غاب» من حيث انعكاساته تجاه حقوق الدول المشاطئة في حوض الفرات باعتباره يمثل مخالفة كبيرة وخطيرة للتشريعات والأعراف الدولية المتعلقة في تقسيم المياه الدولية المشتركة، والمتمثلة في هذه الحالة بنقل واستعمال مياه النهر خارج حوض بدون موافقة الأطراف المشاطئة فيه[١٥].

وفضلاً عن أنفاق شانلي أورفة، هناك محطة شانلي أورفة الكهربائية التي تعمل بقوة خمسة ميغا واط لتوليد طاقة كهربائية قدرها (١٢٤) مليون كيلو واط ساعة/ سنوياً.

ج ـ مشروع آدي مان ـ كاهتا:

يتكون المشروع من (٥) محطات كهرمائية و(٤) سدود ومضخات، وتعمل بقوة (١٩٦) ميغاواط وتقوم بتوليد طاقة كهربائية

تقدر بـ(٥٠٩) مليون كيلو واط ساعة/ السنة. ويروي المشروع أرضاً مساحتها (٧٧,٤٠٩) هكتار[١٦].

د ـ مشروع غازيانتيب:

ويتكون من ثلاثة سدود ومضخات، ويروي أرضاً مساحتها (٨٩,٠٠٠) هكتار.

خ ـ مشروع سوروج بازيكي:

وهو مشروع مخصص لري أراضٍ تبلغ مساحتها حوالي (١٤٦,٥٠٠) هكتار.

ب ـ المشاريع المقامة على دجلة[١٧]

١ ـ مشروع دجلة ـ كرالكيزي ومحطته الكهربائية:

ويتكون من سدين هما: (دجلة وكرالكيزي)، يساهمان في ري حوالي (١٢٦,٠٠٠) هكتار من الأراضي في الضفة الشرقية لنهر دجلة.

أما المحطة الكهربائية المقامة على المشروع (وتتكون من مولدين على السدين المذكورين)، فتقوم بإنتاج طاقة كهربائية مقدارها (٤٤٤) مليون كيلو واط ساعة/ السنة.

٢ ـ مشروع باطمان والمحطة الكهرمائية:

تعمل المحطة بقوة قدرها (١٨٥) ميغاواط، وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها (٤٨٣) مليون كيلو واط ساعة/ السنة، ويساهم المشروع في ري أراضٍ مساحتها حوالي (٣٧,٧٤٤) هكتار.

٣ ـ مشروع باطمان ـ سيلڤان:

ويتكون من سد باطمان ومحطة كهربائية.

يساهم السد في ري أراضي السهول الغربية لنهر دجلة، وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي (٢٥٧,٠٠٠) هكتار.

أما المحطة الكهربائية فتعمل بقوة (٣٠٠) ميغاواط وتقوم بتوليد طاقة كهربائية مقدارها مليار و(١٥٠) مليون كيلو واط ساعة/ السنة.

٤ ـ مشروع غارازان:

ويتكون من سد غارازان ومحطة كهربائية.

تستخدم مياه السد في ري سهول غارازان البالغة مساحتها (٦٠,٠٠٠) هكتار.

أما المحطة الكهربائية فتعمل بقوة (٩٠) ميغاواط) وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها (٣١٥) مليون كيلو واط ساعة/ السنة.

٥ ـ مشروع محطة إيلي صو:

تعمل المحطة بقوة مليار و(٢٠٠) مليون ميغاواط، وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها (٣,٨٣) مليارات كيلو واط ساعة/ السنة.

٦ ـ مشروع سيزر:

ويتكون من سد سيزر ومحطة لتوليد الطاقة الكهرمائية، ومشروع ري سهل سيلويي.

المحطة الكهرمائية على سد سيزر تعمل بقوة (٢٤٠) ميغاواط، وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها (١,٢٠٨) مليار كيلو واط ساعة/ السنة، وتم إنجاز المشروع في العام ١٩٩٤.

أما مشروع ري سهل سيولبي فيروي أرضاً مساحتها حوالي

(١٢١,٠٠٠) هكتار.

«القوة» الإجمالية لمشروع «غاب»

مشروع «غاب»، ولدى إنجازه تماماً في العام ٢٠٠٥ حسبما هو مخطط له، سيوفر لتركيا سعة تخزينية تقدر بنحو (١٨٦) مليار م^3 من المياه، تُستثمر لري نحو (١,٧) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، فيما تنتج محطات التوليد الكهرمائي مجتمعة نحو (٢٦) مليار كيلو واط ساعة/السنة، أي ما يعادل تقريباً إنتاج تركيا بالكامل من الطاقة الكهربائية في العام (١٩٨١)[١٨].

ووفق تقديرات البنك الدولي، فإن مشروع «غاب» سيوفر عند إنجازه نحو ثلاثة ملايين فرصة عمل، فيما ترى فيه أنقرة فرصة لاستيعاب جزء كبير من اليد العاملة التركية في أوروبا والتي تشكل نسبة (٧٠)٪ من مجموع اليد العاملة التركية.

وستسحب المشاريع الـ (١٣) المكونة للـ «غاب» ما يقارب (١٤) مليار م^3 من المياه سنوياً من نهر الفرات وحده، أي ما نسبته (٤٧)٪ من مياه النهر.

وبالتالي لن تكون هناك مياه كافية لتلبية الاحتياجات المائية السورية والعراقية من هذا النهر.

من جهة ثانية، وعلى الرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، بالنظر إلى أن القسم الأكبر من أراضي حوض النهر هي مناطق جبلية وعرة، فإن الحكومات التركية المتعاقبة عملت بكل الوسائل على الاستفادة من مياه هذا النهر وتطوير حوضه، ولا سيما الأراضي الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية المحيطة

بحوض النهر، وذلك بهدف تحقيق مكاسب من الناحية الاقتصادية، فضلاً عما يسمح به ذلك من جعل تركيا تتحكم بمياه دجلة على غرار مياه الفرات، وذلك عبر عدم السماح لمياه النهر بالانسياب بحرية إلى الدول المجاورة لتركيا (سورية والعراق).

ولتحقيق هذه الأهداف عملت الحكومات التركية المتعاقبة على وضع برنامج متكامل يضمن إنشاء (٣٧) خزاناً و(٣٨) محطة كهربائية، و(٤١) شبكة ري، مع الإشارة إلى أن معظم هذه المشروعات تقع ضمن مشروع «غاب».

وفي حال استكمال جميع أجزاء المشروع الخاص بنهر دجلة، فإنه سيكون بمقدور تركيا ري أرض زراعية في حوض النهر تقدر مساحتها بأكثر من (٥٥٧) ألف هكتار، فضلاً عن إنتاج طاقة كهربائية مقدارها (٦٧٤٢) مليون كيلو واط ساعة/سنوياً[١٩].

وتركيا ماضية قدماً في تنفيذ مشروع الـ «غاب» بأقسامه كافة، وبشكل لافت رغم المشاكل الكبيرة في التمويل، والأعباء المالية التي يرتبها حتى بات المشروع كمسلسل تلفزيوني طويل، ما أن يتم الانتهاء من مشروع ويجري تدشينه، حتى يبدأ العمل بمشروع آخر.

الأهداف التنموية والاقتصادية لمشروع «غاب»

أن مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول «غاب» وكما يدل عليه اسمه يستهدف تنمية المناطق الواقعة جنوب شرق الأناضول، في مساحة إجمالية تصل إلى (٧٤,٠٠٠) كلم^{٢}، أي ما نسبته(٩,٥)٪ من مساحة تركيا.

والأراضي التي يطالها المشروع، تعتبر مناطق اضطرابات، حيث

تضم الأرمن والأكراد وعرب لواء الاسكندرون. وحسب إحصاء ١٩٩٠، يبلغ عدد السكان في هذه المنطقة ٥,٢٧٤,٧١٤ نسمة، أي ما يعادل ٩,٢٪ من مجموع سكان تركيا.

وتريد تركيا لهذاالمشروع أن يكون أداة قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة المذكورة عبر تنميتها، وإقامة بنية تحتية زراعية ـ صناعية، من شأنها أن تدعم تركيا بقوة على المستوى الإقليمي أيضاً.

والأهداف التنموية للمشروع طموحة جداً، وإذا ما تحققت فإنها ستحدث ثورة اجتماعية واقتصادية بما للكلمة من معنى، نوجزها بما يلي (وفق الحسابات التركية)[٢٠]:

١ ـ تحسين مستوى الدخل في منطقة المشروع، وذلك عبر تطوير الكيان الاقتصادي فيها نظراً لأنه يعمل على تقليص الفوارق بين منطقة المشروع والمناطق الأخرى في تركيا.

٢ ـ رفع مستوى العمالة والكفاءة في منطقة الأرياف.

٣ ـ العمل على تخفيف حدة زيادة السكان في المدن الكبرى، وذلك بتوجيه الأيدي العاملة منها إلى منطقة المشروع.

٤ ـ زيادة فرص التعليم المدرسي والمهني في المنطقة.

٥ ـ زيادة إسهام المنطقة في التنمية على المستوى الوطني وذلك، بحفز الصادرات وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المنطقة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية فيها وحشدها بشكل أمثل.

٦ ـ توفير الاعتمادات اللازمة للصناعة والنمو الاقتصادي في المنطقة التي يشملها المشروع.

وسيضمن مشروع «غاب» بعد إنجازه دخلاً إضافياً للاقتصاد التركي، قدر بأسعار ١٩٨٥، بحوالي (٤٤٢) مليار ليرة تركية، وسيوفر إمكانية زراعة تلك الأراضي التي يشملها بالري ما بين (٢) إلى (٣) مرات سنوياً بدلاً من مرة واحدة، وسيغير الهيكل المحصولي للزراعة تغييراً نوعياً.

من جهة ثانية، تضم الثروة الحيوانية لمنطقة المشروع سبعة ملايين رأس غنم و(٨٠٠) ألف رأس بقر و(٣) ملايين رأس ماعز، و(٥) ملايين خروف للذبح، هذا فضلاً عن الدواجن التي يعادل دخلها ما نسبته (٦)٪ من الدخل القومي، وخلايا نحل يعادل دخلها (٣,١)٪ من الدخل القومي.

وسيوفر الانتاج السمكي نحو (١,٤٩) مليون طن سنوياً.

لقد أصبح مشروع «غاب» الطموح والهادف إلى لجم نهري دجلة والفرات وتوليد الكهرباء وتحويل الأراضي شبه القاحلة إلى سلة خبز الشرق الأوسط، كما يقول الباحث التركي حاقان طونش، أمراً مصيرياً لدى النخبة السياسية التركية، والفكرة التي هي أساساً فكرة سليمان ديميريل، ثم تعهدها بالرعاية خصمه تورغوت أوزال (رئيس الجمهورية الراحل) ـ وتتابعت رعايتها لدى النخب السياسية المتلاحقة في الحكم ـ باتت في موقع مركزي في الايديولوجية التركية الرسمية تماثل مقولة اخضرار الصحراء.

لكن الكثير من الاقتصاديين الأتراك، يرون أن مشروع «غاب» ليس واضح المعالم، وأن الأموال التي تنفق في تمويله لا يمكن استعادتها، «فهي مشروعات سياسية أكثر منها اقتصادية وأنها ستكون من الأخطاء التاريخية للساسة الأتراك».

هذا إلى جانب تأكيد العالم الاقتصادي التركي المعروف (باشر قافا أوجلو) أن مياه الفرات لا تكفي لهذه السلسلة من السدود .ويوجه العديد من الشخصيات التركية البارزة والمؤثرة في الرأي العام التركي (من سياسيين ورجال أعمال وأكاديميين)، انتقادات قوية إلى مشروع «غاب»، ويعتبرون أنه غير سليم من الناحية الاقتصادية فهو يأخذ قسماً كبيراً غير متناسب من ميزانية التنمية، فضلاً عنه أنه يغذي معدل التضخم السنوي في تركيا الذي يبلغ (٧٠)٪، كما يرون أن هذا المشروع سيجعل من تركيا بلداً زراعياً بدلاً من أن يكون صناعياً.

ومن العقبات أيضاً في وجه المشروع أن الفلاح التركي لا يدفع حالياً مقابل كمية المياه التي يستخدمها، بل مقابل نوعية الأراضي المروية التي يملكها، فكلما كانت التربة سيئة قلّ ما يدفعه لقاء ما يستخدم من مياه، وفي هذا الإطار، يقول نائب رئيس مشروع «غاب»: «يستخدم المزارعون من الماء ما يريدون ولا يوجد نظام لحساب الكمية المستخدمة»[٢١].

وتبلغ نسبة القروض الزراعية المسددة في جنوب شرق تركيا ما بين (٣٠) و(٤٠)٪، في حين تبلغ هذ النسبة في تركيا كلها بين (٧٥) و(٨٠)٪.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين، أنه يتوجب على تركيا إجراء إصلاح واسع النطاق في الأراضي، لا من أجل العدل والمساواة وحسب، بل من أجل زيادة الفعالية أيضاً.

واستناداً إلى بعض التقديرات، فإنه لا يمكن زيادة التوفير كثيراً في منطقة، أكثر من ربع الأراضي المزروعة فيها يملكها أقل من (١)٪

من مزارعي المنطقة، فضلاً عن أن (٦١)٪ من المزارعين يملك الواحد منهم أقل من (٥) هكتارات من الأراضي[٢٢].

ولقد أدى التأخير في تنفيذ المشروعات الداخلة ضمن مخطط «غاب» عن المواعيد المحددة ألى زيادة تكلفته بشكل كبير، ما أدى إلى رفع نسبة التضخم بشكل لم تشهده تركيا من قبل.

حتى أن مجلة «نقطة» الأسبوعية، ذهبت لحد القول إنه كان يمكن تنفيذ أربعة مصانع في كل سبع مدن في المنطقة التي يشملها المشروع وبناء خمس مدن و(١٠٠) مستشفى جامعي و(١٣) ألف مدرسة ابتدائية و(٣٠٠) مصنع يعمل في كل واحد منها خمسة آلاف تركي[٢٢].

ولكن، وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر واختلافها في تركيا في شأن المشروع، فإن أحداً لا يطالب بالتخلي عنه، رغم تأخر العديد من المشاريع الداخلة في إطاره أو تخلفها عن المواعيد المحددة.

وحسبما قالت صحيفة «واشنطن بوست» (١٥/ ٥/ ١٩٩٢): «حتى أولئك الذين يرون في الـ «غاب» مجرد رمز يعترفون بأن الأتراك محكومون بإنهائه».

الأهداف السياسية والأمنية لـ «غاب»

من نافل القول، إن الأهداف التنموية الصرفة، لمشروغ «غاب» لا يمكن النظر إليها على أنها الأهداف الاستراتيجية للمشروع، بل هي مرتبطة عضوياً بعدد من المسائل والقضايا السياسية والأمنية، سواء منها المحلية أو الإقليمية.

إن مشروع «غاب» يغطي منطقة جنوب شرق الأناضول، وهي المنطقة غير المستقرة والتي تتسبب بالعديد من المشاكل والتعقيدات الأمنية والسياسية لتركيا، لذلك فإن تطوير هذه المنطقة له طابع أمني استراتيجي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، ذلك أن ازدهار المنطقة المشمولة بالمشروع يساعد على عملية دمج الأكراد دمجاً طوعياً في الوضع الجديد، حسبما تأمل أنقرة، حيث أن هذا الوضع الجديد سيشكل طفرة ذات نتائج إيجابية لها انعاكاساتها على مستوى أبناء المنطقة، وبالتالي فإن ذلك سيساعد تركيا على تطويق حركة «التمرد الكردي» التي يقودها حزب العمال الكردستاني منذ آب ١٩٨١ في هذه المنطقة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المشروع الضخم سيتيح لتركيا، ذات المساحة الشاسعة (حوالي ٨٧٠ ألف كلم^2) تحقيق طموحاتها الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي في لعب دور الجسر أو حلقة الوصل ما بين أوروبا والشرق الأوسط.

كما تتطلع تركيا من خلال إنجاز مشروع «غاب» إلى تحقيق السيطرة الغذائية على منطقة العالم العربي، وذلك عبر الاستثمار بصادرات الغذاء إلى الدول العربية، والتي تقدر، وفقاً لحسابات بعض الخبراء، بحوالي خمسين مليار دولار في مطلع القرن المقبل[٢٤]، حيث تضمن هذه السيطرة عبر اتفاقيات ثنائية مع الدول المستفيدة من مشروع «أنابيب السلام» (سنتحدث عنه في مكان لاحق من هذه الدراسة) والذي تختلف كثيراً حوله الآراء، من متحمس بشدة له، إلى من يرى فيه ضرباً من الخيال.

وبالتالي، فإن الانتعاش الاقتصادي الذي تأمله تركيا من جراء

المشروع، والتغلب على المشكلات الداخلية، عبر استئصال النزعة الانفصالية عند الأكراد في الداخل التركي، إلى جانب البعد الخارجي المتمثل بإحكام الطوق حول الحركة الكردية المسلحة في الخارج وممثلها الرئيسي (حزب العمل الكردستاني) (PKK) من خلال «الضغط الماني» على الدول التي تزعم أنقرة أنها تقدم الدعم لهذا الحزب (وهي سورية والعراق)، كل ذلك سيتيح لتركيا تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلاً. فتركيا تطمح إلى استعادة دور إقليمي مفقود، وصولاً إلى احتلال مكان بين مصاف الدول الكبرى. وهذه الرغبة موجودة منذ زمن الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي السابق بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق.

وقد وجدت أنقرة في التحولات التي عصفت بالعالم في أعقاب انهيار الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، خميرة مغرية للانطلاق إلى تحقيق طموحاتها التي تتخطى حدودها الداخلية، للعب دور إقليمي أكبر، وخصوصاً بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أنهكت واستنزفت الطرفين، ومن ثم تدمير القدرة العسكرية المتنامية للعراق في حرب الخليج الثانية.

هذا فضلاً عن فقدان سورية للدعم السوفياتي السابق، وشروع دمشق في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل في إطار مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

هذه العوامل، ساعدت تركيا على المضي في مشروع «غاب»، لا بل جعلت منه سلاح ضغط على جيرانها العرب لأغراض سياسية رغم النفي التركي المتكرر لاستخدام سلاح المياه لأهداف سياسية.

وما يؤكد الأهداف السياسية لمشروع «غاب»، ما قاله أكثر من مسؤول تركي، وعلى رأسهم تورغوت أوزال الذي قال عندما كان رئيساً لتركيا: «إن مياه الفرات ستصل لسورية إذا كانت هناك وفرة في هذه المياه وإذا التزمت دمشق بشروط معينة» وذلك في إشارة واضحة إلى اتهام أنقرة لسورية بدعم حزب العمال الكردي.

وتركيا، وعلى الرغم من تعدد التحذيرات من أن مشروع «غاب» وضع بذور الصراع، ماضية بقوة في تنفيذ المشروع، حيث باتت النخب السياسية التركية تعتبره أفضل استعداد للقرن الحادي والعشرين، وللإسهام في الوصول إلى الموقع الذي تطمح أنقرة بأن تحتله على المستوى العالمي، ولا سيما مع ظهور دول عدة ذات أصول تركية، وخروجها من رحم ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي (دول آسيا الوسطى)، حتى وصل الأمر أن بعض الأتراك بدأ يتحدث عن تركيا العظمى، فيما طالب البعض الآخر بأن تمارس أنقرة دوراً امبراطورياً على غرار الامبراطورية العثمانية.

انعكاس «غاب» على سورية والعراق

في واقع الأمر، وفي لغة الأرقام والوقائع التي أشرنا إليها، فإن تركيا أحدثت ما يشبه انقلاباً جيولوجياً من خلال مشروع «غاب» بالنسبة إلى النهرين التوأمين دجلة والفرات اللذين ارتبطا منذ فجر التاريخ باسم سورية والعراق. فهذا المشروع الضخم الذي بات مصدر فخر واعتزاز لتركيا، يشكل مصدر قلق لسورية والعراق دولتي المجرى والمصب لنهري دجلة والفرات.

وقد تجلى عمق خوف هذين البلدين من المشاريع المائية التركية، عندما أقدمت أنقرة في العام ١٩٩٠ على حبس مياه الفرات عنهما

لمدة شهر كامل بحجة ملء خزان سد «أتاتورك»، حيث كان تدشين هذا السد العملاق بمثابة جرس إنذار عالي النبرة لسورية والعراق يحذر من أن الأمور تأخذ منحىً تصاعدياً لتصل إلى حد تهديد المصدر الرئيسي للمياه في هذين البلدين.

ـ انعكاس «غاب» على سوريا:

لقد أدى حبس المياه آنذاك إلى تقليص حجم تدفق الفرات إلى سورية والعراق إلى حد كبير، وكان له انعكاسات سلبية كبيرة، حيث تسبب بانقطاع التيار الكهربائي في كل المدن السورية لفترات طويلة، فضلاً عن الأضرار التي تكبدها الفلاحون نتيجة فقدانهم لمحاصيلهم الزراعية في ذلك الموسم.

ومن ناحية أخرى، أدى وسيؤدي مشروع «غاب» أكثر فأكثر إلى مشاكل بيئية معقدة في كل من سورية والعراق، حيث أن المياه الآتية من الحقول المروية في تركيا ستفسد مياه الفرات في حوضه الأسفل، لأنها تحمل معها الأملاح والأسمدة الكيميائية، والمبيدات الحشرية والشوارد الكهربائية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الملوحة وبالتالي، فإن كارثة بيئية قد تلوح في الأفق، إذ كيف يستطيع سكان مدينة حلب وسكان حوض الفرات استخدام مياه الفرات لأغراض الشرب، وماذا سيحدث لآلاف الهكتارات من الأراضي السورية والعراقية[٢٥]؟.

وقد أشار خبير المياه السوري المهندس عبد العزيز المصري إلى أن المياه الملوثة التي تدفقت عبر الفرات من تركيا إلى سورية بلغت حدوداً تفوق المسموح به عالمياً، وقال إن التحاليل اليومية بيّنت أن «نسبة الأوكسيجين الحيوي الممتص أكثر من (٥٠٠) ملغ/ليتر،

ومجموع الأملاح المنحلة (٣٥٠٠) ملغ/ليتر ونسبة المواد العضوية الطيارة (٨٠٠) ملغ/ليتر، إضافة إلى وجود شوارد الفوسفات والكالسيوم والمغنيزيوم والبيكربونات والكبريتات والنشادة[٢٦].

وأشار إلى أن الخطوة «تستهدف كل أنواع الحياة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية... وقد تتسبب في إتلاف الموسم الزراعي على ضفتي نهر البليخ، أحد روافد الفرات الأساسية.

هذه التصريحات تأتي في أعقاب تصريف تركيا للمياه الملوثة عبر الفرات إلى سورية أوائل العام ١٩٩٦، وهو ما أثار ردود فعل سورية وعراقية شديدة. وقد أكدت مؤسسات دولية عدة وجود التلوث وأشارت إلى ارتفاع نسبته بدرجة كبيرة.

هذه الأوضاع أدت بطبيعة الحال إلى إلحاق أضرار كبيرة بأكثر من سبعة ملايين سوري يعيشون على الفرات الذي يشكل (٨٣)٪ من الموارد المائية السورية وتعتبر الزراعة العنصر الأساسي لحياتهم. تجدر الإشارة إلى أن نحو نصف إنتاج سورية من القطن والبالغ (٦٣٠) ألف طن، والقمح أكثر من (٣) ملايين طن، وإجمالي مخزون الحبوب (٦,٥) ملايين طن، يأتي من المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد[٢٧]، وهي المناطق التي يصيبها الضرر جراء المشاريع المائية التركية.

وكانت تركيا قد أقدمت أواخر شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٦، على تصريف كميات كبيرة إلى الأراضي السورية القريبة من الحدود، عبر أربع بوابات تمر تحت خط سكة الحديد، وغمرت هذه المياه أكثر من أربعة آلاف هكتار من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير ما أدى إلى إتلاف المحصول. ووصف مسؤولون محليون

هذا الأمر بأنه «ليس عادياً، وليس فيضاناً، بل أكبر من ذلك بكثير. . . وغمرت المياه التي استمرت بالتدفق أياماً عدة، ست قرى هي: تل أبيض ـ شرقي، عباطين، بريقة، كفاس، الحويجة وشريعان»[٢٨].

وتجدر الإشارة إلى أن المياه تدفقت عبر مجرى وادي الجلاب الذي كان متوقفاً طوال السنوات الأخيرة، لكن جريان الماء عاد إليه عندما صرفت تركيا المياه بالشكل الذي أشرنا إليه أعلاه، وقد بلغ معدل تدفق المياه فيه في تلك الأثناء نحو (٥٠) متراً مكعباً في الثانية، ما دفع بالمزارعين السوريين إلى فتح بوابات تصريف إلى مجرى نهر البليخ الذي جفت مياهه في العام ١٩٨٩ بسبب حفر الأتراك أباراً ارتوازية عميقة. وإذا كان الجلاب ينبع أصلاً من تركيا، فإن الأضرار الناجمة عن التدفق المفاجىء للمياه في مجراه، لم يتسبب بأضرار في أكثر من عشرة هكتارات من الأراضي في تركيا، وذلك بسبب اتساع مجراه داخل الأراضي التركية.

وقد أظهرت التحاليل التي أجريت على تلك المياه أنها ملوثة ووسخة ومضرة بالمزروعات.

ولوثت هذه المواد السامة البيئة والمياه في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ما أثر سلباً على مياه الشرب الخاصة بالتجمعات السكانية الكبيرة في دير الزور والرقة والبوكمال.

كذلك لوثت تركيا مياه نهر الساجور الذي ينتهي إلى نهر الفرات قرب بحيرة الأسد، ما يعني أن نصف سكان سورية تقريباً، أو حوالي (٧) ملايين نسمة من المستفيدين من مياه الفرات يواجهون تلوث مياه الشرب[٢٩].

وحسب المذكرة ـ الوثيقة السورية المقدمة إلى جامعة الدول العربية في العام ١٩٩٥، فإن «قيام الحكومة التركية ببناء مجموعة من السدود على مجرى نهر الفرات والشروع بري أراضٍ جنوب شرق الأناضول من مياه الفرات، يلحق ضرراً جسيماً في حقوق سورية في هذه المياه، وقد بدأ تسرب المياه الملوثة من تركيا إلى الأراضي السورية عبر وادي البليخ، إذ أن نسبة التلوث في هذه المياه بلغت حداً يتجاوز كل النسب المقبولة عالمياً، حيث تجاوز مجموع الأملاح المنحلة فيها (١٨٠٠) ملغ/ليتر... وهي نسبة تتعدى بكثير النسب النظامية العالمية بحدود (٨٠٠) ملغ/ليتر، ما يؤكد خطورة تسرب هذه المياه على البيئة في حوض الفرات وعلى الأراضي التي تشكل القسم الأعظم من الأراضي الزراعية في سورية وعلى سكان سورية...».

ويتوقع أن تزداد نسبة هذا التلوث مع زيادة إدخال أراضي جديدة في الري في نطاق مشروع «غاب».

إن اعتياد أنقرة على الضغط على سورية عبر قطع مياه نهر الفرات فترات طويلة (وهو أمر مبرمج للتكرار مستقبلاً طالما لم تحل المسألة جذرياً)، كان يؤدي إلى توقف توليد الطاقة في سد الفرات السوري والذي تبلغ طاقته نحو (٨٨٠) ميغاواط، وقد حصل الأمر في وقت كانت تعاني سورية من أزمة في توليد الطاقة، وصل العجز فيها إلى (٣,٥) مليون كيلو واط في الساعة[٣٠]، حيث توقفت سبعة توربينات من أصل ثمانية عن العمل في سد الفرات، الذي يعتبر من أهم السدود في سورية، وانخفض منسوب المياه من (١٠٠٠) م٣/ثانية عند الحدود السورية ـ التركية إلى مئتين فقط خلال فترة القطع.

عموماً، وبطبيعة الحال فإن مضي تركيا في تنفيذ مشاريعها، سيؤدي إلى انخفاضٍ في مستوى المياه، يعطل كل مشاريع الري والطاقة في سورية، كما سيؤدي حكماً إلى تدنٍ مضطرد في عدد العمال الزراعيين وانخفاض إنتاج القطن (الذي يعتبر محصولاً استراتيجياً في سورية).

لا غرابة في ذلك، إذا ما عرفنا أن من شأن المشروع التركي «غاب» أن يخفض إلى حد كبير منسوب الفرات في سورية فيصبح (١٣) مليار م^3 بدلاً من (٢٨) مليار م^3 في الأحوال الطبيعية (مع الإشارة إلى أن الفرات يشكل ما نسبته (٨٠)٪ من مجمل الواردات المائية السورية).

وقد أدى ذلك إلى إلغاء «سد تشرين» الذي كان مقرراً أن يبدأ العمل به مطلع العام ١٩٩٤ مؤقتاً، حيث كان مقرراً أن يخصص لإنتاج الطاقة الكهربائية (فيما استثمرت مياه سد الفرات في الري).

كل ذلك ساهم في وضع بعض العراقيل أمام الخطط التنموية السورية، على مستويين[٣٢]:

المستوى الأول: ساهم في مضاعفة أزمة الطاقة.

المستوى الثاني: عرقلة خطة الأمن الغذائي التي وضعتها الحكومة من خلال مواصلة استصلاح مجمل الأراضي الواقعة ضمن حوض الفرات، ما دفع بالحكومة إلى إيجاد بدائل لحل الأزمة التي خلفتها انعكاسات المشروع التركي ولا سيما سد «أتاتورك».

وفي تقرير قدمه رئيس الوزراء محمود الزعبي إلى البرلمان في تشرين الأول من العام ١٩٩٤[٣٣]، أشار إلى «أن الحكومة آثرت عدم التضحية بمياه بحيرة الأسد ـ أي سد الفرات ـ لتوفير المياه للري

في حوض الفرات واستصلاح أراضي المنطقة الشرقية (تقدر بحوالي ١٤٠ ألف هكتار على حساب تمرير المياه في سد الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك لتأمين الاحتياجات الغذائية المتزايدة مع تزايد النمو السكاني الذي يقدر بمعدل ٣,٤٪ في سورية».

ولتبيان حجم الخسائر، نشير إلى أن الهكتار الواحد من الأراضي المروية ينتج نحو ٣,٥٪ من القمح، هذا فضلاً عن أثمان المحطات الكهربائية البديلة التي تم شراؤها بعد إرجاء العمل في سد تشرين، حيث اشترت دمشق ست محطات قوة كل منها ١٠٥ ميغاواط بكلفة إجمالية بلغت ١٣٥ مليون دولار.

- انعكاس «غاب» على العراق:

إن العراق وباعتباره دولة المصب بالنسبة لنهري دجلة والفرات، هو الأكثر تضرراً من المشاريع المائية التركية المقامة على النهرين، رغم أن وضعه المائي أفضل من سورية بكثير.

فقد تأثرت موارد العراق المائية بدرجة مرتفعة نتيجة إنشاء السدود على حوض الفرات في تركيا (وفي سورية أيضاً)، وتجلى ذلك بصورة خاصة في (٧) محافظات يعتمد أكثر من خمسة ملايين نسمة من سكانها بشكل أساسي على الزراعة، إذ لم تتجاوز الإيرادات الحالية للعراق، ومنذ المباشرة ببناء سد أتاتورك، نصف احتياجاته حيث أن المستوى الراهن هو بحدود (٢٦٠) م^3/ثانية في حين أن حاجات العراق في ما يتعلق بحوض الفرات تتجاوز (٥٠٠) م^3/ثانية[٣٤].

وترافق انخفاض منسوب المياه مع ظاهرة خطيرة تمثلت بتردي نوعية المياه (كما هي الحال بالنسبة لسورية)، حيث تخطت الحدود المسموح بها للشرب على المستوى الدولي، الأمر الذي حمل

القرويين في العديد من القرى على جلب المياه بواسطة الصهاريج.

والأضرار التي لحقت وستلحق بالعراق نتيجة التطورات الحاصلة على الفرات ودجلة يمكن إيجازها بما يلي[٣٥]:

١ ـ إن كل مليار م^{٣} من النقص في المياه سيؤدي إلى نقصان (٢٦٠) ألف دونم من الأراضي الزراعية، (وبالتالي سيؤثر مشروع «غاب» بعد إتمامه على (١,٣) مليون هكتار من الأراضي الزراعية الغنية، أي (٤٠)٪ من أراضي العراق الصالحة للزراعة).

٢ ـ عند إضافة مياه من مخزون الثرثار، وهي مياه ترتفع فيها نسبة الملوحة، سيؤدي ذلك، نظراً لارتفاع الملوحة وانخفاض الكمية، إلى خروج (٤٠)٪ من الأراضي الزراعية في حوض الفرات من الاستثمار الزراعي (ما يعادل (١,٣) مليون دونم).

٣ ـ إن ارتفاع ملوحة المياه سيؤدي إلى الإضرار بالمشاريع الصناعية المقامة في هذا الحوض، وعلى جميع مشاريع إسالة الماء للأغراض المنزلية.

٤ ـ تأثر محطة الطاقة الكهربائية في سد القادسية بسبب انخفاض منسوب المياه، (توقفت المحطة كلياً في شتاء ١٩٩١)، فضلاً عن تضرر أربع محطات كهربائية حرارية أخرى.

تجدر الإشارة هنا، وللدلالة على حجم الأضرار اللاحقة بالعراق، إلى أن المحطات الكهربائية المقامة على الفرات في العراق تولد حوالي (٤٠)٪ من مجمل حاجة هذا البلد من الطاقة الكهربائية.

٥ ـ شمل الضرر سبعة مراكز من مراكز المحافظات العراقية في حوض الفرات، فضلاً عن (٢٥) قضاء وأكثر من (٤٠٠٠) قرية و(٢٨) ناحية، يسكنها حوالي (٥,٥) ملايين نسمة، يعتمدون أساساً

على الزراعة.

٦ ـ أدى قطع مياه الفرات عن سورية والعراق (عام ١٩٩٠) إلى حرمان الأراضي العراقية الممتدة بين سد القادسية والحدود العراقية ـ السورية من المياه اللازمة بسبب تدني مناسيب المياه في تلك المنطقة إلى مستويات متدنية ولعدم وجود سد تخزيني فيها.

٧ ـ إن كمية المياه التي كانت تصل إلى الأراضي العراقية منذ ٢٣ أيلول ١٩٨٩ ولغاية ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ بحدود (٢٠٠) م^3/ ثانية، ما يعني أن نسبة الملوحة ارتفعت في تلك الفترة إلى حدود الألف جزء بالمليون بعدما كانت (٤٠٠) جزء بالمليون.

المائدة المستديرة:

إن مشروع «غاب» التركي هو الذي فجر النزاع المائي بين الدول الثلاث (سورية والعراق وتركيا)، وبلغ النزاع حداً متقدماً في العام ١٩٩٠، في أعقاب «الحجب» الشهير للمياه من قبل أنقرة عن جارتيها.

عمق الأزمة التي أحدثتها تلك «السابقة»، حملت الدول الثلاث على عقد حلقة نقاش حول الطاولة المستديرة، حيث قدم كل فريق مذكرة تفصيلية تبين وجهة نظره في هذا الشأن.

ـ موقف تركيا:

قدم ممثل تركيا إلى الطاولة المستديرة مذكرة تفصيلية أشارت إلى الاعتبارات الفنية التي «تقضي بحجز المياه» والمتعلقة بالمواصفات الهندسية لسد «أتاتورك» من جهة، إلى «مراعاة» تركيا لاحتياجات سورية والعراق من جهة أخرى.

وقالت المذكرة[٣٦]:

- إن تركيا نظمت جولة من الاتصالات مع الأقطار العربية الصديقة، أوضحت فيها الوقائع والأرقام المتعلقة بعملية التشغيل خلال فترة ملء الخزان خلف سد «أتاتورك»، كما أنها أحاطت سورية والعراق علماً بكل خطوات بناء السد.

- إن المياه تتدفق إلى المجرى الرئيسي للفرات بعد فترة الحبس وحتى الآن بمعدل (٦٠٠) م٣/ثانية.

- إن تركيا تستخدم (٨) أمتار مكعبة/ثانية من تدفق النهر، ما يعني أن معدل (٥٩) م٣/ثانية ولفترة اضطرارية يفي بحاجات سورية والعراق.

- إن تركيا عندما تعهدت عام ١٩٧٦، لدى شروعها في بناء خزان «كاركاياباب»، بألاّ يقل التدفق إلى «ريلاجيك» عن (٥٠٠) م٣/ثانية كانت تستجيب في ذلك لطلب المؤسسات الدولية التي أسهمت في بناء هذا الخزان ولما كان سد «أتاتورك» ممولاً بالكامل من قبل تركيا، فإن هذا التعهد لا يسري عليه حتى يتم التوصل لتسوية نهائية.

- موقف سورية:

في مقابل الموقف التركي، قدم الجانب السوري مذكرة أوضحت الاعتراضات السورية التي ترجع إلى عدم مناقشة الموضوع على مستوى اللجنة الفنية الثلاثية، واقتصار الأمر على مجرد ذكر الموضوع في دورة تشرين الثاني ١٩٨٩ دون شرح الأسباب والحصول على موافقة سورية والعراق، وأشارت المذكرة إلى أن تركيا مضت في تنفيذ خطتها دون أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات

العراقية والسورية.

وأكد ممثل سورية إلى الطاولة المستديرة ذاتها[٣٧]:

- على تمسك سورية بنص بروتوكول ١٩٨٧ (أشرنا إليه بالنص في مكان سابق من دراستنا).

- أن قرار إغلاق النهر يرجع إلى أخطاء التصميم الهندسي، وهي معلومات لدى الجانب التركي قبل عام ١٩٨٣، ولم يجر طرحها على اللجنة الفنية الثلاثية خلال (١٣) اجتماعاً عقدت قبل قرار الإغلاق، كما أن الاجتماع الرابع عشر للجنة لم يسجل عنه أي محضر لعدم اقتناع سورية والعراق بالمبررات التي قدمتها تركيا لقرار الإغلاق.

- إن معدل تدفق النهر في فترة الإغلاق راوح ما بين (٤٥) م^3/ ثانية و(٥٠) م^3/ ثانية وليس (٥٩)م^3/ ثانية كما يزعم الجانب التركي.

- موقف العراق[٣٨]:

بدورها، أكدت بغداد على الحقوق المكتسبة تاريخياً لسورية، وبالتالي للعراق والتي تبلغ (٢٨) مليار م^3/ سنة، أي بمعدل تدفق يبلغ (٨٠٠) م^3/ ثانية عند الحدود السورية - التركية، وبناء عليه، فإن الـ (٥٠٠) م^3/ ثانية التزام تركي كحد أدنى خلال فترة إنشاء سد «أتاتورك»، وتسترد بعده سورية معدلاً يتراوح بين (٦٠٠) و(٧٠٠) م^3/ ثانية، وذلك إلى حين توصل الأطراف الثلاثة إلى اتفاق بشأن النهر.

- إن تدفق المياه خلال فترة الإغلاق بمعدلات منخفضة أدى إلى ظهور الملوحة في المياه، ووصلت إلى (٦٧)٪ مع زيادة نسبة

الكبريت، ما يؤثر في صلاحية المياه في العراق، ليس فقط خلال فترة التدفق المنخفض ولكن في المستقبل عموماً.

- إن العراق متضرر من البروتوكول الموقع بين سورية وتركيا عام ١٩٨٧، حيث لن تتجاوز حصته (٩) مليارات م٣/سنوياً، وهذا المقدار يمثل نصف الحد الأدنى للاحتياجات العراقية، وبالتالي يترتب على ذلك عدم صلاحية (٦٥) ألف هكتار للزراعة، فضلاً عن أن استنزاف المياه خلف سد القادسية العراقي سيقلل من كفاءة وإنتاجية مشروع الطاقة الكهرومائية للسد، (توقف السد عن العمل كلياً خلال شتاء عام ١٩٩١).

وللدلالة على عمق الأزمة أيضاً، تجدر الإشارة إلى أن مياه الفرات لا تكفي إلا لرى (٢,٥) مليون هكتار سنوياً، كمعدل وسطي، بينما تخطط البلدان الثلاثة: (تركيا وسورية والعراق) لري حوالي (٤,١٣) مليون هكتار، منها (١,٤٤٦) في تركيا، و(٠,٧٢٦)٪ في سورية، و(١,٩٥٤) في العراق[٣٩]، ما يعني أن احتياجات الأراضي المخطط لريها في البلدان الثلاثة من المياه، تفوق واردات النهر السنوية بحوالي مرتين، وبالتالي نحن هنا أما ما يطلق عليه في القانون الدولي «تنازع المصالح»، وهنا، يتطلب الأمر تنازلاً عن مشاريع مرتبطة بدجلة والفرات، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند اقتسام المياه الدولية، وعلى رأسها الاحتياجات الاجتماعية لكل بلد. (وقد تبين في دراستنا أن سورية هي الأكثر احتياجاً بين الدول الثلاث وهي بالتالي لا تستطيع التخلي عن أي من مشاريعها).

ثانياً ـ «أنابيب السلام» التركية

بعيد انطلاقة مشروع «غاب» والإنجازات التي حققتها تركيا في إطاره، ولا سيما السد العملاق «أتاتورك» بدأت تظهر فكرة استغلال المياه كسلعة تجارية، شأنها شأن سائر المواد التي تتم المتاجرة بها، ولا سيما النفط.

ففي المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في جامعة «جورج تاون»، والذي انعقد في ١٩٨٧/٦/٢٥ لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار النيل والفرات ودجلة والأردن، قدم الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال مشروعاً أسماه «أنابيب السلام» لتزويد سورية والأردن ودول الخليج العربية الست وإسرائيل بفائض مياه نهري «سيحان» و«جيحان» بجنوب تركيا.

وبرر أوزال تسمية هذا المشروع بأنابيب السلام لاقتناعه «بأن تطوير التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة وتشكيل شريان حياة وتعاون، بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه لنزاعات المنطقة»[٤٠].

ويشمل المشروع مد خطين من الأنابيب:

ـ غربي بطول (٢٦٥٠) كلم، ويمتد من نهر «جيحان» إلى مكة وجدة عبر سورية والأردن.

ـ شرقيّ بطول (٣٩٠٠) كلم، ويسمى خط الخليج، ويمتد من نهر سيحان وصولاً إلى الكويت والسعودية والبحرين وقطر

والإمارات وعمان.

على أن يضخ الخط الغربي (٣,٥) ملايين م^{٣} يومياً، وخط الخليج (٢,٥) مليون م^{٣} يومياً[٤١].

وقد اعتمد المشروع التركي على أن عمليات قياس منسوب المياه في كل من نهري سيحان وجيحان، تشير إلى وفرة المياه، حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين إلى (٣٩) مليون م^{٣}/اليوم، تخطط تركيا لاستخدام ما لا يتجاوز (٢٣) مليون م^{٣} منها[٤٢]، وهذا الأمر يعني وجود فائض قدره (١٦,١) مليون م^{٣}/يومياً، وبالتالي[٤٣] يمكن توجيه (٦) ملايين منها إلى البلدان الأخرى في المنطقة التي تعاني نقصاً في المياه.

وطبقاً لدراسة الجدوى التي أعدتها شركة «براون أند روت» (Brown and Root) للمشروع في نهاية العام ١٩٨٦، وبناء على تكليف من الحكومة التركية، خلصت إلى جدواه من الناحيتين الفنية والاقتصادية، قدرت مدة تنفيذ المشروع بثماني إلى عشر سنوات بكلفة تقديرية بلغت (٢١) مليار دولار، وعمره الافتراضي نحو (٥٠) سنة، على أن تبلغ كلفة المتر المكعب الواحد من المياه (٠,٨٤) دولار من الخط الغربي و(١,٠٧) دولار من خط الخليج في مقابل تكلفة تصل ألى (٥) دولار للمتر المكعب الواحد في محطات تحلية مياه البحر في دول الخليج.

خريطة رقم (٢) خطا «أنابيب السلام»

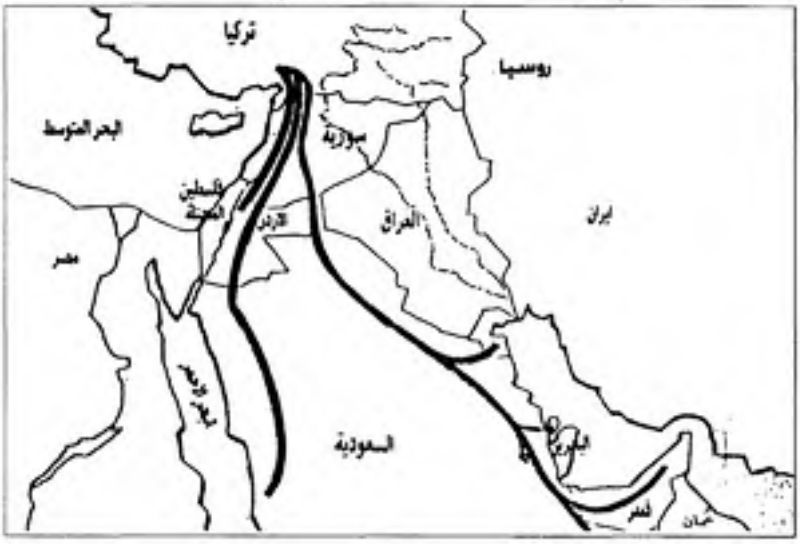

خريطة رقم (٣) أهم المدن التي يمر بها «أنابيب السلام»

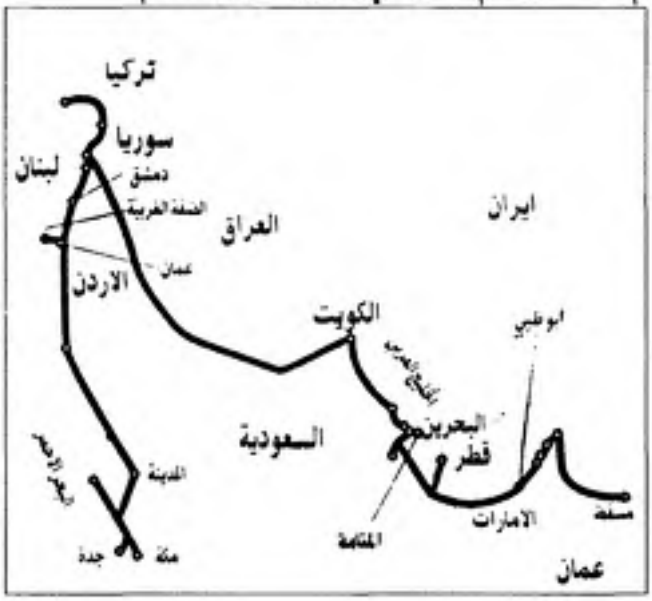

وكانت تركيا تأمل بأن تحقق عائدات مالية كبيرة من المشروع تصل إلى نحو ملياري دولار سنوياً مقابل بيع المياه إلى البلدان العربية، وهو ما يعني مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا.

ويقترح الجانب التركي أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة)، على أن تساهم الدول المستفيدة في تكلفة الإنشاء، ويؤخذ في الاعتبار أن تتحمل الأطراف المنتفعة تكاليف الصيانة، وذلك في إطار حدودها الإقليمية.

ولقد بذلت أنقرة جهوداً حثيثة لإقناع البلدان العربية المعنية بأهمية المشروع وجدواه الاقتصادية والحصول على موافقتها على إعداد دراسة الجدوى النهائية الخاصة به، والتي ستقوم بها الشركة الأميركية نفسها بتكلفة قدرها (٢,٧) مليون دولار وتغطيها: الولايات المتحدة (١,٢) مليون دولار، تركيا (٨٠٠) ألف دولار، وبريطانيا (٧٠٠) ألف دولار.

وبالفعل، عرضت تركيا المشروع، وبحثته اللجنة الاقتصادية التركية ـ السعودية في أنقرة في كانون الثاني ١٩٨٩، واللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة في آذار ١٩٨٩.

جدول رقم (٦)[٤٤]

برنامج ،أنابيب السلام، التركي

الموقع	الخط الغربي: المياه المنقولة (م٣ يومياً)	الموقع	خط الخليج: المياه المنقولة (م٣ يومياً)
سورية: حلب	٣٠٠ ٠٠٠	الكويت	٦٠٠ ٠٠٠
حماه	٣٠٠ ٠٠٠	السعودية: الجبيل	٢٠٠ ٠٠٠
حمص	١٠٠ ٠٠٠	الدمام	٢٠٠ ٠٠٠
دمشق	١٠٠ ٠٠٠	الخبر	٢٠٠ ٠٠٠
دمشق	٦٠٠ ٠٠٠	الهفوف	٢٠٠ ٠٠٠
	١٤٠٠ ٠٠٠		
الأردن: عمان	٦٠٠ ٠٠٠	البحرين: المنامة	٨٠٠ ٠٠٠
		قطر: الدوحة	٢٠٠ ٠٠٠
السعودية: تبوك	١٠٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة:	
المدينة المنورة	٣٠٠ ٠٠٠	أبو ظبي	١٠٠ ٠٠٠
ينبع	١٠٠ ٠٠٠	دبي	٢٨٠٠٠٠
جدة	٥٠٠ ٠٠٠		
مكة المكرمة	٥٠٠ ٠٠٠	الشارقة/ عجمان	١٦٠٠٠٠
		أم القيوين	١٢٠٠٠٠
		رأس الخيمة	٤٠٠ ٠٠٠
		الفجيرة	٦٠٠ ٠٠٠
		عُمان: مسقط	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	٣٥٠٠ ٠٠٠	المجموع	٢٥٠٠ ٠٠٠

«إسرائيل» و«أنابيب السلام» ومفاوضات السلام

لاقى المشروع التركي اهتماماً وتشجيعاً غربيين كبيرين، حيث كان في ذهن تركيا لدى اقتراحها المشروع، إدخال إسرائيل فيه وذلك عبر مرور الأنبوب الغربي حتى الضفة الغربية، لنهر الأردن، غير أنها تخلت عن هذه الفكرة بسبب معارضة البلدان العربية لها.

لكن سحب تركيا لإسرائيل من قائمة الدول المستفيدة من المشروع، لم يكن إلا تدبيراً مؤقتاً، والدليل أن تركيا عرضت بالفعل بيع إسرائيل كميات من المياه (تحدثنا عن هذا الموضوع في مكان سابق)، في إطار اتفاقيات التعاون بين الجانبين.

ولعل إسرائيل كانت أكثر المتحمسين للمشروع التركي، وليس أدل على ذلك مما قاله شيمون بيريز في نيسان عام ١٩٩١ (عندما كان زعيماً لحزب العمل الإسرائيلي) عقب لقاء له مع الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال، حيث قال بيريز: «إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه لا الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة. وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة، ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية تبدأ بتنمية الموارد المائية، ويمكن لمشروع أنابيب السلام (الأنبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن»[٤٤].

وكانت الصحافة الإسرائيلية، (جيروزاليم بوست)، وقبل ثلاثة أشهر من نشوب أزمة الخليج، قد نشرت في ١٩٩٠/٦/٩ تقريراً قدمه خبير في شؤون الموارد المائية إلى رئيس الوزراء آنذاك إسحاق

شامير، عن مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها، واقترح في هذا التقرير إبرام اتفاق مع تركيا لشراء (٢٥٠) م^{٣} من المياه سنوياً بسعر (٢٥) سنتاً لكل متر مربع، وتتولى نقلها في حاويات بلاستيكية ضخمة تسحبها سفن شركة تركية خاصة وشركة «ميدوزا» الكندية من أحد الموانىء التركية على البحر الأبيض المتوسط حيث سيتم مد أنابيب كلفتها (٢٠٠) مليون دولار لنقل وضخ هذه المياه من نهر «مانوغات» بجنوب تركيا[٤٥].

وعلى الرغم من النفي التركي المتلاحق لهذا التقرير، ومن ثم لأي اتفاق يتعلق ببيع مياه تركية إلى إسرائيل، فإن أواخر العام ٩٥ والعام ٩٦، شهدا ظهور التعاون المائي بين الجانبين إلى العلن، وصرح به أكثر من مسؤول من الجانبين.

وفي الواقع فإن مشروع «أنابيب السلام»، يعتبر مشروعاً معلقاً حتى الآن، حيث أنه شبه مسحوب من التداول، بعد رفض أغلب الدول العربية له خشية أن تسلم هذه الدولة «رأسها المائي» لتتحكم فيه دولة المصدر (تركيا)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، رفض هذه الدول لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة منه، حيث أن أحد الاحتمالات القائمة في حال لو وافقت الدول العربية على المشروع إذا استبعدت إسرائيل منه، أن تلجأ هذه الأخيرة في المرحلة الأولى لتنفيذه، أو حتى فور موافقة هذه البلدان العربية على إعداد دراسة الجدوى النهائية للمشروع، إلى ممارسة ضغوط وعمليات ابتزاز للحصول على مقابل معين من هذه البلدان، سواء في شكل مالي أو في شكل مزيد من التنازلات العربية لإسرائيل مقابل أن تتعهد تل أبيب بعدم ضرب المشروع.

ونظراً للمشاريع المائية الضخمة التي تسعى إسرائيل إلى تنفيذها، فإنها ستشهد أزمة مياه خانقة في العام ٢٠٠٠ حسب العديد من الدراسات، وبالتالي فهي ستكون أكثر الدول استفادة من أي مشروع مائي أو أي توزيع مائي بين دول المنطقة، خصوصاً أنها تأخذ الماء ولا تعطيه.

لقد جهدت تركيا طويلاً، وبذلت مساع حثيثة في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، في سبيل عقد «قمة مياه شرق أوسطية» في استانبول في العام ١٩٩١، بمشاركة دول المنطقة بما فيها إسرائيل وبعض الدولة الآسيوية والولايات المتحدة، وكندا واليابان ودول أوروبية، وذلك من أجل مناقشة قضايا الموارد المائية في الشرق الأوسط وسبل إدارتها واستخدامها، فضلاً عن المشروع المائي التركي بشقيه («أنابيب السلام» و«غاب»)، على أن تتولى إعداد وترتيب هذا الاجتماع قمة المياه الدولية (وهي منظمة مرتبطة بمؤسسات أميركية خاصة معنية بمثل هذه القضايا، وتدعى مجلس الاستراتيجية العالمية).

بيد أن المعارضة العربية، ولا سيما من جانب سورية، لمشاركة إسرائيل في هذه القمة، وتمسك الولايات المتحدة في المقابل بضرورة حضور إسرائيل، دفع الرئيس التركي إلى إعلان تأجيل هذه القمة إلى العام ١٩٩٢، ولكنها لم تنعقد.

ويمكن تفسير هذا الإرجاء ـ الإلغاء للقمة، من زوايا متعددة، أبرزها تقدير أنقرة للتطورات الإقليمية التي بدأت بالظهور مع انطلاقة مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، على مستوى المفاوضات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية، ومن ثم المفاوضات متعددة الأطراف

التي قاطعتها سورية ولبنان.

وقد أملت تركيا في أن تلعب دوراً كبيراً في «التعاون الإقليمي» في مجال المياه، وبالفعل، فإن المفاوضات متعددة الأطراف قدّمت في حقيقة الأمر أداةً مشابهة تماماً لما كانت تبتغيه تركيا من قمة استانبول.

فقد حضر الاجتماع الأول في فيينا في أيار ١٩٩٣ نحو (٣٨) دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها، وهي الدول التي كانت أنقرة تود حضورها، ولكن سورية ولبنان والعراق تغيبت عن الاجتماع. وتعمدت تركيا عدم طرح موضوع «أنابيب السلام» مباشرة على اعتبار أن هنالك أطرافاً أخرى كفيلة بطرحه، وهي بذلك أرادت أن تقول أنها عرضت الموضوع، «فإن لم تكن الدولة المستفيدة منه راغبة فيه فليس هناك أية وسيلة أو نية لإرغامها على ذلك»[٤٦].

وبهذا، تكون تركيا قد استعاضت عن مؤتمرها الدولي حول المياه بالمفاوضات متعددة الأطراف، بحيث يمكن تدويل المشكلة، وبالتالي الضغط على سورية بواسطة أطراف عدة لها مصلحة في جر المياه من تركيا، إلا أن الأهداف التركية لم تتحقق، أولاً: لعدم حضور سورية اجتماعات اللجان متعددة الأطراف، (ومنها اللجنة المتعلقة بالمياه)، وثانياً: لعدم دعوة العراق، وهو الطرف الثالث في نهري دجلة والفرات.

مخاطر المشروع التركي

إن مشروع «أنابيب السلام» في حال تنفيذه، سيحمل مخاطر جمة على الدول العربية حيث سيؤدي إلى اعتمادها (ولا سيما دول الخليج) على استيراد المياه من تركيا، ما يعطي لهذه الأخيرة ورقة

ضغط قوية على هذه البلدان بما يتلاءم مع المصالح التركية، وبالتالي الغربية التي ترتبط معها أنقرة بتحالفات ومصالح متعددة (ولا سيما الولايات المتحدة، وحلف الأطلسي الذي تركيا عضو فيه)، وبطبيعة الحال، سيتيح ذلك لهذه القوى أن تمسك بأزرار التحكم في مسارات الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وتحول دون حدوث أي تطورات داخلية فيها تتعارض مع مصالح الغرب، ذلك أن تركيا سيكون بمقدورها حينذاك، أن تلجأ إلى التهديد بقطع إمدادات المياه عن هذه البلدان أو قطعها تماماً (ولتركيا تجربة في هذا المضمار، إذ لجأت إلى إغلاق أنبوبي تصدير النفط العراقي عبر أراضيها إبان حرب الخليج).

هذا فضلاً عن أن المشروع التركي يهدد المشروعات المائية العربية، ويضعف الحافز لمواصلة المشاريع التي تعتمد على الذات باستغلال المياه الجوفية ومشاريع تحلية المياه.

أن أخطر ما يشتمل عليه المشروع التركي، هو مقولة مبادلة المياه بالنفط (تطرقنا إلى الوجهة القانونية لهذا الموضوع في فصل سابق)، حيث استندت أنقرة في مشروعها إلى إعلان استعدادها لمبادلة الماء بالغاز والنفط مع الدول النفطية العربية، وهي تدعو، في مقابل مد أنابيب المياه من أراضيها إلى مد أنبوبين آخرين من الدول الخليجية العربية إلى الموانىء التركية يحملان النفط والغاز إليها، مبررةً هذا الأمر بأنها تستورد الغاز من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) عبر أنبوب خاص.

فتركيا، حتى الآن، تبدو الدولة الوحيدة تقريباً التي لم يظهر فيها النفط بكميات كبيرة تسدد حاجاتها وسط محيط غني بهذه الثروة

الطبيعية الهامة، كدول الخليج العربي وإيران، وسورية نسبياً. ولذا فإن تركيا مضطرة لاستيراد النفط ولا سيما العربي لتغطية احتياجاتها، ما يعني تأثرها بالتبدلات التي تصيب أسعاره، وما لهذا الأمر من انعكاسات على اقتصادها.

ومن هذا المنطلق تجهد تركيا للاستفادة من النفط الذي لا يبعد سوى مسافات قليلة عن حدودها الجنوبية وخصوصاً أن هذه المناطق النفطية كانت في الحرب الأولى الكبرى تابعة للسلطنة العثمانية. وأن بعضها (الموصل، كركوك...) ظلت تركية حتى العام ١٩٢٥، (ونزعة المطالبة بها تجددت في السنوات الأخيرة في التفكير السياسي التركي)، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية، حيث رأت تركيا أن تقسيم العراق سيضع مناطقه الشمالية النفطية والكردية في الوقت ذاته تحت نفوذها المباشر أو غير المباشر[٤٧].

والبحث التركي الدؤوب عن مصدر رخيص للطاقة، ووجود هذا المصدر في الدول المجاورة، جعلها تلجأ إلى أسلوب المقايضة والمبادلة، وهي الدولة التي تمتلك ورقة المياه القوية (تمتلك تركيا فائضاً مهماً من المياه، كما بينا في الفصل الأول)، وفي هذا الإطار يأتي مشروعها المائي بشقيه.

ـ الموقف العربي:

كما لعبت الجغرافيا دوراً مهماً بالنسبة لتركيا (في إطار مشروع «غاب») باعتبارها دولة المنبع لنهري الفرات ودجلة، كذلك فإن الجغرافيا أعطت لسورية السبل التي توفر لها إحباط الخطط التركية الهادفة لزيادة نفوذها ومكاسبها الإقليمية (عبر مشروع «أنابيب السلام») عبر استخدام الوفرة النسبية من المياه لديها.

فلسوريا في هذا المشروع دور محوري، إذ أنه يستحيل مرور المياه التركية إلى أي طرف آخر دون موافقة سورية، التي رفضت المشروع التركي، مستندة في موقفها إلى أنه لا يمكن في الواقع بحث قضايا التعاون الإقليمي في مجال كالمياه، دون الحل المسبق للصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل جوانبه وإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي تحتلها.

فمنطقة «الشرق الأوسط» هي منطقة ساخنة ومنطقة تشابك وتصارع مصالح، بسبب العديد من الترسبات والتراكمات والمنازعات التاريخية، زاد في تعقيداتها إقامة «دولة إسرائيل» على أرض فلسطين، وبالتالي لا يمكن لأي من المشروعات التنموية الشاملة أن ترى النور، ما لم تحل تلك المشكلات، وبالتالي فإن هذا المشروع، يأتي قبل تحديد مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كذلك، فإن سورية تخشى أن مشروع «أنابيب السلام» سيكون أداة ضغط قد تلجأ إليها أنقرة عند وقوع أية أزمة قد تعصف بين البلدين، في ظل السعي التركي الحثيث للعب دور في الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

وكما الموقف السوري، كذلك كان موقف بقية الدول العربية، حيث قوبل المشروع التركي برفض على المستويين الشعبي والرسمي.

فاعتبرت الإمارات العربية المتحدة (على لسان وزير المياه)، أن مشروع «أنابيب السلام» غير قابل للتنفيذ اقتصادياً، لأن ثمن هذه الأنابيب سيكون أكثر ارتفاعاً من تكلفة إنشاء محطات تحلية مياه البحر، كما أن تكلفة الغالون الواحد من المياه التركية المجرورة

بالأنابيب (١,٤) دولار[٤٨]. وبدورها السعودية رفضت المشروع متمسكة بمبدأ عدم اعتماد الدول العربية على دولة واحدة لتأمين مادة استراتيجية وحيوية كالمياه.

وفحوى المواقف العربية، أن المشروع التركي يجعل من تركيا دولة ضاغطة على الدول العربية في الحاضر والمستقبل عند ظهور أي أزمة بين الجانبين.

ويرى خبير المياه في الأمم المتحدة، د. رشدي سعيد أن المشروع التركي غير اقتصادي، ولا يعد في الوقت ذاته مشروعاً عملياً، «غير أننا نرى أن تركيا قد أحاطته بدعاية كبيرة لتثبت فيها حسن نيتها عندما أشيرت إليها أصابع الاتهام بأنها تستولي على المياه التي تخص دولاً من جيرانها، هذا في الوقت الذي يعد فيه مثل هذا المشروع غير منطقي وغير عملي نظراً لأن كمية المياه المنتجة عنه، تعد قليلة للغاية، وهي لا تكفي عملياً لتغذية السكان والدول التي تمر بها (الأنابيب)... لا يمكننا أن نتصور أن (٢,٥) مليون م^{٣} من المياه يكفي لكل هذه الدول التي سوف يمر بها، كما وأنه لا يكفي لكل هؤلاء الناس»[٤٩].

فالمشروع التركي سوف ينقل (٢,٥) مليون م^{٣} من المياه الصالحة للشرب إلى المدن التي سيمر بها، بكلفة تصل إلى (٢٠) مليار دولار (بأسعار العام ١٩٨٧)، وبالتالي فإن تكلفة المتر المربع من مياه الشرب المنقولة ستصل إلى حوالي (٥) دولار، وهي تكلفة باهظة لاستغلال المياه بدرجة غير اقتصادية، ما يخرج المشروع من الدائرة العملية والفعلية.

□ مراجع الفصل الثالث

(١) التقرير نشرته الصحف العربية في حينه، واستندنا نحن في هذه المقتطفات منه إلى صحيفتي الخليج الإماراتية، العدد (٦١١٦)، ١٣/٢/١٩٩٦ ص ٧، والأهرام القاهرية، العدد الصادر بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٦، ص ٨.

(٢) محمد نور الدين، «العلاقات السورية ـ التركية في طور جديد من أزمتها المزمنة، إنشاء خطط الحرب... رداً على مقايضة السياسة بالمياه»، صحيفة الحياة، لندن ١/٢/١٩٩٦.

(٣) محمد نور الدين، «العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية»، كتاب يضم مجموعة دراسات لباحثين صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٣٣.

(٤) حمزة عليان، «قراءة في الموقف التركي من قضية المياه»، القبس الكويتية، العدد (٧١٦٤)، ٢٧/٥/١٩٩٣، ص ٣٢.

(٥) جان ماري بيراون، «العلماء يدرسون عادات الزواج عند النحل لانعكاساتها على الزراعة، تركيا تدشن الشهر المقبل قناتي أورفه لنقل مياه سد أتاتورك إلى الحدود مع سورية والعراق»، الحياة، العدد (١١٠٢٠)، ١٢/٤/١٩٩٣. ص ١٤.

(٦) حاقان طونش، «مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها»، كتاب يحوي مجموعة من الدراسات لعدد من الكتاب، صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول ١٩٩٤، ص ٢٦٤.

(٧) رياض حامد الدباغ (رئيس جامعة المستنصرية ـ العراق)، دراسة نشرت أيضاً في المصدر السابق.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) «مشروع جنوب شرق الأناضول أضخم وأشمل مشروع تنموي نفذ حتى الآن في تركيا.. ويأتي بين كبريات المشاريع التنموية في العالم حجماً وهدفاً»، أضواء الأنباء التركية، العدد (٣)، ١٨/١/٩٠، ص ٤.

(١٠) محمد ظروف، «سورية تكثف جهودها لتنفيذ مشروعي دجلة والخابور لري نحو ٣ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية»، صحيفة الشرق القطرية ١٠/١٢/٩٥ ص ١٧.

(١١) استندنا في الأرقام الواردة إلى المرجعين التاليين:

أ ـ مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١، مصدر سبق ذكره ص ٢٤٣.
ب ـ «خطوة هامة على طريق مشروع جنوب شرق الأناضول، إتمام عملية التنقيب في أول نفقي شانلي أورفة»، أضواء الأنباء التركية العدد (٣١)، ١/ ٨/ ٩١، ص ٤.

(١٢) عبد معروف، «نهر الفرات وتاريخ النزاعات على مياهه، هل تحل مفاوضات السلام المشاكل القائمة حوله»، الحياة، لندن، العدد (١١٢١٤)، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٣، ص ١٨.

(١٣) حافان طونش، «مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره ص ٢٦٦.

(١٤) أضواء الأنباء التركية، «مشروع جنوب شرق الأناضول أضخم وأشمل مشروع تنموي نفذ حتى الآن في تركيا ويأتي بين كبريات المشاريع التنموية في العالم حجماً وهدفاً»، مصدر سبق ذكره.

(١٥) المهندس فضل كعوش، دراسة دكتوراه هيدرولوجيا بعنوان «حول المشروع التركي الـ(GAP)».

(١٦) «مشروع جنوب شرق الأناضول، سد أتاتورك ومشروع الطاقة الكهربائية الهيدوليكية»، منشور باللغة الانجليزية صادر عن وزارة الأشغال العامة والمنشآت التركية.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) «احتجاز مياه الفرات في تركيا عطل سد تشرين وتسبب بأزمة طاقة كهربائية في سورية»، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٥٥٦٥)، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٤، ص ٨.

(١٩) رياض الدباغ «مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٢٠) جريدة أضواء الأنباء التركية، «مشروع جنوب شرق الأناضول، أضخم وأشمل مشروع تنموي نفذ حتى الآن في تركيا. . ، ويأتي بين كبريات المشاريع التنموية في العالم حجماً وهدفاً»، مصدر سبق ذكره.

(٢١) جون ماري براون، «العلماء يدرسون عادات الزواج عند النحل لانعكاساتها على الزراعة، تركيا تدشن الشهر المقبل قناتي أورفة لنقل مياه سد أتاتورك إلى الحدود مع سورية والعراق»، الحياة ـ مصدر سبق ذكره.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) محمد العباس «مشروع غاب التركي على مطرقة المعارضة»، صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد (٨٥٢)، ١٦/ ٧/ ١٩٩٢، ص ١.

(٢٤) الجوهري برس، «مشكلة مياه الفرات، الدور الأقليمي لتركيا... وجذور المشكلة»، الشروق القطرية، العدد (١٦٧١)، ١١/١٠/١٩٩٢، ص ٩.

(٢٥) نبيل السمان، «مشكلة المياه في سورية، المشاريع التركية والسرقات الإسرائيلية وتزايد السكان تهدد بأزمة كبيرة»، صحيفة القبس الكويتية، العدد (٧٤٥٣)، ٢٧/ ٣/ ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٢٦) إبراهيم حميدي «مياه الصرف التركية تهدد ٧ ملايين سوري»، تحقيق نشرته مجلة الوسط، لندن، ٢٠/٣/١٩٩٦.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) عاطف صقر، «الفرات يعود إلى سطح الأحداث، الاتهامات بالتلويث... والمطالبة بالتقسيم»، الأهرام القاهرية ٨/٢/١٩٩٦.

(٢٩) إبراهيم حميدي، «تركيا غمرت بالمياه ٤ آلاف هكتار من الأراضي السورية»، صحيفة الحياة، لندن ١٦/ ٣/١٩٩٦.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) مقابلة أجرتها صحيفة الشرق الأوسط، مع الخبير الأردني في شؤون المياه علي غالب عبد الخالق، العدد (٢٧٧٠)، ٢٠/١٠/١٩٩١، ص ٧.

(٣٢) محمد وردة «خلفية نزاعات المياه في منطقة الشرق الأوسط، احتجاز مياه الفرات في تركيا عطل سد تشرين وسبب أزمة طاقة كهربائية في سورية»، الشرق الأوسط، لندن، العدد (٢٥٥٦٥)، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٤، ص ٨.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) مقابلة مع وكيل وزارة الزراعة العراقي عبد الخالق الستار سلمان أجرتها وكالة الصحافة الفرنسية، ونشرتها صحيفة الشرق الأوسط في عددها (٤٨٠٣)، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١.

(٣٥) مقابلة مع وكيل وزارة الزراعة العراقي عبد الستار سلمان، أجرتها صحيفة القبس الكويتية، العدد (٦٣٦٧)، ٢٩/ ١/ ١٩٩٠، ص ١٨.

(٣٦) سامر مخيمر وخالد حجازي «أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة»، مجلة عالم العرقة، العدد ٢٠٩، أيار ١٩٩٦، ص ١١٥.

(٣٧) المصدر ذاته، ص ١١٥ـ ١١٦.

(٣٨) المصدر ذاته، ص ١١٦ـ ١١٧.

(٣٩) من نص لمذكرة سورية حول الفرات إلى جامعة الدول العربية، نشرتها صحيفة القبس الكويتية، العدد (٧١٤٣)، ٦/ ٥/ ١٩٩٣، ص ٤.

(٤٠) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، ندوة نشرتها مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٦٠)، حزيران ١٩٩٢، ص ٩٢.

(٤١) محمد نور الدين «الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية»، دراسة نشرت ضمن كتاب بعنوان «العرب والأتراك في عالم متغير، وجهة النظر العربية»، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت. تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٣٧.

(٤٢) صحيفة السياسة الكويتية، مقالة بعنوان: «المياه من آمال التعاون المستقبلي إلى مصادر محتملة للصراع العسكري، الفرات ودجلة...»، نشرتها الصحيفة في العدد (٨٥٦٢)، ١٩٩٢/٧/٢٤، ص ٧.

(٤٣) جلال عبد الله معوض، ندوة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره.

(٤٤) محمد أبو الفضل: «سورية ومشكلة السدود التركية المتفاقمة على نهر الفرات، الخطاب التفاوضي لأنقره يختلف كلياً عن سلوكها الواقعي في قضية المياه وغيرها»، صحيفة السياسة الكويتية، العدد ٩٧٢٤، ١٩/١/١٩٩٥، ص ٢٢.

(٤٥) مجدي صبحي، «مسألة المياه في محادثات السلام الجارية»، دراسة نشرت في كتاب «مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون»، مصدر سبق ذكره ص ١١٣.

(٤٦) جلال عبد الله معوض، ندوة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره.

(٤٧) مجدي صبحي، «مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون»، مصدر سبق ذكره ص ١١٣.

(٤٨) محمد نور الدين، «العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية»، مصدر سبق ذكره ص ١٣٦.

(٤٩) عيد معروف، «معارضة عربية... وشركة اميركية تقدر تكاليفه بالبلايين، أنابيب السلام مشروع تركيا المائي لدول المنطقة»، الحياة، العدد (١٠٨٢٢)، ٩/٢٦/ ١٩٩٢، ص ٨.

(٥٠) مقابلة مع الخبير سعيد رشدي، أجرتها مجلة العالم اليوم الصادرة في لندن، العدد (٤٣٢)، ١٩٩٢/٨/٢٤، ص ٩.

خاتمة

إن قضية المياه في المنطقة قضية ساخنة، وهي لا تقتصر على النزاع بين دول حوضي دجلة والفرات، فهذا النزاع هو حلقة من سلسلة نزاعات تتصل بحرمان العرب من حقوقهم المائية، ولا سيما في ظل حال التشرذم العربي والخلافات العربية المستحكمة، وبالتالي غياب سياسات واستراتيجيات عربية هدفها الحفاظ على الثروات والحقوق العربية.

وهذه القضية مرشحة للتفاقم أكثر فأكثر، تبعاً للتطورات الحاصلة في المنطقة، بالنظر إلى ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من العوامل السياسية، تحكمها وتتحكم في وتيرة حركتها سواء سلباً أم إيجاباً، هذا فضلاً عن أن الأوضاع المائية في المنطقة تنبه إلى أنه في حال استمرار الأنماط الحالية لاستهلاك المياه، فإن العجز المائي سيبلغ حد الخطر أو خط «الفقر المائي»، وبالتالي فإن ذلك سيقود حتماً إلى تنافس شديد على مصادر المياه لا أحد يعلم إلى ما يمكن أن يؤدي إليه.

وهنا تبرز الحاجة الماسة لتطوير استراتيجية عربية موحدة تخدم المصالح العربية العليا لمنع الآخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والأعراف الدولية وإنشاء هيئة مائية عربية مثلاً، يكون دورها تنفيذ تلك الاستراتيجية، خصوصاً وأن الماء في المستقبل القريب، لن يكون أقل أهمية من النفط بالنسبة للدول العربية.

وفي حالة دجلة والفرات موضع بحثنا، تبدو الصورة شديدة

التعقيد، لما لموضوع المياه من امتدادات تطال أموراً معقدة أيضاً، في سياق العلاقات بين الدول الثلاث المعنية (سورية والعراق وتركيا). فكثافة المشروعات على النهرين، قاقت عائدات دجلة والفرات من المياه، وبالتالي أدى ذلك وسيؤدي إلى صعوبات بالغة في إيجاد حلول للمشكلة ترضي جميع الأطراف، ما لم تحل القضايا العالقة بين هذه الدول (موضوع الأرض، الأكراد...).

وستظل أنقرة تلعب ورقة المياه في مواجهة جارتيها، ولا سيما سورية التي لها خلافات عميقة مع تركيا تتعلق بالأرض (لواء الاسكندرون الذي ما زال ضمن الخرائط السورية الرسمية).

يساعد تركيا في الإمساك بورقة المياه، كون دجلة والفرات، عصب الحياة في سورية والعراق، ينبعان من أراضيها، فضلاً عن أنها تمتلك فائضاً مائياً لا يستهان به.

ومن هنا تبدو ضرورة الموقف العربي الموحد الداعم لدمشق وبغداد، من أجل التوصل إلى تقاسم عادل للمياه بين الدول الثلاث، وإيجاد توازن ثابت بين الجانبين العربي والتركي قائم على أسس المصلحة المشتركة ولا سيما عبر العلاقات الاقتصادية والتبادل المتكافىء توصلاً لتعزيز الثقة بين الطرفين وإزالة ترسبات الماضي، بما يتيح التأسيس لتعاون وثيق، خاصة وأن المجال الحيوي لتركيا هو العالم العربي لاعتبارات عدة، ليس أقلها العامل الجغرافي فضلاً عن أن تركيا ورغم مساعيها الجبارة لم تتوصل بعد إلى أن تكون دولة أوروبية، كما تطمح، تقوم علاقاتها مع دول أوروبا على أساس متوازن ومتكافىء.

هذا إلى جانب أن أنقرة لم تستطع، وربما لن تستطيع أن تربط

تكتل بلدان آسيا بمصالحها الحيوية وتجعلها في دائرة نفوذها نظرا لشدة الصراعات التنافسية مع القوى الإقليمية كإيران وروسيا الاتحادية وغيرها. وأن تحقق قيام تكتل آسيوي كامتداد جغرافي وتاريخي لها، باعتبار ان هذه الدول من الناطقة باللغة التركية وتحمل ارث الامبراطورية العثمانية.

والمشروعات التي تقوم بها تركيا أو التي تطمح إلى قيامها لن تشكل إطلاقاً، أساساً مقبولاً لتعاون ممكن مع جيرانها العرب بالنظر إلى خطورة الأهداف التركية من ورائهما، خصوصاً في ظل الوضع القائم في المنطقة والتوترات الحاصلة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي المستمر، والدور الإسرائيلي المعرقل لأية حلول ممكنة.

خلاصة القول، أن مياه دجلة والفرات باتت المؤشر لما ستكون عليه علاقات الدول الثلاث وهي بالتالي إما أن تكون قاعدة للاتفاق والتوافق، توصلاً إلى التعاون، وإما أن تكون أرضاً خصبة لاستمرار التباعد والتناحر، وربما الحرب.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مدخل	٧
الفصل الأول	
الموارد والاحتياجات المائية في سورية والعراق وتركيا	
الموارد والاحتياجات المائية لتركيا	٢٠
الموارد والاحتياجات المائية لسورية	٢١
الموارد والاحتياجات المائية للعراق	٢٤
المجرى المائي لدجلة والفرات	٢٧
الأهمية التاريخية للفرات	٢٩
حاجات الدول الثلاث من مياه الفرات	٣٣
المشاريع والسدود المقامة على الفرات ودجلة	٣٦
الفصل الثاني	
النزاع الثلاثي حول دجلة والفرات	
الجذور التاريخية للمشكلة	٤٧
النزاع القانوني	٥٦

مفهوم الأنهار الدولية ٥٦
حالة دجلة والفرات ٦٤
الماء والنفط في الموقف التركي ٧١
ربط دجلة بالفرات ٨٨

الفصل الثالث

المشروع المائي التركي

المشروع المائي التركي والمخاوف العربية ٩٧
سيناريوهات حرب ٩٩
مشروع «غاب» ١٠١
أقسام المشروع ١٠٤
القوة الإجمالية لمشروع «غاب» ١١٤
الأهداف التنموية والاقتصادية لمشروع «غاب» ١١٥
الأهداف السياسية والأمنية لـ«غاب» ١١٩
انعكاس «غاب» على سورية والعراق ١٢٢
المائدة المستديرة ١٣٠
أنابيب السلام التركية ١٣٤
إسرائيل و «أنابيب السلام» ومفاوضات السلام ١٣٩
مخاطر المشروع التركي ١٤٢
الموقف العربي ١٤٤
خاتمة ١٥١

في هذا الكتاب

... نصيب الفرد العربي من المياه سنة ٢٠٠٠ سيكون الأقل بين جميع سكان العالم .

... كمية الاسمنت والصخور التي استخدمت في بناء سد أتاتورك تكفي لإقامة سور يحيط بتركيا كاملة بارتفاع ١,٥م وعرض ٣م .

... تركيا طبقت القوانين الدولية مع بلغاريا ولم تطبقها مع العرب . وتقول ان الفرات ودجلة من الثروات الطبيعية الوطنية شأنها شأن البترول العربي، ولا مانع من مقايضة النفط بالماء .

... تركيا المنبع (٤٤٥كلم) وسوريا الممر (٦٧٥كلم) والعراق المصب (١٢١٣كلم).

... تركيا تدّعي أن أراضيها أكثر خصوبة، وأراضيكم يلزمها الكثير من المياه، وبالتالي خذوا مزروعاتنا جاهزة لأننا نستغل المياه بتقنية احدث .

... المشاريع التركية ستؤدي الى خفض منسوب المياه في سورية و العراق مع بداية العام ٢٠٠٠ الى١٢ مليار م

... مشروع "غاب" التركي تسبب بخروج مساحات زراعية واسعة في سورية و العراق من دائرة الري .